National Endowment for Democracy

PAY INSTITUTE
For Education & Development

تقرير الرقابة وتقييم اعمال برلمان كوردستان

الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان/ السنة الاولى
الدورة الخريفية المنعقدة
(١ايلول٢٠١٩ لغاية ٢٩ شباط ٢٠٢٠)

التقرير الثاني
في الدورة الخامسة

اذار ٢٠٢٠

National Endowment for Democracy

PAY INSTITUTE
For Education & Development

من منشورات معهد بةي للتربية والتنمية رقم (٥٨)

مشروع الرقابة وتقييم نشاطات برلمان كوردستان
التقرير الثاني

الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان

السنة الاولى – الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول٢٠١٩ لغاية ٢٩ شباط ٢٠٢٠)

كادر المشروع

المشرف على المشروع :

د. سرور عبدالرحمن عمر

مدير المشروع :

بابان جعفر حمه

منسق المشروع :

ارام سردار عمر

مدير موقع مرصد بةي :

اريز دارا حفيد

مسؤول القسم العربي في مرصد بةي :

ميران حسين حسن

محاسب المشروع

روانگه فائق علي

*- معهد بةي للتربية والتنمية (PAY) وتم تسجيلها في دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان في تشرين الثاني ٢٠١٣.

*- مشروع الرقابة على برلمان كوردستان والتي بدات في بداية الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان بالتعاون مع صندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED).

معهد بەی للتربيه والتنميه

العنوان : السليمانيه – شارع سالم سالم- بنايه شامير

الهاتف : 0096453320502 - 07701465733 - 07701564576

البريد الالكترونى: payinstitute@gmail.com /sarwary74@yahoo.com

الفايسبوك: facebook.com/pay-institute

الموقع الالكترونى: www.payied.org

حق النشر محفوظ لدى معهد بةي للتربية والتنمية - ٢٠٢٠

المحتوى

مقدمة حول مشروع الرقابة على البرلمان..... ٥

ملخص الدورة الخريفية المنعقدة..... ٦

ارقام ومعلومات حول الدورة الخريفية..... ١٢

اجراء القراءة الاولى لمشاريع ومقترحات القوانين ١٤

القوانين المصادق عليها ١٧

القرارات المصادق عليها ١٧

تغيب اعضاء البرلمان ١٨

ملخص عمل لجان البرلمان ٢٢

افكار اعضاء البرلمان..... ٢٣

الاول– تشريع القوانين..... ٢٤

ثانيا–مهمة الرقابة ٤٧

ثالثا–وضع الموازنة..... ٥٠

النتائج..... ٥١

التوصيات ٥٢

ملخص ارقام الدورة الخريفية..... ..... ٥٣

عمل لجان البرلمان ونشاطاتها في الدورة الخريفية المنعقدة..... ٥٤

الملحق رقم (١) كلمة رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية... ..... ٧٣

الملحق رقم (٢) موقف وتوصيات برلمان كوردستان حول الاوضاع في غرب كوردستان..... ٨٣

الملحق رقم (٣) رسالة ممثل غرب كوردستان الى برلمان كوردستان..... ٨٤

قائمة بمنشورات معهد بةي للتربية والتنمية..... ٨٥

مرصد بةي للرقابة على برلمان كوردستان

www.payied.org

مرصد بةي هو جزء من مشروع الرقابة على وتقييم نشاطات برلمان كوردستان ،وان هذا الموقع يقوم بنشر الاخبار والمواضيع باللغتين الكوردية والعربية، وان الموقع يتضمن الاقسام التالية :

- حول بةي _ مشاريع بةي _ اخبار بةي
- مشروع الرقابة على برلمان كوردستان _ تقارير مشروع الرقابة على البرلمان كوردستان.
- حول برلمان كوردستان _ تاريخ الانتخابات _ قانون الانتخابات
- دورات البرلمان _ رئاسة البرلمان _ اعضاء البرلمان _ لجان البرلمان
- القوانين
- القرارات
- حضور اعضاء البرلمان في جلسات البرلمان
- الاتصال باعضاء البرلمان
- المنشورات حول البرلمان
- منشورات البرلمان
- فديوهات جلسات البرلمان
- معرض الصور
- الاراء الحرة
- المواقع الاخرى

يتم ادخال المعلومات الخاصة بالدورة البرلمانية الخامسة بشكل مستمر في الموقع الالكتروني لمرصد بةي.

مقدمة حول مشروع الرقابة على البرلمان

استنادا الى قانون المنظمات الغير الحكومية رقم (١) لسنة (٢٠١١)، وقانون الحصول على المعلومات رقم (١١)لسنة (٢٠١٣) وقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ الصادر من برلمان كوردستان حول ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات الغير الحكومية تاسست معهد بةي للتربية والتنمية في بداية الدورة الرابعة، وان احد اهداف هذا المشروع هو العمل على تثبيت مبدا الشفافية في العمل البرلماني وايصال المعلومات للراي العام وممارسة الضغوط على الاحزاب السياسية ورئاسة البرلمان واعضاء البرلمان ، والتي هي احد اهداف معهد بةي وتعمل على تحقيقها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الاخرى .

ان هذا المشروع يتم تنفيذه بالتعاون مع صندوق الوطني لدعم الديمقراطية (NED) الامريكية ، وقامت بنشر (١٣) تقريرا حول الدورة الرابعة للبرلمان وتقريرين حول الدورة الخامسة باللغات (الكوردية، والعربية، والانكليزية) بالاضافة الى نشر التقارير الفصلية والاخبار والمواضيع المنشورة في مرصد بةي، والبيانات حول البرلمان واهم النشاطات عدد من المنظمات والشخصيات المختصة والناشطين في المجتمع المدني والذين يعملون ضمن شبكة لممارسة الضغوط على البرلمان من اجل برلمان قوي.

انه استنادا للقانون رقم (١)لسنة (١٩٩٢) الخاص بانتخابات برلمان كوردستان والنظام الداخلي لبرلمان كوردستان ان برلمان اقليم كوردستان هي اعلى سلطة تشريعية ورقابية في اقليم كوردستان ، وانه تمت الاشارة الى المرجعية القانونية والسياسية وسلطات البرلمان في النظام الداخلي للبرلمان، اي اننا نعمل من اجل برلمان قادرعلى قوانين جيدة وتمارس الرقابة القوية على مؤسسات السلطة التنفيذية وكي تتمكن من ان تمارس دورها في تثبيت مبادئ الديمقراطية وتحقيق مبدا التوازن بين جميع شرائح وطبقات المجتمع .

ان معهد بةي ترغب من خلال هذا المشروع ايصال رسالة الى السلطة بانها ستبذل كل مساعيها من اجل تقوية اعلى سلطة في اقليم كوردستان ،وان اي مسعى من اجل تهميش البرلمان سيكون له اثر سلبي على اسلوب الادارة والحكم والعلاقة بين السلطة والمواطنين .

معهد بةي للتربية والتنمية

آذار ٢٠٢٠

ملخص الدورة الخريفية المنعقدة

انه وفقا للنظام الداخلي للبرلمان ان الدورة المنعقدة تتكون من اربعة اشهر من العمل واصدار القوانين وشهرين اجازة، وانه بسبب مناقشة مشروع الاصلاحات في الرواتب والتقاعد والرواتب والمخصصات وعدد من المهام الاخرى فقد تم تمديد المدة القانونية للدورة المنعقدة حيث استمرت هذه الدورة من (٢٠١٩/٩/١ ولغاية ٢٠٢٠/١/٣١) .

❖ تشريع القوانين :

في الدورة الخريفية المنعقدة تم عقد ١٨ جلسة ولكن الموقع الالكتروني للبرلمان قام بنشر اسماء المتغيبين والمجازين من اعضاء البرلمان في ١٧ جلسة، ولم يقم باحتساب الجلسة الافتتاحية للدورة.

انه وفقا للمادة ٥١ من النظام الداخلي للبرلمان يجب على البرلمان ان يقوم بعقد الجلسات في يومي الثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع ،اي انه كان يفترض على برلمان كوردستان ان يقوم بعقد ٤٠ جلسة خلال الدورة الخريفية ،ولكن رئاسة البرلمان تعزو قلة الجلسات المنعقدة الى عدم قيام اللجان المختصة باعداد التقارير الخاصة بمشاريع القوانين والتي تم احالتها لهذه اللجان،ولكن رئاسة البرلمان وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي يحق لها تغيير هذه اللجان ،فلماذا لم تقم رئاسة البرلمان باتخاذ هذه الاجراءات بحق اللجان ؟

في الوقت الذي اشارت فيه رئيسة البرلمان ونائبه في اكثر من مناسبة بان هنالك لجان لم تقم بكتابة التقارير حول مشاريع القوانين المحال اليها منذ ٩٠ يوما ،فانه وفقا للفقرة الثالثة من المادة ١٩ في النظام الداخلي ان من مهام نائب رئيس البرلمان الاشراف ومتابعة اعمال اللجان وتقديم التقارير حول ذلك .

وفي جلسة يوم (٢٠١٩/٩/١) الخاصة بافتتاح الدورة الخريفية المنعقدة قامت رئيسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية بالاشارة الى 141 نقطة باعتبارها من اولويات عمل البرلمان في الدورة الخريفية المنعقدة، ولكن خلال هذه الدورة تم اجراء قراءة اولى لـ(٢٢) مقترح ومشروع قانون وقرار ،وتمت المصادقة على اربعة قوانين وثلاثة قرارات ،من بين المواضيع التي تمت الاشارة اليها في الـ ١١٤ نقطة (تفعيل لجنة كتابة الدستور وتقديم مشروع موازنة ٢٠٢٠ للبرلمان اعادة الادخار الاجباري للموظفين واعادة تنظيم المنافذ الحدودية وتنويع مصادر الدخل والضمان الاجتماعي والصحي ومصير الموظفين العاملين وفق نظام العقود وتعيين الاوائل في الجامعات وتعديل قانون الاستثمار وقانون تقاعد الاجهزة الامنية والداخلية) .

لكن اي من هذه القوانين لم يتم تحويلها الى قوانين او قرارات، ولم يتم تفعيل لجنة كتابة الدستور بالاضافة الى وضع فقرتين في المادة ١٣ في قسم الاحكام الختامية في قانون الاصلاحات والتي اشارت في فقرتها الاولى الى ان وزارة المالية تقوم بفتح حساب خاص لكل موظف او مستفيد من الاموال العامة في اطار مساعيها لتنظيم القطاع المصرفي في الاقليم وتطبيق التكنلوجيا في الخدمات المصرفية وتهدف الى تامين جميع المستحقات المالية والتي لم يتم صرفها ، وفي الفقرة الثانية اشارت الى كيفية انشاء هذه الحسابات المصرفية وكيفية استفادة مستلمي

الرواتب منها والاستفادة من هذه الحسابات المصرفية والتي يتم تنظيمها بتعليمات صادرة من وزارة المالية ،وان عدم تضمين هذين الفقرتين في هذا القانون لا يتوافق مع تطلعات مستلمي الرواتب في اقليم كوردستان ،وانه تم الاشارة اليها في اولويات جميع الكتل البرلمانية والمقدمة دون اي تكرار في الدورة الخريفية، وقد تم وضع نص كلمات رئيسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية في ملحق التقرير.[1]

❖ عمل اللجان الدائمية في البرلمان :

ان عمل اللجان الدائمية للبرلمانية هو اساسي في عملية التشريع ومراقبة المؤسسات وانه في هذه الدورة تم توجيه انتقادات كثيرة الى هذه اللجان من قبل رئيسة البرلمان واعضاء البرلمان ،وخاصة فيما يخص بكتابة التقارير حول مشاريع القوانين المحالة اليها حيث تم الاشارة الى قيام هذه اللجان بمخالفة النظام الداخلي، وقد تم عرض نشاط هذه اللجان في هذا التقرير ومهام هذه اللجان وفقا للنظام الداخلي من خلال جدول مستقل في الملحق.

في الدورتين المنعقدتين الماضيتين تم ارسال ٥٣ مشروع قانون ومقترح الى اللجان ولكن وفقا لما نشر في الموقع الالكتروني للبرلمان فقد تم كتابة ٢٤ تقرير فقط ،وانه يحق لـ ١٠ اعضاء او كتلة برلمانية بامكانها وفقا لمادة ٣٦ من النظام الداخلي تقديم طلب توضيح الى رئاسة البرلمان في حالة مرور اكثر من ٤٥ يوما على ارسال المشروع الى اللجنة، ولكن هنالك تعارض بين كلام رؤساء الكتل وتوجيه مشاريع القوانين الى اللجان لاجراء القراءة الاولى وكتابة ٢٤ تقرير حول مشاريع القوانين، كون ان هذه الكتل لديهم اعضاء ممثلين في هذه اللجان وبامكانهم القيام باعمالهم، وانها دليل على ان رئاسة البرلمان لديها تقارير مكتوبة من قبل اللجان بامكانها عقد المزيد من الجلسات واصدار المزيد من القوانين وملئ الفراغ القانوني ،والتي اشارت اليها رئيسة البرلمان في الجلسة الافتتاحية للدورة الخريفية المنعقدة .

وفقا للمادة ٤١ من النظام الداخلي من مهام اللجان متابعة مدى تطبيق القوانين، ولكن من خلال اخذ عدد من القوانين كمثال يتضح لنا بان هذه اللجان لم تقم بواجباتها في متابعة تطبيق القوانين فعلى سبيل المثال ان قانون الصحافة في اقليم كوردستان رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ تم انتهاكه خلال الدورة الخريفية المنعقدة في عدد من القضايا الخاصة بالصحفيين وسجن الصحفيين ، او انتهاك القانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ الخاص بالمنظمات الغير الحكومية حيث ان وزارة المالية تتعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شركات تجارية ،وانتهاك قانون الحق الحصول على المعلومات رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ وعدم تفعيله من قبل البرلمان وعدم اصدار التعليمات من قبل رئاسة مجلس الوزراء الخاصة بها ، بالاضافة الى عدد اخر من القوانين والتي يجب على اللجان الدائمية في البرلمان واعضاء البرلمان ان يقوموا بمتابعة تطبيقها وممارسة الضغوط لتطبيقها .

---

(١) – للمقارنة بين خطابات وافعال رئاسة البرلمان والطتل البرلمانية ،انظر الى نص كلمة ورؤساء البرلمان في الملحق الرقم (١) في التقرير .

ومثال اخر على ذلك انه على خلفية وفاة احدى افراد البيشمركة والذي يتبع الاتحاد الوطني الكوردستاني في مبنى اسايش اربيل (٢)و عدم قبول مسؤولي واعضاء برلمان الاتحاد الوطني الكوردستاني بالمعلومات التي اشارت الى ان المذكور انتحر تم تشكيل لجنة فرعية من قبل لجنتي البيشمركة و الشؤون الاجتماعية حول هذا الموضوع في يوم (٢٠٢٠/٠١/٣٠)، وقامت هذه اللجنة بنشر توضيح اشارت فيها الى انهم يدعمون البيان الصادر من قبل جهاز الاسايش ولاتوجد اي ملاحظات لهم حولها ،ولذلك على الرغم من ان هذه اللجنة كانت تقوم بمتابعة هذا الموضوع ،وان يتم اعداد التقرير نهائي حولها بشكل قانوني عن طريق المؤسسات القضائية والطب العدلي وعرضها على المواطنين والراي العام، ولكن بعد نشر هذا التوضيح اشارت رئيسة البرلمان بانه لم يتم ارسال اي تقرير موقع ورسمي من قبل اللجنة الفرعية لهم ،ومن المقرر ان تقوم اللجنة بعقد اجتماعها من اجل ارسال تقريرها النهائي واكدت بان الموقع الالكتروني للبرلمان تم استخدامها للتاثيرعلى الراي العام كون ان التحقيق في هذه القضية لايزال مستمرا ولايحق للجنة البرلمانية ان تقوم بحسم هذا الموضوع ،ولن يتم السماح مرة اخرى باستخدام الموقع الالكتروني للبرلمان كونها تمثل الراي الرسمي للبرلمان ويتم فيها نشر اخبار ونشاطات لجان البرلمان، وعدم استخدامها لاي اهداف اخرى وانهم سيقومون بمراقبتها لضمان انها تكون مخصصة للعمل البرلماني.

وبعد ذلك قال العضو عثمان سيدري من كتلة حركة التغيير والذي يتراس اللجنة الفرعية بانه وعدد من اعضاء اللجنة الفرعية لايعلمون شيئا عن هذا البيان، وان البيان صدر من ممثلين كتلة الحزب الديمقراطي في اللجنة الفرعية وبدون علمهم ، وانهم ليسوا مع هذا البيان وان احد هؤلاء قام بنشر هذا البيان في الموقع الالكتروني للبرلمان، وان ماتم نشره في الموقع لايتطابق مع ماتم نشره في رئاسة البرلمان وانهم مستمرين في تحقيقاتهم .

من ثم قال (هيمن هورامي) نائب رئيس البرلمان في توضيح فيمايخص بملف (مجيد ابراهيم هروتي) فان لجنتي البيشمركة والشؤون الاجتماعية اتفقتا في اخر اجتماع لهما على تشكيل لجنة فرعية حول هذا الموضوع، وابلغوا رئاسة البرلمان بذلك وفقا للمادة ٣٠ الفقرة الاولى من اجل متابعة هذه القضية ،وانه وفقا للمادة ١٠ الفقرة الثالثة فان الاشراف ومتابعة اعمال اللجان الدائمية في البرلمان هي من مهام نائب رئيس البرلمان.

ولم يتم نشر توضيح رئيسة البرلمان في الموقع الالكتروني للبرلمان، وبعد ايام تم حذف توضيح نائب رئيس البرلمان من الموقع الالكتروني ، ان ملاحظاتنا حول هذا الموضوع ان هذا الموضوع هو من اختصاص المؤسسات القضائية في الوقت الذي لم يتم اتخاذ القرار النهائي حوله، ولكن حين تم تشكيل اللجنة كان يجب ان

---

(٢) –في يوم (٢٠٢٠/١/١٤) قامت الاسايش في اربيل باعتقال احد افراد قوات البيشمركة والذي يدعى (مجيد ابراهيم هروتي) والتابع الى اللواء الثالث التابع لقوات حماية كوسرت رسول، وبعد مرور يومين يتم ابلاغ عائلته بان جثته موجودة في الطب العدلي في اربيل، وان ذويه قاموا بنقل جثته الى السليمانية لمعرفة اسباب وفاته.

تكون اعمالها بمستوى هيبة البرلمان ولكن بسبب وجود التاثيرات الحزبية على اعمال اللجنة ادت الى خلق خلاف بين رئيس ونائب رئيس البرلمان واعضاء اللجنة وبالنتيجة لم يتم التمكن من معرفة ملابسات الموضوع .

وحول تغيب وحضور اعضاء البرلمان في الجلسات فان رئيسة البرلمان اشارت الى ان تغيب اعضاء البرلمان واجتماعات اللجان تحولت من حالات الى ظاهرة متكررة، وفي نهاية شهر كانون الاول ٢٠١٩ قام الموقع الالكتروني للبرلمان بنشر جداول تغيب اعضاء البرلمان ،وفي هذا التقرير سيتم نشر معلومات تفصيلية حول تغيب اعضاء البرلمان في جلسات البرلمان واجتماعات اللجان .

واننا في معهد بةي نثمن مواقف لجان (المجتمع المدني ،النزاهة،البلديات والسياحة،والمناطق الكوردستانية خارج الاقليم) والذين قاموا بتاكيد المعلومات حول اللجان .

❖ مراقبة المؤسسات :

فيما يخص بدور المؤسسات الحكومية ان اعضاء البرلمان قاموا بتوجيه (٢٦٤) سؤالا الى الحكومة وان رئيسة البرلمان اشارت في الجلسة رقم (٨) في (٢٠١٩/١٢/٠٤) : "ان (١٥٠) سؤالا تم توجيهها الى الحكومة من قبل اعضاء البرلمان وقد تجاوزت مدتها القانونية والتي تبلغ مدتها ٢١ يوما ، وان المادة ٧٠ من النظام الداخلي منح الصلاحية لاعضاء البرلمان ان يقدموا طلبات الاستجواب في حالة عدم الاجابة عن اسئلتهم، وعلى الرغم من ذلك فاننا قمنا بتكليف سكرتير البرلمان بارسال كتاب للحكومة للتاكيد على الاسئلة المرسلة"، وعند افتتاح الدورة الربيعية قالت رئيسة البرلمان "بانه لن يتم السماح باتخاذ اجراءات نظامية على اسئلتكم وادعوكم لاتخاذ اجراءات الاخرى " ان كلام رئيسة البرلمان تدل على ان اعضاء البرلمان قاموا باهمال عدد من مواد النظام الداخلي في عملية الرقابة من بينها الاستجواب ،وانه في هذه الدورة تم توجيه طلب واحد لاستجواب وزير المالية ولكنه لم يحضر الى البرلمان.

انه بهدف تسليط الضوء على الاسئلة المرسلة للحكومة ،وان اعضاء البرلمان اشاروا اليها في وسائل الاعلام تضمنت:

١–استحصال الاموال عن طريق ٢١ طريق مختلف في المنافذ الحدودية وادخال السيارات القديمة والتي ليس لها وثائق والسيارات المصفحة والغالية والحليب وكبد الدجاج والعديد من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وتهريب المعادن الفلزية الى خارج الاقليم وادخال المواد الممنوعة مثل البيض وشحوم الحيوانات .. الخ ولكن لم يتم التمكن من منع ذلك.

٢–طرح العديد من الاسئلة والمذكرات حول عائدات النفط والعائدات المحلية وكيفية صرفها والتي تم ارسالها الى الحكومة.

٣–متابعة موضوع نصب مقاييس مياه المنازل والتي تعاني من مشاكل لم يتم حلها .

٤–عدم توزيع مادة النفط الابيض على المواطنين في الوقت الذي قامت الحكومة بمنح محطتين لتصفية النفط الخام للقطاع الخاص ولكنها لاتقوم بتامين النفط الابيض للاقليم بعدما قام حكومة الاقليم بايقاف الدعم المقدم لانتاج النفط الابيض في عام ٢٠١٦ ،وان تقوم ببيعها في الاسواق وانه لحد الان لم يتم توزيع النفط الابيض على المواطنين .

٥–الكشف عن وجود الفساد في المجلس الاعلى للمرأة وبالنتيجة تم عزل رئيسة المجلس في شهر شباط ٢٠٢٠، وانه لحد الان من غير المعلوم هل تم عزلها لهذا السبب او لسبب اخر ؟؟وهل تم اتخاذ اجراءات قانونية اخرى او لا .

٦–متابعة موضوع اتباع نظام المعاملات الالكترونية في دوائر كاتب العدل في الاقليم بالنتيجة قررت المحكمة الادارية في اربيل بحل هذا العقد مع الشركات ولكن تم مخالفة هذا القرار من قبل وزارة العدل .

بالاضافة الى ذلك كان هنالك العديد من الاجراءات التي كان يجب على رئاسة البرلمان ومعظم اعضاء البرلمان والكتل البرلمانية ان يقوموا بها ولكنهم لم يقوموا بذلك، من بينها انه بموجب الفقرة الاولى من المادة ٦٦ في النظام الداخلي ان ١٠ من اعضاء البرلمان يحق لهم ارسال طلب لرئاسة البرلمان بهدف عرض موضوع عام وانه خلال هذه الدورة باستثناء عرض موضوع المستحقات المالية للفلاحين وزيارة وفد حكومة اقليم كوردستان للعاصمة بغداد لم يتم تضمين اي موضوع اخر في برنامج عمل الجلسات ،و المواد من ٦٨ ولغاية ٧١ والتي تشير الى موضوع المسائلة والفقرة السابعة من المادة ١٦ والتي تشيرالى الموازنات السنوية والحسابات الختامية و الفقرة الاولى والثانية من المادة ٩٨ والتي تشير الى الموازنة العامة حيث تشير الفقرة السابعة من المادة ١٦ الى ان مديرية حسابات البرلمان تقوم في ختام كل سنة بوضع الحسابات الختامية وجميع الاجراءات الادارية الى رئاسة البرلمان كي تقوم بالموافقة عليها واحالتها للجنة المالية والشؤون الاقتصادية بهدف التحقيق فيها ورفع تقرير حولها ولكن لم يتم القيام بذلك .

وفي الوقت الذي اشارت فيه وسائل الاعلام الى ان برلمان اقليم كوردستان تدين بمبالغ مالية وانها قامت ببيع بعض ممتلكاتها من اجل تامين بعض احتياجاتها بسبب وجود هدر كبير في موازنة البرلمان .

وانه بموجب النظام الداخلي هنالك العديد من المواد والتي تلزم الحكومة ولكنه استنادا لتصريحات رئاسة البرلمان واعضاء البرلمان فان الحكومة لم تلتزم بذلك ،فعلى سبيل المثال فانه بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٦٠ من النظام الداخلي للبرلمان يجب ان تقوم الجهة والتي تم توجيه الاسئلة اليها بالرد خلال مدة سبعة ايام في كل الاحوال ويجب ان لاتتجاوز مدة ٢١ يوما ،وانه بموجب الفقرة الاولى من المادة ٦٦ فان ١٠ اعضاء يحق لهم توجيه طلب لرئاسة البرلمان من اجل مناقشة موضوع عام في البرلمان خلال مدة لاتتجاوز ١٤ يوما، ويجب ان لاتتجاوز مدتها ٢١ يوما في اي من الاحوال ،وفي الفقرة الثانية من المادة ال٧٠ اشارت الى انه يجب على الشخص الذي تم توجيه الاسئلة له من قبل البرلمان ان يرد على الاسئلة خلال مدة لاتتجاوز ال ١٤ يوما ،وان كلام اعضاء البرلمان هي دليل على ان الحكومة لم تلتزم بهذه الفقرات في النظام الداخلي للبرلمان .

❖ الموازنة والحسابات الختامية :

الفقرة الاولى من المادة ٩٨ من النظام الداخلي للبرلمان اشارت الى انه يجب على مجلس الوزراء ان تقوم بارسال مشروع تخميني لموازنة اقليم كوردستان الى البرلمان في شهر تشرين الاول من كل سنة ولكنها لم تلتزم بذلك ، وانه بموجب الفقرة الثانية من نفس المادة يجب على مجلس الوزراء ان تقوم بارسال الحسابات الختامية للسنة الماضية في شهر نيسان من كل سنة لكنه لم يتم القيام بذلك ايضا .

بهذا لم يتم ارسال مشاريع موازنات للبرلمان لسبعة سنوات (٢٠١٤–٢٠٢٠) والحسابات الختامية لتسعة سنوات الى البرلمان(٢٠١١–٢٠١٩) ،واذا كان سبب عدم ارسال مشروع موازنة ٢٠٢٠ هو عدم المصادقة على الموازنة العراقية فما هو سبب عدم ارسال الحسابات الختامية للعام الماضي كي يطلع عليها ممثلي الشعب والراي العام ،وان يعرف الجميع حجم الموازنة وكيفية التصرف بها.

جلسات البرلمان (٢٠١٩/٠٩/٠١ – ٢٠٢٠/٠٢/٢٩)

الجدول رقم (١)

ت	يوم توجيه الدعوة	يوم عقد الجلسة	رقم الجلسة	عدد فقرات البرنامج	مدة الجلسة	الملاحظات
١	٢٠١٩/٠٨/٢٨	٢٠١٩/٠٩/٠١	افتتاح الدورة	٤	١:٣٠	
٢	٢٠١٩/٠٩/١٥	٢٠١٩/٠٩/١٧	١	٣	٢:٠٠	
٣	٢٠١٩/٠٩/٢٣	٢٠١٩/٠٩/٢٥	٢	٢	٠٥:٠٠	
٤	٢٠١٩/٠٩/٢٧	٢٠١٩/٠٩/٢٩	٣	١	٠٢:٠٠	
٥	٢٠١٩/١٠/١٣	٢٠١٩/١٠/١٥	٤	١	٠١:٣٠	
٦	٢٠١٩/١٠/٢١	٢٠١٩/١٠/٢٣	٥	٢	٠٣:٠٠	بحضور وزراء البلديات و الاقليم لشؤون البرلمان
٧	٢٠١٩/١٠/٢٨	٢٠١٩/١٠/٣٠	٦	٢	٠١:٣٠	
٨	٢٠١٩/١١/١١	٢٠١٩/١١/١٣	٧	٣	٠١:٣٠	
٩	٢٠١٩/١٢/٠٢	٢٠١٩/١٢/٠٤	٨	٤	٠٥:٠٠	بحضور وزير التجارة
١٠	٢٠١٩/١٢/٠٨	٢٠١٩/١٢/١٠	٩	٣	٠٥:٠٠	*بحضور وزراء الثقافة والكهرباء والاقليم لشؤون البرلمان ولكن وزير التجارة لم يحضر وكان يفترض حضوره
١١	٢٠١٩/١٢/١٢	٢٠١٩/١٢/١٦	١٠	٣	٠٤:٠٠	*بحضور وزير الصحة * الجزء الخاص باجراء القراءة الثانية لمشروع قانون المواد المخدرة تم عقدها بشكل مغلق
١٢	٢٠١٩/١٢/١٦	٢٠١٩/١٢/١٨	١١	١	٠٥:٠٠	
١٣	٢٠١٩/١٢/٢٢	٢٠١٩/١٢/٢٤	١٢	٤	٠١:٠٠	*بحضور وزير الاقليم لشؤون المكونات
١٤	٢٠٢٠/٠١/٠٩	٢٠٢٠/٠١/١٢	١٣	٣	١١:٠٠	* انه تم ايقاف البث المباشر لجلسة البرلمان في فقرة

						التصويت على مشروع قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية *بحضور وزراء (المالية ، الداخلية ، البيشمركة، الاقليم لشؤون البرلمان ،رئيس ديوان مجلس الوزراء ،سكرتير مجلس الوزراء)
١٥	٢٠٢٠/٠١/١٢	٢٠٢٠/١٤/١٣	١٤	١	١١:٠٠	بحضور وزراء (المالية ، الاقليم لشؤون البرلمان ،رئيس ديوان مجلس الوزراء ،سكرتير مجلس الوزراء)
١٦	٢٠٢٠/٠١/١٤	٢٠٢٠/٠١/١٦	١٥	١	٠٢:٣٠	
١٧	٢٠٢٠/٠١/٢١	٢٠٢٠/٠١/٢٣	١٦	٢	.٣:٣٠	ان الجلسة اصبحت سرية بعد موافقة ٧٣ عضو على ذلك
١٨	٢٠٢٠/٠١/٢٨	٢٠٢٠/٠١/٣٠	١٧	٣	٠٣:٠٠	*بحضور وزيري الزراعة والتجارة
المجموع			١٨	٤٣	٦٩:٠٠	

القراءة الاولى لمشاريع القوانين

الجدول رقم (٢)

ت	اسم مشروع القانون	القراءة الاولى	القراءة الثانية	مقدمة من قبل	اللجان المرسلة اليها
١	التعديل الاول للنظام الداخلي لبرلمان كوردستان	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)	الجلسة رقم (٢) في (٢٠١٩/٠٩/٢٥)	اعضاء كتل (الحزب الديمقراطي ، الاتحاد الوطني ، حركة التغيير، الاتحاد القومي الكلداني ، التنمية)	*الشؤون القانونية
٢	مقترح قانون (تفعيل وتعديل قانون محاربة تهريب النفط ومشتقاته رقم (٤١)لسنة ٢٠٠٨).	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)		الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية * الطاقة والموارد الطبيعية
٣	مقترح قانون (تفعيل قانون حماية المنتجات الوطنية الاتحادية رقم (١١)لسنة ٢٠١٠ المعدلة).	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)		الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية * الزراعة والري * الطاقة والموارد الطبيعية
٤	مقترح قانون (تنظيم وتوحيد علاوي الخضر والفواكه).	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)		الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية * الزراعة والري
٥	مقترح قانون (تفعيل قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية الاتحادية).	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)		الاتحاد الوطني	*الشؤون القانونية
٦	مقترح قانون (تفعيل وتعديل قانون مصادر مصادرة المواد المهربة والممنوعة في الاسواق المحلية رقم (١٨)لسنة ٢٠٠٨المعدلة).	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)		الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية *البيشمركة والداخلية (عندما يتم فصل اللجان سيتم توجيهها الى لجنة الداخلية).
٧	مقترح قانون (تفعيل وتعديل قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (٩)لسنة ٢٠٠٦)	الجلسة رقم (١) في (٢٠١٩/٠٩/١٧)		الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية *الطاقة والموارد الطبيعية
٨	مقترح قانون جهاز السيطرة النوعية	الجلسة رقم (٥) في (٢٠١٩/١٠/٢٣)		*اعضاء كتل(حركة التغيير، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد الاسلامي، الجيل الجديد)	* الشؤون القانونية *لجنة المالية *الطاقة والموارد الطبيعية * الصحة والبيئة

٩	مقترح قانون الادعاء العام	الجلسة رقم (٥) في (٢٠١٩/١٠/٢٣)		*اعضاء كتل (حركة التغيير، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد الاسلامي، الجيل الجديد) *اعضاء (الاتحاد الوطني)	* الشؤون القانونية
١٠	مقترح قانون حقوق وامتيازات ذوي الاحتياجات الخاصة	الجلسة رقم (٥) في (٢٠١٩/١٠/٢٣)		*اعضاء كتل(حركة التغيير، الجيل الجديد، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد الاسلامي، الجيل الجديد)	* الشؤون القانونية * الشؤون الاجتماعية
١١	مقترح قرار لحماية المدرسين والمشرفين التربويين	الجلسة رقم (٥) في (٢٠١٩/١٠/٢٣)		*اعضاء كتل(حركة التغيير، الجيل الجديد، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد الاسلامي، الجيل الجديد)	* الشؤون القانونية *التربية والتعليم العالي
١٢	مقترح قانون التنمية الاسرية	الجلسة رقم (٥) في (٢٠١٩/١٠/٢٣)		*اعضاء كتل(حركة التغيير، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد الاسلامي، الجيل الجديد)	* الشؤون القانونية * الشؤون الاجتماعية
١٣	مقترح قانون تمليك الاراضي المتجاوز عليها	الجلسة رقم (١٠) في (٢٠١٩/٠٧/٠٦)	الجلسة رقم (١١) في يوم(٢٠١٩/١٠/٢٣)		* الشؤون القانونية
١٤	مقترح قانون (حقوق وواجبات المريض في اقليم كوردستان)	الجلسة رقم (٦) في (٢٠١٩/١٠/٣٠)		*اعضاء كتل(الحزب الديمقراطي ،الاتحاد الوطني ، حركة التغيير، الجماعة الاسلامية ، الجيل الجديد)	* الشؤون القانونية * الصحة والبيئة
١٥	مقترح قانون (الدعاية التجارية في اقليم كوردستان)	الجلسة رقم (٦) في (٢٠١٩/١٠/٣٠)	الجلسة رقم (٨) في يوم (٢٠١٩/١٢/٤) الجلسة رقم (٩) في يوم (٢٠١٩/١٢/١٠)	*اعضاء كتل (الحزب الديمقراطي ، الاتحاد الوطني ، حركة التغيير، الجماعة الاسلامية ، الجيل الجديد، ميلت)	* الشؤون القانونية *الثقافة * البديات والنقل
١٦	مقترح قانون حماية المنتجات المحلية في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (٧) في (٢٠١٩/١١/١٣)		*اعضاء كتل(الحزب الديمقراطي ،الاتحاد الوطني ، حركة التغيير)	* الشؤون القانونية * الطاقة والموارد الطبيعية
١٧	مقترح قانون محاربة تهريب النفط ومشتقاته في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (٧) في (٢٠١٩/١١/١٣)		*اعضاء كتل(الحزب الديمقراطي ،الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية * الطاقة والموارد

				، حركة التغيير، الجيل الجديد، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد القومي)	الطبيعية * الداخلية والامن
١٨	مقترح قانون الضمان الزراعي في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (٧) في (٢٠١٩/١١/١٣)		(الجيل الجديد، الجماعة الاسلامية)	* الشؤون القانونية * المالية والاقتصاد * الزراعة والري
١٩	مقترح قرار تعيين موظفي العقود في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (٧) في (٢٠١٩/١١/١٣)		الاتحاد الوطني	* الشؤون القانونية
٢٠	مشروع قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (٨) في (٢٠١٩/١٢/٤)	الجلسة رقم (١٠) في يوم(٢٠١٩/١٢/١٦) الجلسة رقم (١١) في يوم(٢٠١٩/١٢/١٨)	مجلس الوزراء	* الشؤون القانونية * الداخلية والامن * الصحة والبيئة * الشؤون الاجتماعية
٢١	مشروع قرار (ايام الاعياد القومية للتركمان)	الجلسة رقم (٩) في (٢٠١٩/١٢/١٠)	الجلسة رقم (١٢) في يوم(٢٠١٩/١٢/٢٤)	الحزب الديمقراطي ، الاتحاد الوطني ، حركة التغيير، سردم، ازادي، التنمية، الاصلاح ، الجبهة التركمانية، ميلت ، الاتحاد القومي	* الشؤون القانونية *الثقافة
٢٢	مشروع قانون الاصلاحات في الرواتب والمخصصات والتقاعد والمنح والامتيازات	الجلسة رقم (١٠) في (٢٠١٩/١٢/١٦)	الجلسة رقم (١٣) لة (٢٠٢٠/٠١/١٢) و الجلسة رقم (١٤) لة (٢٠٢٠/٠١/١٣)	مجلس الوزراء	* الشؤون القانونية * البيشمركة * الداخلية والامن * المالية والاقتصاد * الشهداء وضحايا الابادة الجماعية

القوانين المصادق عليها

الجدول رقم (٣)

ت	اسم القانون	المصادقة عليها	تطبيقها	الملاحظات
١	مقترح قانون مقترح قانون تمليك الاراضي المتجاوز عليها في داخل حدود البلديات	الجلسة رقم (٦) في يوم (٢٠١٩/١٠/٣٠)	تم رفضها من قبل رئيس الاقليم	تمت المصادقة عليها من قبل (١٠٠) عضوا.
٢	قانون رقم (٣): تمليك الاراضي المتجاوز عليها في داخل حدود البلديات	الجلسة رقم (٨) في يوم (٢٠١٩/١٢/٠٤)	تم نشرها في مجلة الوقائع في اقليم كوردستان	تمت المصادقة عليها من قبل (٧٤)عضوا.
٣	قانون رقم (٤) الدعاية التجارية في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (١٠) في يوم (٢٠١٩/١٢/١٦)	تم نشرها في مجلة الوقائع في اقليم كوردستان	تمت المصادقة عليها من قبل (٨٤) عضوا.
٤	قانون المواد المخدرة والمؤثرات العقلية في اقليم كوردستان	الجلسة رقم (١٣) في يوم (٢٠٢٠/٠١/١٢)	لحد الان لم يتم نشرها في الموقع الالكتروني للبرلمان	تمت المصادقة عليها من قبل (٨٨) عضوا.
٥	قانون رقم (٢) الاصلاحات في الرواتب والمخصصات والتقاعد والمنح والامتيازات	الجلسة رقم (١٥) في يوم (٢٠٢٠/٠١/١٦)	تم نشرها في مجلة الوقائع في اقليم كوردستان	تمت المصادقة عليها من قبل (٨٩) عضوا.

القرارات المصادق عليها

الجدول رقم (٤)

ت	رقم القرار	تاريخ القرار	اسم القرار	تاريخ الجلسة	الملاحظات
١	١٣	٢٠١٩/١٠/١٣	التعديل الاول للنظام الداخلي لبرلمان كوردستان	الجلسة رقم (٣) في يوم ٢٠١٩/٠٩/٢٩	تمت المصادقة عليها من قبل (٩١) عضوا.
٢	١٥	٢٠١٩/١٢/٢٤	تمديد الدورة الخريفية المنعقدة لمدة شهر	الجلسة رقم (١٢) في يوم ٢٠١٩/١٢/٢٤	
٣		٢٠٢٠/٠١/١٢	مشروع قرار (ايام الاعياد القومية للتركمان)	الجلسة رقم (١٣) في يوم (٢٠٢٠/٠١/١٢)	تمت المصادقة عليها من قبل (٧٣) عضوا.

تغيب واجازات اعضاء البرلمان في الجلسات ال (١٨) في الدورة الخريفية

الجدول رقم (٥)

عدد	اسم العضو	الكتلة	الاجازة	التغيب	ملاحظات
١	هيفيدار احمد سلمان	الحزب الديمقراطي	٢*	–	
٢	جلال محمد عبدالله	الحزب الديمقراطي	٢*	–	
٣	سروان محمد علي	الحزب الديمقراطي	٢*	١	
٤	بيشوا طاهر مصطفى	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٥	بهجت علي ابراهيم	الحزب الديمقراطي	٥*	–	
٦	صباح محمود محمد	الحزب الديمقراطي	١*	–	
٧	رزكار عيسى سوار	الحزب الديمقراطي	٢*	–	
٨	ريفينك محمد محمد	الحزب الديمقراطي	١*	–	
٩	حكمت محمد عبو زيد	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
١٠	اوميد عبدالرحمن حسن	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
١١	شوان كريم محمد صادق	الحزب الديمقراطي	٢	–	
١٢	سلام عبدالله حسن	الحزب الديمقراطي	١	#١	
١٣	بزار خالد عبدالله	الحزب الديمقراطي	١	–	
١٤	ريبوار عبدالرحيم عبدالله	الحزب الديمقراطي	١	–	
١٥	ويسي سعيد ويسي	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
١٦	محسن حسين مصطفى	الحزب الديمقراطي	–	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
١٧	سفين آغا عمر	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
١٨	مم اسكندر مم	الحزب الديمقراطي	–	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
١٩	ارشد حسين محمد	الحزب الديمقراطي	٢*	–	
٢٠	زانا خالد اسماعيل	الحزب الديمقراطي	٢*	–	
٢١	احسان محمد سليم	الحزب الديمقراطي	١*	–	
٢٢	بهمن كاك عبدالله احمد	الحزب الديمقراطي	٢*	–	
٢٣	بختيار شكري سليمان	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٢٤	جهاد حسن ابراهيم	الحزب الديمقراطي	٢	–	
٢٥	سعيد مصطفى تترخان	الحزب الديمقراطي	٣*	–	
٢٦	خديجة عمر طه	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٢٧	ادريس اسماعيل عبوش	الحزب الديمقراطي	١	–	
٢٨	نزار عبدالغفار عزيز	الحزب الديمقراطي	١	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٢٩	جيا حميد شريف	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٣٠	زاهر محمد علي	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات

٣١	هدية مراد حيدر	الحزب الديمقراطي	*١	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٣٢	جوان يونس محمد	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٣٣	ليزا فلك الدين صابر	الحزب الديمقراطي	٢	–	
٣٤	روزان ابراهيم علي	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٣٥	ليلى عبدالجبار حدو	الحزب الديمقراطي	–	١	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٣٦	نجاة شعبان عبدالله	الحزب الديمقراطي	*٤	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٣٧	سوسن محمد ميرخان	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٣٨	كوليزار رشيد حاجي	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٣٩	كلاويز عبيد عثمان	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٤٠	زيان طاهر احمد	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٤١	حسيبة سعيد ابراهيم	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٤٢	كولستان باقي سليمان	الحزب الديمقراطي	*١	١	
٤٣	زيدان رشيدخان اودل	الحزب الديمقراطي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٤٤	لنجة ابراهيم عبدالرحمن	الحزب الديمقراطي	١	–	
٤٥	شنو اشقي عبدالله	الاتحاد الوطني	*٢	–	
٤٦	روزان محمد كةريم	الاتحاد الوطني	*٣	–	
٤٧	جمال حويز مصطفى	الاتحاد الوطني	١	–	
٤٨	زياد جبار محمد	الاتحاد الوطني	**٦	#١	
٤٩	عثمان كريم سوارة	الاتحاد الوطني	*٣	–	
٥٠	سركو ازاد حسين	الاتحاد الوطني	**٥	–	
٥١	هزان حسن احمد	الاتحاد الوطني	*١	–	
٥٢	عباس فتاح صالح	الاتحاد الوطني	*٦	–	
٥٣	فيصل عباس عولا	الاتحاد الوطني	٤	–	
٥٤	لقمان حمد حاجي	الاتحاد الوطني	٢	–	
٥٥	هيرش حسن احمد	الاتحاد الوطني	١	–	
٥٦	هاوري بنا محمد	الاتحاد الوطني	*٣	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٥٧	شمول اشتي صابر	الاتحاد الوطني	*١	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٥٨	بالانبو محمد علي	الاتحاد الوطني	–	١	
٥٩	كاروان عبدالرحمن عبدالله	الاتحاد الوطني	٢	–	
٦٠	زيكري احمد اسماعيل	الاتحاد الوطني	*١	–	
٦١	عبدالناصر احمد علي	الاتحاد الوطني	١	–	
٦٢	سلمى فاتح توفيق	الاتحاد الوطني	*٤	–	
٦٣	راهي رهبر سيد ابراهيم	الاتحاد الوطني	**٣	–	

٦٤	شيرين يونس عبدالله	الاتحاد الوطني	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٦٥	علي حمه صالح	حركة التغيير	*١	–	
٦٦	شيرين امين عبدالعزيز	حركة التغيير	*٢	١	
٦٧	كوران عمر علي	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٦٨	شايان كاكة صالح	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٦٩	ياسين خزر طه	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٧٠	رزكار محمد محمود	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٧١	اشنا عبدالله قادر	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٧٢	جلال محمد امين	حركة التغيير	١	–	
٧٣	شاخوان رؤوف مصطفى	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٧٤	دابان محمد حسين	حركة التغيير	*١	#١	
٧٥	بلين اسماعيل حاجي	حركة التغيير	*٢	–	
٧٦	كوليستان سعيد محمد	حركة التغيير	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٧٧	كاظم فاروق نامق	الجيل الجديد	١	١	
٧٨	كاوه عبدالقادر حسن	الجيل الجديد	–	١	
٧٩	سيبان سالم حسن	الجيل الجديد	*١	–	
٨٠	مزدة محمود محمد	الجيل الجديد	*١	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٨١	دياري انور حمة رحيم	مستقل	٤	–	
٨٢	مم بورهان قانع	مستقل	–	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٨٣	سيروان فرج محمد	مستقل	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٨٤	شادي نوزاد وهاب	مستقل	١	–	
٨٥	سوران عمر سعيد	الجماعة الاسلامية	*٣	–	
٨٦	عبدالستار مجيد قادر	الجماعة الاسلامية	*٢	–	
٨٧	عثمان علي اسماعيل	الجماعة الاسلامية	***٤	–	
٨٨	هورامان حمه شريف حمه	الجماعة الاسلامية	*٢	–	
٨٩	مسلم عبدالله رسول	الجماعة الاسلامية	٣	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٩٠	بدرية اسماعيل محمود	الجماعة الاسلامية	٢	–	
٩١	روباك احمد رحمن	الجماعة الاسلامية	–	#١	
٩٢	شيركو جودت مصطفى	الاتحاد الاسلامي	*٥	–	
٩٣	اسماعيل علي طه	الاتحاد الاسلامي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
٩٤	ابوبكر عمر عبدالله	الاتحاد الاسلامي	*٢	–	
٩٥	سرجنار احمد محمود	الاتحاد الاسلامي	١	–	
٩٦	هلز احمد محمد	الاتحاد الاسلامي	*١	–	

٩٧	بابير كاملا سلمان	تحالف سردم	٢**	–	
٩٨	محي الدين حسن يوسف	قائمة ازادي	١	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
٩٩	محمد سعدالدين انور	التنمية التركماني	٥**	–	اسمه غير موجود في قائمة عدم حضور
١٠٠	سارا دلشاد بكر	التنمية التركماني	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
١٠١	هيمداد صالح بلال	الجبهة التركمانية	٦**	–	
١٠٢	ازاد اكرم بهرام	ميلت	٤**	#١	
١٠٣	روميو حزيران نيسان	الاتحاد القومي	٢*	–	
١٠٤	جنان جبار بويا	الاتحاد القومي	–	–	لايوجد لديه غيابات او اجازات
١٠٥	روبينة اوميلك عزيز	الاتحاد القومي	١*	–	
١٠٦	كلارا عوديشو يعقوب	الكلدان	١	–	
١٠٧	فريد يعقوب ايليا	الرافدين	٣*	–	
١٠٨	فاهيك كمال سوغون	الارمن	١	–	

- ان وجود علامة (*) على اجازة العضو تعني ان هذه الجلسة كانت تتكون من جلسة صباحية ومسائية وانه مجاز في احداها ،وان اي عضو تم وضع علامة (#) على تغيبه تعني ان الجلسة كانت صباحية ومسائية وقد تغيب في احداها .
- بعد التصويت على قانون الاصلاحات في يوم (٢٠٢٠/٠١/١٦) تم استبعاد العضو شادي نوزاد العضوة في كتلة الجيل الجديد من الكتلة واشارت بانها قامت بتقديم طلب الى رئاسة البرلمان كي تعمل بشكل مستقل عن كتلة الجيل الجديد ،وان كل من (مم برهان، دياري انور، سيروان بابان) ايضا اعلنوا بانهم سيعملون بشكل مستقل عن كتلة الجيل الجديد وانهم لم يعدوا مرتبطين بكتلة الجيل الجديد.
- ان ١٢ عضوا لم يتم الاشارة الى اسمائهم في قوائم المجازين والمتغيبين في الموقع الالكتروني للبرلمان وتم كتابة ملاحظات الى جانب اسمائهم ولكننا قمنا بتسجيل تغيبهم استنادا الى تصريحات سكرتير البرلمان .
- ان ٣٠ عضوا تم كتابة ملاحظاتهم الى جانب اسمائهم قد حضروا في جميع جلسات الدورة الخريفية.
- انه تم تسجيل تغيب واجازات اعضاء البرلمان حسب جلسات البرلمان في مرصد الرقابة على البرلمان (payied.org) في قسم تغيب اعضاء البرلمان .

ملخص عمل لجان البرلمان :

الجدول رقم (٦)

ت	اسم اللجنة	عدد مشاريع القوانين المرسلة اليها	عدد التقارير المكتوبة حول مشاريع القوانين	عدد الاجتماعات	حضور جلسات الاستماع	المتابعة والتحقيق	الزيارات الميدانية	حضور الوزراء في اجتماعاتها	تشكيل اللجان الفرعية
١	الشؤون القانونية	٢٦	٩	٢٥	٢	–	–	٥	–
٢	المالية وشؤون الاقتصاد	٣	١	١٥	٣	٢	٢	٦	–
٣	البيشمركة	٣	٢	١٠	٨	١	٧	٢	٢
٤	الزراعة والري	٣	١	٩	٢	–	–	١	١
٥	التربية والتعليم العالي و البحث العلمي	١	–	١٣	٣	١	٤	٢	٢
٦	شؤون الصحة والبيئة و حقوق المستهلك	٤	١	١٥	١		٣	٢	١
٧	شؤون الشهداء وضحايا الابادة الجماعية والمعتقلين السياسيين	٢	٢	١٣	٩	١	١	٤	–
٨	العلاقات وشؤون الجاليات في الخارج	–	–	١١	٥	–	٤	١	١
٩	المناطق الكوردستانية في خارج الاقليم	–	–	٨	١٤	١	–	١	١
١٠	الطاقة والموارد الطبيعية والصناعة والتجارة	٦	١	١٠	٥	٧	٣	–	–
١١	البلديات والنقل والمواصلات والسياحة	٢	٢	١٥	٨	٢	٥	٢	١
١٢	الثقافة والمجتمع المدني والرياضة والشباب	٢	٢	١٤	١٦	٤	٤	٢	١
١٣	النزاهة	–	–	١٢	١	–	١٥	١	٤
١٤	الاوقاف والشؤون الدينية	–	–	٨	١	–	٣	١	–
١٥	الشؤون الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان	٣	١	١٦	٨	–	١٢	١	–
١٦	الداخلية والامن و المجالس المحلية	٤	١	١٠	–	–	–	٣	–
١٧	الاعمار والاستثمار	–	–	٦	٢	–	٤	–	٢
١٨	الدفاع عن حقوق المراة	–	–	٧	٤	–	٢	–	–
١٩	شؤون البرلمان والشكاوى	–	–	٦	١	١	–	–	–
المجموع		٥٣	٢٤	٢٢٣	٩٣	٢٠	٦٩	٣٤	١٦

الافكار المقدمة من قبل اعضاء الكتل

الجدول رقم (٧)

وفقا النقطة الثانية من الفقرة الاولى من المادة (٤٩) في النظام الداخلي فان كل عضو يحق له ان يقوم بتقديم فكرة في احدى جلسات البرلمان شريطة ان لاتتجاوز مدتها عشرة دقائق ،وانه خلال هذه الدورة تم عرض هذه الافكار:

ت	اسم العضو	الكتلة	التاريخ	الموضوع
١	هيفيدار احمد سلمان	الحزب الديمقراطي	٢٠١٩/٩/١٧	عدد سكان اقليم كوردستان
٢	جوان يونس روزبياني	الحزب الديمقراطي	٢٠١٩/١١/١٣	تعرض المناطق الكوردستانية خارج الاقليم للتعريب ومخاطر تعديل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي
٣	كاروان عبدالرحمن عبدالله	الاتحاد الوطني	٢٠١٩/١١/١٣	الشفافية في القطاع النفطي في اقليم كوردستان
٤	لنجة ابراهيم عبدالرحمن	الحزب الديمقراطي	٢٠١٩/١٢/٤	احياء اليوم العالمي لضحايا الابادة الجماعية
٥	د. كلاويز عبيد عثمان	الحزب الديمقراطي	٢٠٢٠/١/٢٣	تاسيس المركز الاستشاري الوطني للوراثة بسبب ازدياد نسب الامراض الوراثية واعاقات الاطفال
٦	مم برهان قانع	الجيل الجديد	٢٠١٩/١٢/٢٤	سياسة تفعيل العائدات

مهام البرلمان :

اولا التشريع: ان هذه المهمة يتم تنفيذها عن طريق جلسات البرلمان وعمل اللجان الدائمية، وانه في هذا الجزء سيتم الاشارة الى المناقشات في جلسات البرلمان والتي يتم انتهاك النظام الداخلي فيها والخلافات بين اعضاء البرلمان وهيئة رئاسة البرلمان وحول مهام البرلمان .

ثانيا الرقابة : ان مهمة الرقابة ايضا مثلها مثل التشريع تتم من قبل جلسات البرلمان واللجان ،وانه في هذا الجزء سيتم الاشارة الى المواد المذكورة في النظام الداخلي والتي لم تلتزم بها الكتل واللجان الدائمية واعضاء البرلمان او لم يقوموا بتنفيذها بالشكل المطلوب .

ثالثا– الموازنة : سيتم الاشارة الى المواد التي تشير الى ارسال الموازنة والحسابات الختانمية الى البرلمان في النظام الداخلي للبرلمان .

اولا – التشريع :

١-جلسات البرلمان :

في الجلسات التالية تم اجراء قراءة اولى لـ(٢٢)مشروع قانون ومقترح ومشروع قرار وانه تمت المصادقة على اربعة قوانين وثلاثة قوانين وان الجلسات كانت بالشكل التالي :

جلسة افتتاح الدورة الخريفية المنعقدة في(٢٠١٩/٠٩/٠١) .

في جلسة افتتاح الدورة الخريفية المنعقدة قامت رئيسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية بالاشارة الى اولويات عمل ونشاط البرلمان خلال الدورة الخريفية واننا سنقوم بوضع النقاط الاساسية والتي اشارت اليها رئيسة البرلمان ومدى تنفيذها ،وبدون اي تكرار سيتم الاشارة الى اولويات الكتل البرلمانية ومدى تنفيذها .

وفي البدء اشارت رئيسة البرلمان " انه في الدورة الخريفية المنعقدة ان البرلمان واعضاء البرلمان سيقومون بتنفيذ مهام حقيقية ومختلفة من حيث التشريع والرقابة ومتابعة الاجراءات لاعداد موازنة اقليم كوردستان،ولذلك من المهم ان يجب ان تكون لدينا رؤية واضحة حول الجانب التشريعي والرقابي لهذه الدورة وان يتم تشريع القوانين بشكل متوازي مع عملية الرقابة في اطار القوانين والنظام الداخلي والنظام الداخلي كون ان كلاهما يكمل بعضهم البعض ويؤديان الى زيادة اهمية وهيبة البرلمان "

واضاف ان رئاسة البرلمان لديها خطة متكاملة وعلى عدة مستويات واننا سنلخصها في النقاط التالية :–

ت	الخطة الموضوع	مستوى التنفيذ
١	بالاضافة الى مساعينا للتنسيق وتوثيق العلاقات مع جميع الكتل الكوردستانية في البرلمان العراقي هنالك مساعي سياسية واستخدام للحقوق الدستورية والقانونية من حيث منع مشاريع القوانين التي تتعارض مع المبادئ الدستورية واسس	*في يوم (٢٠١٩/٠٩/٠٨) قام عدد من اعضاء الكتل الكوردية في البرلمان العراقي بزيارة برلمان كوردستان واجتمعوا مع رئاسة برلمان والكتل البرلمانية في برلمان اقليم كوردستان

	النظام الفدرالي مثل مشروع قانون الخدمة المدنية ومثيلاتها ،ومن جهة اخرى سنقوم عن طريق المحكمة الاتحادية بتقديم الطعن في هذه القوانين والتي تتعارض مع المبادئ والاسس والتي تعمل تؤدي الى تقليل او الغاء السلطات الدستورية لاقليم كوردستان وتم تمريرها من بينها الادارة المالية الاتحادية والتي تمت المصادقة عليها في سنة ٢٠١٩	وقاموا بوضع برنامج عمل مشترك. * في يوم (٢٠١٩/١١/١٢) نشر الموقع الالكتروني للبرلمان بان رئيسة البرلمان قامت برفع دعوى قضائية باسم البرلمان وبالتنسيق مع لجنة المناطق الكوردستانية خارج الاقليم ضد تطبيق المواد (٣,١٢,١٦,١٧) في تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات في المحكمة الاتحادية عمن طريق المحامي سردار هركي والذي تم تكليفه من قبل هيئة رئاسة البرلمان وان المحكمة الاتحادية حكمت لصالح برلمان اقليم كوردستان وان ذلك ضمن حق التصويت لألاف المواطنين في المناطق الكوردستانية خارج الاقليم
٢	ان برلمان كوردستان تحث جميع الاطراف لتوحيد صفوفها والتنسيق من اجل حل مشاكل كركوك وجميع المناطق المتنازع عليها وحثهم على الاستعداد لانتخابات مجالس المحافظات وعملية الاحصاء السكاني والمقرر اجرائها من قبل الحكومة الاتحادية بالاضافة الى ذلك تقدم دعمها السياسي للتفاوض بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية باتجاه اجراء مفاوضات متكافئة وايجاد حلول منطقية للمشاكل من اجل تحقيق مصلحة المواطنين وتامين الاستقرار السياسي والاقتصادي	* في الجلسة رقم (١٦) في (٢٠٢٠/٠١/٢٣) تم استضافة وفد حكومة اقليم كوردستان المفاوض بهدف عرض نتائج اجتماعهم مع الحكومة العراقية فيمايخص بمشروع موازنة عام ٢٠٢٠ وملف النفط .
٣	بهدف تامين الظروف السياسية المناسبة لاستئناف لجنة اعداد الدستور واجراء الاستفتاء حولها قمنا بزيارة جميع الاطراف السياسية والاحزاب في اقليم كوردستان وسنستمر في ذلك بهدف تحقيق الاجماع السياسي والوطني حول مشروع دستور اقليم كوردستان والتي ستؤدي الى جمع جميع الافكار المختلفة وحماية الحقوق والحريات العامة لذلك يجب من اجل تحقيق ذلك يجب ان يكون هنالك اجماع وطني مسبق حولها .	ان هيئة رئاسة البرلمان قامت بزيارة كل من رئاسة اقليم كوردستان والاحزاب السياسية (الاتحاد الوطني ، حركة التغيير، الاتحاد الاسلامي، الحزب الشيوعي الكوردستاني ، الجماعة الاسلامية ، والاحزاب السياسية للمكونات في اقليم كوردستان).
٤	ان حكومة اقليم كوردستان قامت باعلان برنامجها امام البرلمان وان تنفيذ هذ البرنامج بحاجة الى تشريع القوانين والتي تتضمن مابين ١٤–١٦ مشروع قانون وقرار ومن اهمها مشروع قانون الاصلاحات في مجال العائدات والمصروفات والوظيفة العامة والتقاعد والاصلاحات في القطاع الصحي والادوية والمواد الغذائية عن طريق قانون المؤسسة الوطنية للادوية والاغذية وحماية حقوق المريض وحصانة الاطباء والعاملين في القطاع الصحي ومشروع قانون حماية المصادر المائية في اقليم كوردستان ومشروع قانون تعديل قانون الاستثمار ومشروع قانون الضمان الزراعي ومشروع قانون العمل والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص ومشروع قانون النظام المصرفي الحديث .. الخ وبسبب ان البرلمان مسؤول عن تامين الارضية التشريعية لتنفيذ هذا البرنامج كما هي، وان هذا البرنامج معظمها ذات بعد برلماني وفي نفس الوقت ان ترجمة الخطوط	ان حكومة اقليم كوردستان قامت بارسال عدد من مشاريع القوانين الى البرلمان (المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والاصلاحات في الرواتب والتقاعد والمخصصات والامتيازات الاخرى) وتمت المصادقة عليها

	العامة الى قوانين ستؤدي الى تسهيل عملية الرقابة بسبب ان الحكومة مسبقا الزمت نفسها بتنفيذ مشاريع القوانين والتي سيتم ارسالها للبرلمان ، وبعد ان تخضع لعملية التطوير من قبل اعضاء البرلمان عن طريق ابداء الاراء والملاحظات سيتم المصادقة عليها ،وسيتم مطالبة حكومة اقليم كوردستان بشكل رسمي بارسال هذه المشاريع الى البرلمان كي تكون لها الاولية في الفصل التشريعي الجديد	
٥	استنادا للقوانين المعمول بها في اقليم كوردستان والنظام الداخلي ان احد الاعمال والنشاطات الرئيسية للبرلمان هي المصادقة على الموازنة العامة للاقليم ،وفي نفس الوقت هي احد تعهدات الحكومة ولذلك اننا نتوقع بان تعمل حكومة اقليم كوردستان من اجل اعداد مشروع قانون الموازنة وارسالها للبرلمان كي تتم المصادقة عليها في اسرع وقت ممكن وخاصة ان اخر مرة تم ارسال مشروع قانون الموازنة في اقليم كوردستان كان في عام ٢٠١٣، وبعد ذلك تم التعامل مع العائدات والمصروفات بشكل غير منظم .	* تم عقد اجتماع واحد بين رئاسة البرلمان وعدد من اللجان المختصة مع عدد من اعضاء مجلس الوزراء .
٦	استنادا للقوانين المعمول بها في اقليم كوردستان والنظام الداخلي فان اعضاء الكتل البرلمانية يحق لها تقديم مشاريع القوانين والقرارات كونها لها تماس مع المؤسسات الرسمية والمواطنين ولها اطلاع احتياجات اقليم كوردستان من الناحية التشريعية وحاجة والنقوصات من حيث القوانين ولذلك نطالبهم بايجاد النقاط المشتركة في مشاريعهم من اجل تحقيق تكامل النظام التشريعي في اقليم كوردستان في القطاعات الحيوية وتعديل القوانين المعمول بها والتنسيق فيمابينهم وخاصة في مجال تنظيم المنافذ الحدودية واللامركزية الادارية والمالية وتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وتامين فرص العمل للشباب ولخريجي الجامعات وحماية البيئة في اقليم كوردستان ومنع الاتجار واستخدام المواد المخدرة عن طريق تشريع قانون خاص واي مجال اخر يكون ذات اهمية .	* في الدورة الخريفية تم اجراء قراءة اولى لـ (٢٢) مقترح ومشروع قانون وقرار وتمت المصادقة على قوانين اثنين وقرارين اثنين وهي (مشروع قانون تمليك الاراضي المتجاوز عليها في حدود البلديات والدعاية التجارية) وقرار (تعديل النظام الداخلي لبرلمان اقليم كوردستان والاعياد الرسمية للتركمان)

في الختام اننا نطالب جميع اعضاء البرلمان والكتل البرلمانية ان يعملوا بشكل مشترك والتنسيق فيمابينهم كي نتمكن خلال هذه الدورة من اصدار قانون مهام ومكونات برلمان كوردستان لتنظيم سلطات ومسؤوليات ومكونات وشؤون البرلمان استنادا لمبدا توزيع السلطات وخصوصية سلطة التشريع .

نص البرنامج المطروح من قبل رؤساء الكتل البرلمانية وهي موجودة في ملحق التقرير ،واننا سنقوم بوضع النقاط المشتركة بين برامج هيئة رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية ومدى تنفيذ لهذه البرامج

ت	الاولويات	مدى التنفيذ
١	تنظيم المنافذ الحدودية في اقليم كوردستان	* القراءة الاولى لمقترح قانون (تفعيل قانون مصادر المواد المهربة) في الجلسة رقم (١) بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٧).

		*مقترح قانون (جهاز السيطرة نوعية في اقليم كوردستان) في الجلسة رقم (٥) بتاريخ (٢٠١٩/١٠/٢٣).
٢	اللامركزية الادارية والمالية في اقليم كوردستان .	
٣	تنويع مصادر الدخل في اقليم كوردستان	
٤	تطوير قطاعات والصناعة والتجارة والسياحة .	* القراءة الاولى لمقترح قانون (تفعيل القانون الاتحادي لحماية المنتجات الوطنية) في الجلسة رقم (١) بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٧). *القراءة الاولى لمقترح قانون (تنظيم وتوحيد علاوي الخضر والفواكه) في الجلسة رقم (١) بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٧). *القراءة الاولى (لمقترح قانون حماية المنتجات المحلية) في الجلسة رقم (٧) بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣). * عرض موضوع الحقوق المالية للفلاحين في اقليم كوردستان في جلسة رقم (١٧) بتاريخ (٢٠٢٠/٠١/٣٠).
٥	تامين فرص العمل للشباب وخريجي الجامعات.	
٦	حماية بيئة اقليم كوردستان .	
٧	منع الاتجار بالمخدرات واستخدامها .	المصادقة على قانون(المواد المخدرة والمؤثرات) في جلسة رقم (١٣) بتاريخ (٢٠٢٠/٠١/١٢)
٨	قانون مهام ومكونات برلمان كوردستان	
٩	ارسال موازنة الاقليم	
١٠	اعادة اموال الادخار الاجباري .	* الفقرة رقم ١٣ في قانون الاصلاحات في الرواتب والمخصصات والتقاعد والتي نصت: اولا: ان النقطة الاولى من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي اشارت الى ان وزارة المالية والاقتصاد تقوم بانشاء حسابات مصرفية لجميع الموظفين ومستلمي الرواتب في اطار مساعيها لتنظيم قطاع المصارف وتطبيق التكنلوجيا في القطاع المصرفين بهدف ضمان جميع الحقوق المالية الغير الممنوحة
١١	مخصصات طلبة الجامعات والمعاهد	

١٢	اصلاح في العائدات وخاصة في القطاع النفطي والغاز والكمارك والعائدات المحلية	
١٣	تعديل انفاذ قانون التقاعد الموحد في العراق	
١٤	تنمية وحماية الاسرة	* القراءة الاولى (لمقترح قانون التنمية الاسرية) في الجلسة رقم (٥) بتاريخ (٢٠١٩/١٠/٢٣).
١٥	تعديل قانون الاستثمار	
١٦	قانون الاطفال المفقودين في حلبجة.	
١٧	قانون الضمان الصحي .	
١٨	قانون العمل	
١٩	تعديل قانون الضرائب الدخل	
٢٠	قانون (من اين لك هذا) .	
٢١	العمل على كتابة دستور اقليم كوردستان	* زيارة الاطراف السياسية من قبل رئاسة برلمان الاقليم
٢٢	تعديل قانون حق السجناء السياسيين .	
٢٣	تفعيل قانون مجلس الخدمة	
٢٤	قانون الخدمة العسكرية الالزامية في اقليم كوردستان	
٢٥	اصدار قانون تقاعد القوات الامنية والداخلية.	
٢٦	تعيين العاملين على شكل عقود في المؤسسات الحكومية .	*اجراء القراءة الاولى لهذا القانون في الجلسة رقم (٧) بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣)
٢٧	منح قوات البيشمركة حقوق وامتيازات مساوية لقوات الجيش العراقي .	
٢٨	حماية حق المريض	* اجراء القراءة الاولى لهذا القانون في الجلسة رقم (٦) بتاريخ (٢٠١٩/١٠/٣٠)
٢٩	تعيين الاوائل من خريجي الجامعات والمعاهد	
٣٠	منح السجناء السياسين وذوي الشهداء امتيازات وحقوق مساوية لنظرائهم في الحكومة المركزية	
٣١	المؤسساتية في قطاع النفط عن طريق انشاء صندوق العائدات النفطية وانشاء شركة كوردستان لتسويق النفط والشركة الوطنية لتصفية النفط ومشتقاتها والشركة الوطنية لنفط كوردستان .	*اجراء قراءة اولى لمقترح قانون (تفعيل وتعديل قانون محاربة تهريب النفط ومشتقاته رقم (٤١)لسنة (٢٠٠٨). *القراءة الاولى لمشروع قانون (تفعيل وتعديل قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (٩)لسنة (٢٠٠٦) في جلسة (١) بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٧). *القراءة الاولى لمشروع قانون (محاربة تهريب النفط ومشتقاته) في جلسة رقم (٧) بتاريخ

		.(٢٠١٩/١١/١٣)
٣٢	اعادة النظر في العقود الموقعة الخاصة بتقديم الخدمات وتم منحها لعدد من الشركات والتي ادت الى الاضرار بالمواطنين والعائدات العامة واثراء عدد من الشركات مثل عقود كاتب العدل ولوحات السيارات	
٣٣	اصدار قانون حرس برلمان كوردستان	
٣٤	قانون الهيئة الوطنية للتفاوض	
٣٥	قانون هيئة اعمار وتوفير الخدمات للقرى	
٣٦	منع التنظيمات الحزبية في قوات البيشمركة والاجهزة الامنية	
٣٧	قانون الادعاء العام	القراءة الاولى لمشروع قانون (الادعاء العام) في الجلسة رقم (٥) بتاريخ (٢٠١٩/١٠/٢٣)
٣٨	قانون منع التجاوز في اقليم كوردستان	المصادقة على (تمليك الاراضي المتجاوز عليها في حدود البلديات) في الجلسة رقم (٨) بتاريخ .(٢٠١٩/١٢/٠٤)
٣٩	قانون الهيئة العامة للسلامة وجودة المنتجات المحلية في اقليم كوردستان	
٤٠	اختيار يوم خاص بجميع المكونات في اقليم كوردستان	المصادقة على قرار (الاعياد الرسمية للتركمان) في الجلسة رقم (١٣) بتاريخ (٢٠٢٠/٠١/١٢).
٤١	اصدار قانون خاص بخدمة المناطق التي تعيش فيها المكونات المختلفة	
٤٢	تنظيم الثقافات واللغات القومية المختلفة	
٤٣	تعديل قانوني وزارات التربية و الثقافة والرياضة	
٤٤	تعديل المنهاج الداخلي لبرلمان كوردستان	تم تعديل النظام الداخلي بتاريخ (٢٠١٩/٩/٢٩)
٤٥	قانون برلمان كوردستان .	
٤٦	تعديل قانون مجالس المحافظات شريطة توسيع تطبيق اللامركزية	
٤٧	اصدار قانون بالانتخابات وسجل الناخبين	
٤٨	تعديل قانون رقم (٥) لسنة (٢٠١٥) الخاص بالمكونات .	
٤٩	تعديل عدد من مواد قانون المدني العراقي والتي لاتنسجم مع المبادئ و المعايير الدولية لحقوق الانسان .	
٥٠	تفعيل قرار مجلس الوزراء العراقي رقم ٨٦ الخاص بتعويض المتضررين في اقليم كوردستان	

وفي الختام طالبت رئيسة البرلمان بارسال مشاريع القوانين الى رئاسة البرلمان، وان هيئة رئاسة البرلمان قررت وضع المشاريع المشتركة للكتل البرلمانية في جدول اعمال الدورة الخريفية المنعقدة ، وان يكون نهاية الاسبوع الحالي اخر مهلة لارسال مشاريع القوانين،وانهم سيقومون بتحديد المشاريع المشتركة ونشرها في الموقع الالكتروني للبرلمان ،ولكن في الجلسة رقم (١) بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٧) اي بعد مرور (١٦) يوما اعلنت رئيسة

البرلمان ان كتل (الاتحاد الاسلامي،ميلت،آزادي،الارمن، سردم) قاموا بارسال مشاريع القوانين ، ولذلك طالبوا بقية الكتل بارسال برامجهم كي يتم نشرها في الموقع الالكتروني للبرلمان .

الجلسة رقم ١، بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٧) .

قبل عرض اخر فقرة من فقرات برنامج عمل الجلسة قام عدد من اعضاء البرلمان بنقاط النظام الى رئاسة البرلمان ،واشار العضو (كاوه عبدالقادر) الى انه في الفقرة ٤ من المادة ٧٩ في النظام الداخلي (٣) لم تشر الى ان مشاريع القوانين التي لها جانب مالي يجب ان يتم اعادتها للحكومة،وانه وفق مادة من مواد النظام الداخلي يتم ارسال ١٤ مشروع قانون الى الحكومة ؟ وهل تم تحديد موعد القيام بذلك ؟؟

ومن جهتها اشارت رئاسة البرلمان انه في المادة ٧٩ تم تحديد المعايير والتي يجب على اللجنة القانونية ورئاسة البرلمان الالتزام بها وعليهما ان يعملان بشكل مشترك وارسال مشاريع القوانين الى الحكومة وانهم يقومون بارسال نوعين من مشاريع القوانين الى الحكومة،وهما :

اولا: اذا كان مشروع القانون لها تبعات مالية يتم ارسالها للحكومة كي تقبل المشروع او ترفض ذلك وفي حالة الموافقة يتم ارسالها لاجراء القراءة الاولى .

ثانيا: ان ارسال مشاريع القوانين والقرارات الى الحكومة ليست لاستحصال موافقتهم ولكن كي تقوم بتقديم الدعم الفني للبرلمان كي يتم اصدار قوانين بالشكل الذي بامكان الحكومة تنفيذها.

ان ارسال مشاريع القوانين الى الحكومة هي للسببين التاليين:-

١-الالتزام بالمنهاج الداخلي للبرلمان

٢-احترام هيبة البرلمان عن طريق اصدار قوانين بالامكان تنفيذها بسبب انه تم اصدار قرارات سابقة بمنح قوات البيشمركة رواتب وامتيازات مساوية للجيش العراقي في الدورة السابقة ولكن لم يتم تنفيذها، بسبب ان البرلمان لم يقم بعرض هذا الموضوع على الحكومة مسبقا .

الجلسة رقم ٢، بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/٢٥) .

بعد ان قيام رئيسة البرلمان بتوجيه كلمة بمناسبة الذكرى السنوية للاستفتاء على مصير اقليم كوردستان قال اوميد خوشناو رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني " بالاضافة الى دعمنا لكلمة رئيسة البرلمان وتاييدنا لها ،والتي كانت تمثل رئاسة برلمان كوردستان ولكننا كنا ننتظر ان يشير فيها الى تحويل هذه المناسبة الى عيد وطني كونها من الناحية الواقعية اصبحت يوم وطني، وان مواطني اقليم كوردستان يحتفلون بها منذ سنتين، وان قرار اجراء الاستفتاء صدر من برلمان كوردستان ،وانا اطالب من الناحية القانونية ان يخطو برلمان كوردستان هذه الخطوة .

ومن جهته اشارت رئيسة البرلمان ان هذا القرار هو ليس من صلاحية رئيس البرلمان وانه في حالة طلب اعضاء البرلمان فانه يجب ان يقوموا بتقديم مشروع قانون الى رئاسة البرلمان كي يتم اتخاذ الاجراءات القانونية الخاصة حولها.

---

(٣) – الفقرة الرابعة من المادة (٧٩): يجب عند اصدار القوانين والقرارات مراعاة التبعات المالية والتي تلزم الحكومة.

ومن ثم قال العضو(جلال محمد) عن كتلة الحزب الديمقراطي : انه كان يفترض ان يتم عزف النشيد القومي الكوردي في البرلمان ،ومن ثم قام بالقاء النشيد القومي الكوردي وقامت رئيسة البرلمان وعدد من اعضاء البرلمان بالوقوف عندما قام بذلك.

وبسبب عدم وقوفهم خلال خلال قيام احد الاعضاء بانشاد النشيد القومي قال عبدالستار مجيد، رئيس كتلة الجماعة الاسلامية خلال مؤتمر صحفي عقد بان انشاد او عزف النشيد القومي لم يكن في برنامج عمل الجلسة وان انشاد النشيد القومي كان عمل غير قانوني وكان يفترض على رئيسة البرلمان بعدم السماح بانشاد النشيد القومي واستخدامها لاغراض المزايدة السياسية .

واشار انه بعد اجراء الاستفاء قامت حكومة اقليم كوردستان بارسال رسالة المحكمة الاتحادية العراقية حول اجراء الاستفتاء واشارت بان قرار المحكمة ملزمة لحكومة اقليم كوردستان وان المحكمة الاتحادية اعتبرت قرار الاستفتاء غير قانوني.

حول احد فقرات برنامج عمل الجلسة والتي كانت خاصة بتعديل المنهاج الداخلي للبرلمان كان هنالك خلاف بين الكتل البرلمانية فيما يخص بتعديل الفقرة الثانية من المادة (١١٠) (٤) والتي تنص السماح لاي عضو بالانشقاق من كتلته وانشاء كتل مستقلة فكتل (الحزب الديمقراطي ، الاتحاد الوطني ، حركة التغيير) بالمقابل فان كتل (الجيل الجديد، الجماعة الاسلامية ، الاتحاد الاسلامي، ازادي) كانوا ضد التعديل.

فكتلة الجيل الجديد اشارت الى ان هذا التعديل هو موجه ضدهم، وان رئيس كتلة الجماعة الاسلامية اشار الى ان تعديل المادة ١١٠ والخاص بانتماء العضو لكتلته تشير الى انه في حالة انسحاب العضو من كتلته فان كتلته بامكانها عزله واستبداله بشخص اخر وفقا للعدد الاصوات في الانتخابات، ولكن تعديل هذه الفقرة هو امر سياسي خطير وانهم لايستبعدون ان تفتح الباب امام الاطراف الاخرى في شؤون الكتل البرلمانية واعضاء البرلمان ، وان الناخبين صوتوا لصالح الاعضاء بناءا على البرنامج الانتخابي للكتل البرلمانية وتعهدات الكتل ،وليس من الانصاف بحق الناخبين قيام الاعضاء بتغيير مواقفهم بعد انتهاء عملية التصويت كون ان اي شخص اصبح عضوا في البرلمان لم يكن يتمكن من ان يصبح عضوا في البرلمان اذا قام بترشيح نفسه بشكل منفرد.

الجلسة رقم (٣)، في (٢٠١٩/٠٩/٢٩) .

ان هذه الجلسة كانت مخصصة للتصويت على تعديل ١٢ مادة من مواد المنهاج الداخلي المعدل لبرلمان كوردستان وهي المواد هي (١، ١٤، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٧٩، ٩١، ١١٠).

حول الجلسة قال (عبدالستار مجيد) رئيس كتلة الاجماعة الاسلامية في برلمان كوردستان انه تم تعديل النظام الداخلي للبرلمان بصورة تتفق مع الاجيندات السياسية لطرف سياسي معين، وان ماحدث اسس لعرفين سيئين في البرلمان والتي ستؤديان الى تشكيل خطورة على الكتل البرلمانية والعمل البرلماني .

واكد بان السماح للانشقاق من الكتل البرلمانية والانضمام الى الكتل البرلمانية الاخرى يشكل خطورة جدية ومخطط لها من قبل الكتل البرلمانية لشراء ذمم اعضاء البرلمان، وانه قريبا ستظهر نتائجها السلبية ،ومن غير

---

(٤) – ان عضو البرلمان هو حر ولكن في حالة انشقاق اي عضو من كتلة او الانضمام الى كتلة اخرى فانه يفقد عضويته في البرلمان ويحل محله عضو اخر من نفس الكتلة وفقا لتسلسله بعد موافقة البرلمان .

المعقول استخدام عضوية البرلمان من قبل اعضاء البرلمان الذين حصلوا على اصوات الناخبين لاغراضهم ومصالحهم الشخصية والامتيازات الغير الشرعية وان يتم السماح لاعضاء البرلمان بالانشقاق من كتلهم بدعوى حرية عضو البرلمان .

واكد فيما يخص النقطة الثانية في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من المنهاج الداخلي للبرلمان (٥) الخاصة انهم يقترحون استضافة وزير المالية في البرلمان في حالة تقديم مشاريع القوانين التي فيها التزامات مالية على الحكومة، ولكن ماحدث ان اغلبية البرلمان قام بالتصويت على هذه الفقرة وان افراغ البرلمان من محتواه واضعفها امام الحكومة ،وفي كل مشروع قانون يتم اخذ الموافقة المسبقة للحكومة ،وان ذلك ان دل فانه يدل على سيطرة الحكومة على البرلمان وبشكل ادق سيطرة الاحزاب على البرلمان .

وحول نفس الموضوع قال الدكتور(شيركو جودت) رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني في برلمان كوردستان ان رئاسة البرلمان هي تحت امرة وسيطرة الحكومة ولذلك لايمكنها بحث القضايا المهمة ،وانها تشغل نفسها بالمواضيع الجانبية والفرعية في الوقت الذي هنالك العديد من القضايا المهمة للمواطنين والتي يجب ان تقوم بالتطرق اليها وبحثها .

ومن جهته قال كاظم فاروق رئيس كتلة الجيل الجديد في البرلمان ان كل من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني كانا يظهران عدم الاكتراث لكتلة الجيل الجديد ولكن ماحصل اليوم وتعديلهم لفقرة في المنهاج الداخلي دليل على خشيتهم من مواقف وشجاعة كتلة الجيل الجديد في البرلمان وان تعديل النظام الداخلي كانت مؤامرة على كتلتهم وعلى المعارضة في البرلمان.

واننا في معهد بةي قمنا باصدار بيان في يوم (٢٠١٩/٠٩/٢٨)حول تعديل المادة ١١٠ من النظام الداخلي للبرلمان واشرنا فيه باننا ندعم حرية عضو البرلمان في اطار برنامج حزبه وليس حريته في الانشقاق من حزبه والانضمام لحزب او كتلة اخرى والاستفادة من اصواته حزبه لصالح الاحزاب الاخرى، وان هذا التعديل ستكون بداية لظلم الاغلبية للاقلية وانها تمثل انتهاك للقوانين كون ان اي عضو لايصبح صاحب اصواته اذا تم التصويت لصالح الكتل اولا حيث انه بموجب قوانين واجراءات الانتخابات يجب على الناخب ان يصوت لصالح الكتلة من ثم يصوت لصالح المرشح، وان اي ورقة انتخابية يتم التصويت لصالح كتلة بدون المرشح يعتبر الصوت صحيحا ،اما اذا حدث العكس فيعتبرالصوت باطلا ،وان اي مرشح فائز يجب عليه الالتزام بالبرنامج الانتخابي لحزبه بالاضافة الى ان ذلك ضد مبدا ثبات القوانين .

الجلسة رقم ٤ ، بتاريخ (٢٠١٩/١٠/١٥) .

وفقا لبرنامج عمل الجلسة فان رئيسة البرلمان طالبت رؤساء الكتل البرلمانية ان يعلنوا مواقفهم ورؤيتهم حول الاوضاع في غرب كوردستان، وقالت رئيسة البرلمان انه استنادا الى الاجتماع السابق بين رئاسة البرلمان والكتل البرلمانية في اقليم كوردستان ،والتي كانت حول الاوضاع والهجوم على غرب كوردستان قامت باعداد عدد

(٥) – ان النقطة الثانية في الفقرة الثانية من المادة (٧٩) من النظام الداخلي اشارت الى انه يجب ارسال مشروع القانون الى الحكومة قبل اجراء القراءة الاولى لها اذا كانت لها تبعات مالية على الحكومة بهدف الحصول على موافقة الحكومة حول تبعاتها المالية والتي تترتب على الحكومة .

من التوصيات كموقف برلمان كوردستان وقامت بجمعها في عدد من النقاط واعدادها وفي حالة المصادقة عليها سيتم اعلانها للراي العام.

وقد تم وضع التوصيات والتي كانت تتضمن ١٢ نقطة للتصويت ،وتمت المصادقة عليها من قبل ٩٦ عضوا من اصل ٩٦ عضوا كانوا حاضرين في الجلسة، وان نص التوصيات تم الحاقها بالتقرير .

من جهته قال العضو (ابوبكرهلدني) العضو عن كتلة الاتحاد الاسلامي انه لم يصوت على التوصيات بسبب ان اجتماع برلمان كوردستان جاء بعد مرور سبعة ايام من الهجوم التركي ،وان التوصيات لم تذكر مطلقا الجيش التركي في الوقت الذي ان الجيش التركي قام باستخدام الاسلحة الثقيلة والمتقدمة ضد المواطنين العزل الذين يعيشون على ارضهم ويطالبون بالحرية والكرامة،وانه كان يجب ان تتضمن التوصيات القرار السابق لبرلمان كوردستان رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٣ والتي تضمنت اخراج القوات التركية، والقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٤ والذي يلزم اقليم كوردستان بالاعتراف ودعم الادارة الذاتية لغرب كوردستان، وان يقدم الدعم المالي الممكن لغرب كوردستان.

في نفس الوقت وجه (جاوديان كمال) مسؤول ممثلية غرب كوردستان في اقليم كوردستان رسالة للبرلمان واشار فيها انكم لاتمثلون فقط اقليم كوردستان وانما تمثلون جميع الاجزاء الاخرى من كوردستان، واشار الى انه لماذا لم يتم ذكر اسم تركيا في التوصيات واتسائل هل تخشون ان تقوم بتركيا باغلاق منفذ ابراهيم خليل الحدودي ؟؟ نص الرسالة مرفقة بالتقرير

الجلسة رقم (٥)، **بتاريخ** (٢٠١٩/١٠/٢٣) .

قال العضو (سوران عمر) اننا ١٢ عضو في البرلمان قدمنا طلب في يوم (٢٠١٩/١٠/٧)، لادراج موضوع تصدير النفط والرواتب والعلاقات مع الحكومة الاتحادية وفقا للفقرة (٣) من المادة (٦٦) وكان يفترض على رئيسة البرلمان ان تقوم بادراج الموضوع في برنامج عمل الجلسات خلال مدة لاتتجاوز ١٤ يوما ،ولكن لحد الان لم تقم رئاسة البرلمان باتخاذ هذه الخطوة، وانهم يطالبون رئاسة البرلمان بالرد على هذا الموضوع ،بالمقابل اشارت رئيسة البرلمان ان نقطتكم النظامية هي قانونية وانهم سيقومون باعادة النظر في هذا الموقف .

الجلسة رقم (٦)، **بتاريخ** (٢٠١٩/١٠/٣٠) .

قبل بدء برنامج عمل الجلسة قال العضو (كاوه عبدالقادر) انه وفقا للفقرة الاولى من المادة ٩٨ من النظام الداخلي للبرلمان يجب على مجلس الوزراء ارسال مشروع موازنة الاقليم من اجل مناقشتها في بداية شهر تشرين الاول من كل سنة وقبل بدء السنة المالية ،وهل ان مجلس الوزراء ملتزم بهذه التوقيتات ؟ وكوني في اللجنة القانونية فان هذا المشروع لم يصل لحد الان الى البرلمان ،وانه بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة انه في حالة عدم ارسال مشروع الموازنة والحسابات الختامية الى البرلمان في التوقيتات المشار اليها في الفقرة الاولى والثانية فيجب على البرلمان ان يطالب وزير المالية بتقديم توضيح حول ذلك ، واذا كان عذره مشروع فيتم منحه مهلة لمدة ١٥ يوما ،هل قامت رئاسة برلمان كوردستان باتخاذ هذه الاجراء ؟

من جهتها قالت رئيسة البرلمان انهم لم يقوموا وانه كان يفترض بهم ان يقوموا ان طالبوا وزير المالية بذلك وانهم سيقومون بذلك .

وقبل اجراء القراءة الاولى لمشروع قانون حقوق وواجبات المريض قال رئيس اللجنة القانونية في البرلمان انه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٧٩ من النظام الداخلي يجب ان تقوم اللجنة القانونية بالتنسيق مع رئاسة هيئة البرلمان باتخاذ قرار اجراء القراءة الاولى خلال مدة ١٤ يوما من تقديمه استنادا الى مبدا التكييف مع المعايير الموضوعة من ثم انه استنادا الى الفقرة الرابعة من المادة ٨٠ تشير الى انه في حالة موافقة اللجنة القانونية ورئاسة البرلمان على اجراء القراءة الاولى لمشروع القانون يتم وضعها في برنامج عمل اول جلسة بعد الموافقة،ولكنه تم ارسال مشروع القانون الى اللجنة القانونية بعد وضعها في برنامج عمل الجلسة ،وانهم لم يعقدوا اي اجتماع حولها لحد الان ولذلك فاننا نطالب بعدم اجراء القراءة الاولى في هذه الجلسة .

ومن جهتها قالت رئيسة البرلمان بعد انتهاء هذه المدة تم وضع هذا المشروع ،وان هذا المشروع وصل الى رئاسة البرلمان، وانه استنادا الى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب النظام الداخلي حتى في حالة انتهاء مدة الشهر والمحددة في النظام الداخلي لاستقبال مشاريع القوانين بامكاننا استخدام صلاحياتنا بسبب اهمية المشروع ،وقررنا في اجتماع هيئة رئاسة البرلمان اجراء القراءة الاولى لها دون ان تمر بنفس الاجراءات المتبعة والتي تتم في مشاريع القوانين الاخرى وتفضلوا باجراء القراءة الاولى لها.

وطالبت رئيسة البرلمان جميع لجان البرلمان ان يعملوا على تنفيذ مهامهم في اتخاذ الاجراءات مع مشاريع القوانين والقرارات المرسلة اليهم في اطار الوقت المحدد ووفقا للنظام الداخلي واجراء القراءة الاولى لها كي يتمكن البرلمان من خدمة مجال تشريع القوانين بشكل اكبر ،وانه سيتم نشر تغيب اعضاء البرلمان في الجلسات واجتماعات اللجان .

*ان كلام رئيسة البرلمان لاينسجم مع النظام الداخلي حيث ان المادة ٨٢ في النظام الداخلي يشير الى انه خلال كل دورة منعقدة يحق للكتل البرلمانية خلال الشهر الاول من عمر الدورة ان يقوموا بتقديم مشاريع القوانين باستثناء وجود ظروف خاصة بحاجة الى قانون او قرار عاجل وان رئاسة البرلمان تقوم باجراء تقييم لحاجة القانون او القرار العاجل ،ولكن كما يظهر بان هذا المشروع لايحمل صفة الاستعجال او الظروف الخاصة بسبب انه تم اجراء القراءة الاولى له فقط.

الجلسة رقم (٧) بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣) .

في هذه الجلسة قال العضو (مم برهان) بانه قام بتوجيه رسالة للحكومة في يوم (٢٠١٩/٠٩/٢)،و في يوم (٢٠١٩/٠٩/١٠) تم ارسال الكتاب للحكومة، ولكن لحد الان لم يتم الاجابة على سؤاله ،وانه وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٦٠ تشيرالى انه يجب الاجابة على السؤال المرسل الى الجهة المرسلة اليها خلال اسبوع وفي جميع الاحوال يجب ان لايتجاوزالمدة ٢١ يوما لذلك بطالب بتقديم توضيح حول هذا الموضوع .

بعد ذلك قال العضو (كاوه عبدالقادر) انه احد المهام الرئيسية للبرلمان هي المتابعة والمراقبة وانه وفقا للمواد (٥٨ و ٥٩) قمنا بتوجيه عدد من الاسئلة للحكومة ،ولكن لا يتم الاجابة على هذه الاسئلة ،وان احد الاسئلة المرسلة للحكومة هي حول المبلغ المالي والذي يتم استحصاله من المواطنين مقابل منحهم برميل واحد

من النفط الابيض هو اكثر من المبلغ المحدد من قبل الحكومة الاتحادية بواقع ٢٠ الف دينار لكل برميل، ولكن رئيسة البرلمان طالبت بارسال وصولات تثبت ذلك ،فانا اتسائل اي من فقرات ومواد النظام الداخلي تنص على ضرورة ارسال ادلة مع الاسئلة ،والسؤال الاخر والذي قمت بارساله لم توافق سكرتير البرلمان على ارساله بحجة نشره في وسائل الاعلام وان ذلك يخالف النظام الداخلي ،وانه تم ارسال ١٤ مشروع قانون للحكومة منذ يوم (٢٠١٩/٠٨/١٨) وهل تم الرد عليها واذا لم يتم الرد عليها فمتى سيتم الرد عليها ؟

وقالت رئيسة البرلمان ان عدد من مشاريع القوانين تم الرد عليها ،واننا سنقوم بارسالها الى اللجان الخاصة وفقا لتسلسل معين كي يتم كتابة التقارير حولها.

وفيمايخص بارسال الاسئلة اننا كلفنا سكرتيرة البرلمان بارسال الاسئلة وان تقوم بتحديد مدى اتفاق السؤال مع النظام، ويتم ارسالها للحكومة بالتعاون مع وزير الاقليم لشؤون البرلمان وان عدم ارسال السؤال الذي قمت بنشره في وسائل الاعلام هذا القرار يعود لهيئة رئاسة البرلمان كوننا نطالب بعدم نشر المواضيع في وسائل الاعلام لحين المصادقة عليه والتاكد من انه يحمل شروط السؤال .

من ثم اشارت سكرتيرة البرلمان حول طلب الادلة مع الاسئلة وقالت انه يجب وجود الادلة التي تثبت استحصال اموال اكثر من المطلوب واين حصل ذلك ومن هم الذين تم اخذ منهم اموال اكثر من المطلوب .

وبعد ذلك قال العضو (سيروان بابان) انه وفقا للمادة ٥١ فان ايام الثلاثاء والاربعاء هي مخصصة لعقد جلسات البرلمان ولكن لماذا لايتم القيام بذلك ؟

قالت رئيسة البرلمان انهم يرغبون في عقد المزيد من جلسات البرلمان، وانه تم اجراء القراءة الاولى لعشرات مشاريع القوانين ولكن اللجان لم تقم بعقد اجتماع واحد حولها ،وانه في الجلسة القادمة سنقوم بنشر اسماء هذه اللجان للراي العام والتي كان يفترض بها ان تقوم باعداد التقارير ولم يقوموا بذلك ،وانه في حالة اعداد التقارير ولم يتم عقد الجلسات فيحق لكم انتقاد عدم عقد الجلسات ،وان عدد الجلسات في هذه الدورة مرتبطة باجراءات التشريع والنظام الداخلي، وانه في حالة عدم ارسال التقارير من قبل اللجان بعد اجراء القراءة الاولى فلايمكن عقد الجلسات، ولذلك فاطالب اللجان تخصيص وقت اكثر لاستكمال تقارير مشاريع القوانين والتي تم اجراء القراءة الاولى لها كي نتمكن من عقد جلسات اكثر.

من جهته قال العضو (دابان محمد) بان عدم الاجابة على اسئلة الاعضاء اصبحت ظاهرة متكررة وانا قمت بارسال اسئلة منذ شهر تموز الماضي ، ولكن لحد الان لم يتم الرد علي لحد الان ،اطالب بمتابعة هذا الموضوع .

وقالت رئيسة البرلمان بانه سيتم تكليف سكرتيرة البرلمان بان تقوم باعداد احصائية بعدد الاسئلة المطروحة واستنادا لذلك فاننا سنقوم باتخاذ الموقف المناسب حول ذلك.

وحول مقترح قرار لتعيين الموظفين والذين يعملون على شكل عقود قالت رئيسة البرلمان ان رد الحكومة على هذا المقترح كان ايجابي حول تحمل الحكومة للتبعات المالية، ولكن بسبب كثرة تفاصيل الموضوع نقترح منح الحكومة مدة اسبوعين اضافيين اضافة للمدة المحددة للحكومة بموجب النظام الداخلي ،بهدف القيام باضافات لمشروع القانون ،لذلك بعد انتهاء هذه المدة فان برلمان كوردستان ستتخذ الاجراءات القانونية استنادا لاحكام النظام الداخلي .

بعد ذلك تم اجراء القراءة الاولى لقرار تعيين موظفي العقود من قبل اللجنة القانونية ،وقالت رئيسة البرلمان انه لديهم توضيح حول هذا المقترح، وانه تم تقديمها في الفصل التشريعي الاول وتم ارسالها للحكومة بتاريخ (٢٠١٩/٨/٧) وتمت الموافقة عليها من قبل الحكومة بتاريخ (٢٠١٩/١٠/٣٠) واننا قمنا بوضعها في برنامج عمل الجلسات بتاريخ (٢٠١٩/١١/١١)، ولكن الحكومة ترغب باعادتها لها بهدف منحنا المزيد من التوضيح حولها ،ولذلك فان اللجان المختصة سوف لن يقوموا بكتابة تقاريرهم حول هذا القرار والتي تبلغ مدتها ٢١ يوما ،وسيتم منح الحكومة مهلة مدتها اسبوعين وفي حال عدم قيام الحكومة بالرد علينا خلال هذه المدة فان اللجان ستستانف كتابة التقارير بهدف اجراء القراءة الثانية للمشروع .

وبعد التعبير عن عدم رضا بسبب هذا المقترح قالت رئيسة البرلمان باننا نعلم بان النظام الداخلي لايمنحنا الحق ارسال المشروع مرة ثانية للحكومة ولكن بسبب حاجتنا الى المزيد من المعلومات حولها سنقوم بمنحهم المزيد من الوقت ،وبدون ان يتم وضع المقترح للتصويت قامت رئيسة البرلمان بانهاء الجلسة .

الجلسة رقم (٨)، بتاريخ (٢٠١٩/١٢/٤).

قبل البدء ببرنامج عمل الجلسة قالت العضوة (سرجنار احمد)عن كتلة الاتحاد الاسلامي في توضيح حول اعادة قانون (تمليك الاراضي المتجاوز عليها في داخل حدود البلديات) من قبل رئيس الاقليم الى البرلمان انه وفقا للمادة (٩٥) من النظام الداخلي كان يفترض ان يتم ارسالها الى اللجنة المختصة وليس الى اللجنة القانونية، وان التقرير الذي تم اعداده اليوم تم اعداده من قبل اللجنة القانونية ،نطالب بتقديم توضيح حول هذا الموضوع.

ومن جهتها قالت رئيسة البرلمان انه لم يتم ارسال مشروع القانون الى اللجنة المختصة بسبب ان رفض المشروع هو ليس كلي وانما في عدد من الاقسام ، واننا سنقوم بوضعه امامكم لغرض التصويت عليه وابداء ملاحظاتكم.

من ثم قالت العضوة (روباك احمد) بانه تم اجراء القراءة الاولى لمشروع لتعيين الموظفين العاملين وفق نظام العقود بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣) وتم منح الحكومة اسبوعين بهدف ابداء الملاحظات حولها وبعد مرور هذه المدة يجب اللجنة المختصة ان تقوم بكتابة تقريرها حولها ولكن في برنامج عمل الجلسة لاتوجد اي نقطة حول ذلك نطالب تقديم توضيح حول ذلك .

واشار العضو (سوران عمر) انه وفقا للفقرة الاولى من المادة ٨٤ من النظام يجب على اللجان المختصة ان تقوم بكتابة تقريرهم خلال ٢١ يوما ،وانه هنالك العديد من مشاريع القوانين موجودة لدى اللجان ولم يتم كتابة التقارير حولها وان مدتها القانونية قد انقضت ،وانه بموجب الفقرة الرابعة من نفس المادة تنص على انه في حالة عدم تمكن اللجنة من كتابة التقارير فان رئيس البرلمان يحق له تنبيه اللجنة ،وانه في حالة عدم تمكن اللجنة من كتابة التقارير خلال اربعة ايام فان رئيس البرلمان يحق له التحقيق في تقصير هذه اللجنة بموجب المادة ٣٧ في النظام الداخلي وان يبذل مساعيه لتفعيل هذه اللجنة ،واختيار اعضاء جدد لهذه اللجنة ،هل تم القيام بذلك او لا ؟ ، بسبب ان عملية التشريع في هذه الدورة تسير بشكل بطئ على الرغم من اجراء القراءة الاولى لعدد من مشاريع القوانين ،وانه يجب تطبيق احكام الغياب في اجتماعات اللجان كما يتم تطبيقها في عقد الجلسات وفقا للمادة ٣٣ من النظام الداخلي ولكن لم يتم تنفيذ ذلك ،وانه وفقا للنقطة الاولى من الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من النظام

الداخلي يجب نشر اسماء المتغيبين في جلسات البرلمان واجتماعات اللجان في الموقع الالكتروني للبرلمان وانه لم يتم القيام بذلك ايضا .

واشارت رئيسة البرلمان انه حول النقاط المذكورة من قبل العضوتين ان الدورة الربيعية انتهت وان الدورة الخريفية شارفت على الانتهاء وان الدورة الاولى كانت مخصصة لتنظيم مؤسسات الدستورية للاقليم وان معظم مشاريع القوانين كانت لها تبعات مالية، وان رئيسة البرلمان السابقة ورئاسة البرلمان لم يتمكنوا من ارسال مشاريع القوانين الى الحكومة بسبب عدم منح الثقة للحكومة حينذاك ولهذا فان ٣١ مشروع قانون من الدورة السابقة تم احالتها الى الدورة الحالية واننا نمتلك (٢٣) مشروع قانون في هذه الدورة وانا اعطيكم هذه المعلومات لتعلموا بان رئاسة البرلمان ليست سببا في تعطيل التشريع فهنالك ٣١ مشروع قانون وقرار من الدورة السابقة و٢٣ مشروع قانون من الدورة الحالية ،وانه تم ارسال ٢٢ مشروع قانون الى الحكومة و٣ مشاريع قانون كانت خاصة بنظام الادخار الاجباري وخمسة مشاريع لسلفة العقار والقروض الصغيرة ومشروعين اثنين للمخصصات الطلبة ، تم الرد على ١٢ مشروع بعض هذه المشاريع تم رفضها والقسم الاخر يطالبون بتقديم معلومات حولها وان بعضها تم احالتها الى الوزارات ويطالبون بتقديم ارقام حولها ،والبقية لم يتم الرد عليها ومجموعها في كلا الدورتين ٢٣ مشروع قانون وقرار تم اجراء القراءة الاولى لها (٦) ، وخمسة مشاريع تمت المصادقة عليها وتم اجراء القراءة الاولى لسبعة منها في (٢٠١٩/٩/١٧) ولكن مر ٧٧ يوما ولاتزال موجودة لدى اللجان وستة منها تم اجراء القراءة الاولى لها في (٢٠١٩/١٠/٢٣) وانها موجودة لدى اللجان منذ ٤١ يوما ،وانه تم اجراء القراءة الاولى لاثنين منها في (٢٠١٩/١١/١٣)وهي موجودة لدى اللجان منذ ٢٢ يوما ،واثنين منها تتعلق بفصل الادعاء العام من السلطة التنفيذية والحاقها بالسلطة التشريعية ومجلس القضاء وتم ارسال هذين المشروعين الى الحكومة ومجلس القضاء ،وان مشروع قانون الانسانية تم رفضها من قبل وزارة التربية، اما بالنسبة لمشروع قانوني حماية المدرسين والمشرفين التربويين فانه بناءا على طلب اللجنة المختصة تم اضافتهما الى مشروع قانون وزارة التربية التي لاتوجد في اقليم كوردستان وان وزارة التربية بصدد اعدادها ، اما قوانين الادوية وجهاز الرقابة النوعية وحقوق وواجبات المريض وحماية المنتجات المحلية تم اعادتها الى الحكومة وان مجموعها ثمانية مشاريع ،وانه يجب على الجميع ان يعلموا انه لاتوجد اي مشروع قانون موجود لدى هيئة رئاسة البرلمان كي يتم انتقادنا جميع مشاريع موجودة لدى لجان البرلمان.

ان اعضاء البرلمان والذين قاموا بالتوقيع على مشاريع القوانين وفقا للمادة ٣٦ من النظام الداخلي يحق لهم خلال ٤٥ يوما من اجراء القراءة الاولى ان يطالبوا لجان البرلمان بتقديم توضيح حول ذلك ،وانه وفقا للمادة ٨٤ من النظام الداخلي فان اللجان بامكانها التنسيق مع المؤسسات المعنية والتي هي بحاجة لمساعدتها في هذا الموضوع ،وان اي لجنة تم دعوتها الى اللجنة قد حضروا ولذلك فانه يجب علينا ان نقوم باعادة تنظيم انفسنا وان نائب رئيس البرلمان قام بارسال طلب تاكيد الى اللجان حول كتابة التقارير .

---

(٦) – رئيسة البرلمان قالت: انه تم اجراء القراءة الاولى لـ(٢٣) مشروع قانون وقرار، ولكن بموجب برنامج عمل الجلسات عددها (٢٢) مشروع وليس (٢٣).

حول الاسئلة المرسلة للحكومة فان ١٥٠ سؤال قد تم ارساله للحكومة ولم يتم الاجابة عليها وقد تعدى ذلك المدة القانونية للاجابة عليها وهي ٢١ يوما، وان عدد الاسئلة اكبر من هذا العدد، وانه تم تكليف سكرتير برلمان كوردستان بذلك، وقاموا بالتعاون مع شؤون اللجان في البرلمان باعداد احصاء دقيق حول ذلك ،وان جميع هذه المعلومات هي موجودة وان اي لجنة ترغب في الحصول عليها بامكانها القيام بذلك ،وان ٨٦ سؤال تم الرد عليها و٦٤ سؤال لم يتم الرد عليها وانه بدلا من انتقاد الكتل البرلمانية للحكومة بسبب عدم الرد على اسئلتهم فانه يحق لاي عضو لم يتم الرد على اسئلته في الوقت المحدد تقديم طلب استجواب بموجب المادة ٧٠ من النظام الداخلي ولكنكم لم تقوموا بذلك.

واننا في هيئة رئاسة البرلمان قمنا بتكليف سكرتير البرلمان وارسلنا رسالة تاكيد للحكومة حول مشروع قانون تعيين الموظفين الذين يعملون على شكل عقود ،وان الحكومة ردت على ذلك بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٤) وتم ارسالها الى اللجنة القانونية.

من ثم قال العضو (دياري انور) انه وفق اي مادة يتم ارسال مشروع قانون العقود للحكومة مرة اخرى ؟

قالت رئيسة البرلمان اننا قمنا بارسال المشروع بسبب طلب الحكومة وانهم يسعون الى التنسيق مع الحكومة ولايهمهم الاجراءات المتخذة فهدفهم خدمة المواطنين ،وانه بعد انتهاء مدة الاسبوعين اطالب اعضاء البرلمان ببذل مساعيهم وفي حال اتفاقكم على اي قرار فان رئاسة البرلمان ستعمل على ضوء ذلك .

بعد ذلك قال الدكتور (زيدان رشيد خان) ان عدم ارسال مشاريع القوانين تمثل مهام اضافية للجنة المختصة وانتهاك للنظام الداخلي وانه كيف نستطيع الزام الحكومة باحترام القوانين الصادرة من البرلمان في الوقت الذي لا نلتزم بالنظام الداخلي .

الجلسة رقم (٩)، بتاريخ (٢٠١٩/١٢/١٠) .

ان برنامج عمل الجلسة تضمنت نقطتين ولكن بسبب سوء مستوى الطاقة الكهربائية تم اضافة فقرة اخرى للجلسة يوم (٢٠١٩/١٢/٠٩) والتي فيها تم مناقشة موضوع مشكلة الطاقة الكهربائية وتوزيع المحروقات على المواطنين بحضور وزير الكهرباء.

واشار العضو (سوران عمر) انه في يوم (٢٠١٩/٩/١٧) تم تعديل النظام الداخلي للبرلمان ولكن لحد الان لم يتم نشرها في مجلة وقائع كوردستان ولم نحصل على النسخة الجديد من النظام الداخلي .

ومن جهته قال (هيمن هورامي) نائب رئيس البرلمان ان ما اشرت اليه هو صحيح نطالب سكرتيرة البرلمان ومدير عام شؤون البرلمان بحل هذه المشكلة وان يقوموا بطباعة النظام الداخلي الجديد .

الجلسة رقم (١٠) ، بتاريخ (٢٠١٩/١٢/١٦) .

بعد ان تم الاشارة الى عدد اعضاء البرلمان المتغيبين في الجلسة من قبل سكرتير البرلمان قالت رئيسة البرلمان نطالب سكرتيرة البرلمان بنشر غيابات واجازات اعضاء البرلمان سواء في جلسات البرلمان واجتماعات اللجان في الموقع الالكتروني للبرلمان بسبب ان عدد غيابات اعضاء البرلمان تعدت الحدود الطبيعية.

ومن ثم قال العضو (مم برهان) انه وفقا للمواد(٥٨، ٥٩،٦٠) والخاصة بتوجيه الاسئلة قمت بارسال سؤال الى الحكومة حول نظام الادخار الاجباري بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/٢) ولكن لحد الان لم يتم الاجابة علي لحد الان ،وكنت اتوقع ان يتم تضمين ذلك في قانون الاصلاحات ولكن لم يتم الاشارة الى هذا الموضوع في هذا القانون .

ومن جهتها قالت رئيسة البرلمان اننا قمنا بارسال كتاب تاكيد الى الحكومة حول ذلك ،وانه تم التاكيد عليهم في اوقات سابقة وانه وفقا للنظام الداخلي انه في حالة عدم الاجابة على اسئلتكم فانه بامكانكم تقديم طلب استجواب للجهة التي تم ارسال السؤال اليها .

قالت العضوة (سرجنار احمد) انه وفقا للنقطة الثانية من الفقرة الثانية من المادة ٤٩ قمت بارسال فكرة حول تشكيل مجلس محافظة حلبجة بتاريخ (٢٠١٩/٠٩/١٨) ولكن لم يتم وضعها في برنامج عمل الجلسات وكاني يفترض ان يتم وضعها بعد ٤٨ ساعة .

قالت رئيسة البرلمان باننا في رئاسة البرلمان قررنا تشكيل لجنة من اعضاء البرلمان الذين يمثلون محافظة حلبجة بهدف متابعة هذا الموضوع واعداد تقرير حول هذا الموضوع ولذلك قمنا بتكليف لجنة بالقيام بذلك .

وقالت العضوة (روباك احمد) انه وفقا للفقرة الاولى من المادة ٨٤ في النظام الداخلي كان يجب على اللجنة القانونية ان تقوم باعداد مقترح قرار بتعيين الموظفين العاملين على شكل عقود ولكن اللجنة القانونية تقول بانه لم يتم ارسال اي كتاب رسمي لهم يطالبهم بكتابة تقرير رسمي وانه تم ارسال كتاب حول هذا الموضوع للاطلاع فقط لهم ،نرجو تقديم توضيح حول ذلك .

قالت رئيسة البرلمان انه لديهم شكل موحد لتوجيه مشاريع القوانين الى جميع اللجان المختصة واذا كانت اللجنة القانونية قد فهمت الكتاب المرسل لهم بشكل خاطئ فاطالبهم ان يقوموا بكتابة تقريرهم.

وقال العضو (بزار خالد) رئيس اللجنة القانونية انه احد اعضاء اللجان المختصة بكتابة التقرير حول هذا المقترح ولذلك يجب على اللجان المختصة بكتابة تقاريرها ،وانه بتاريخ(٢٠١٩/١٢/١) قد تسلمنا كتاب اشار الى رد مجلس الوزراء حول هذا الموضوع للاطلاع وان الحكومة اشارت بانها بدات بجمع المعلومات حول هذا الموضوع عن طريق وزير المالية وعند الانتهاء من هذا الموضوع سيتم ابلاغنا بالنتائج ولذلك يجب علينا الانتظار لحين الانتهاء من ذلك.

وقالت رئيسة البرلمان انهم قاموا بتوجيه كتابين الى اللجنة القانونية الاول بشكل مباشر بعد اجراء القراءة الاولى لمشروع القرار وبنفس الصياغة الذي يتم ارسال الطلبات الى اللجان الاخرى ولكن مايشير اليه رئيس اللجنة القانونية هو الكتاب الثاني ورد مجلس الوزراء تم ارساله لكم للاطلاع عليه .

وبعد المصادقة على قانون تنظيم الدعاية التجارية في اقليم كوردستان قال العضو (مم برهان) بانه يطالب رئيسة برلمان كوردستان بعدم التوقيع على القانون، ورفض المادة الثالثة من هذا القانون وان يتم اعادتها الى البرلمان بسبب ان القانون تمت الموافقة عليها والمصادقة عليه من قبل اغلبية اعضاء البرلمان وتم افراغها من اهميتها الحقيقية .

وحول مشروع قانون الاصلاحات والتي تم اجراء القراءة الاولى وتم منحها صفة الاستعجال قال رئيس كتلة الجماعة الاسلامية ان مشروع قانون الاصلاحات فيها ظلم كبير لمتقاعدي الخدمة المدنية وذوي الشهداء

والمؤنفلين والسجناء السياسيين وهي غير منصفة وغير عادلة ولم تذكر عائدات الاقليم واموال التي تم ادخارها في نظام الادخار الاجباري.

واشار الى ان قانون الاصلاحات هو مشروع غير متكامل ولم تذكر قطاعات النفط والغاز والكمارك والمنافذ الحدودية والعائدات الاخرى ، وانها ذكرت فقط المصروفات ويجب ان تذكر العائدات ايضا ،وانه هنالك ٦٢ الف شخص يحصل على راتبين في اقليم كوردستان ولم يتم ذكرها في المشروع ويجب ان يتم تقليل رواتب المناصب والرتب الخاصة مثل القضاة واعضاء مجلس القضاء .

وقال الدكتور (كاظم فاروق) رئيس كتلة الجيل الجديد حول هذا القانون ان الاصلاح الحقيقي يجب ان يكون في عائدات النفط والغاز وان تكون شفافة، وان يتم تحويل قوات البيشمركة الى قوات مهنية مستقلة ووطنية وانشاء مفوضية انتخابات مستقلة والكشف عن العائدات المحلية والمنافذ الحدودية، وان يتم توزيع الرواتب في موعدها واعادة الاموال التي تم ادخارها في نظام الادخار الاجباري للموظفين، وتوفير فرص العمل لالاف الشباب وخريجي الجامعات وتحسين اوضاع قطاعات التربية والصحية والزراعة والصناعة ،وحجب تقاعد الرتب الخاصة والعليا ان هذه هي الاصلاحات الحقيقية وليس منح الشرعية لتقاعد الوزراء واعضاء البرلمان والمناصب العليا وتقليل رواتب الموظفين .

وحول هذا الموضوع قال الدكتور(شيركو جودت) رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي انه وفقا لمضمون مشروع قانون الاصلاحات يجب محاكمة الحكومة، ولذلك هي مرغمة على اجراء الاصلاحات وانهم مصرين على اعادة الاموال المدخرة في نظام الادخار الاجباري وان تكون الرواتب التقاعدية لاتقلعن ٤٠٠ الف دينار ،وان القانون سيعيد ١٠٠ مليار دينار للحكومة وبهذا المبلغ بالامكان تعيين ٢٠٠ الف خريجي جامعة براتب شهري يبلغ ٥٠٠ الف دينار شهريا .

واكد بان محتوى قانون الاصلاحات اشار الى وجود عشرات حالات الفساد وان الحكومة كان بامكانها اصدار عدد من القرارات بدلا من قانون الاصلاحات ،وانه في حالة عدم قيام حكومة الاقليم بتنفيذ اصلاحات فان الاوضاع في الاقليم سوف لن تكون مستقرة ،وان اي جهة لايمكنها معارضة تنفيذ قانون الاصلاحات ولكن هنالك مساعي خفية وممارسة ضغوط كي لايتم تنفيذها ،وانه في الظروف الحالية لا يعلم احد اين تذهب ٤٠٪ من عائدات الاقليم بما فيهم وزير المالية.

واشار الى ان ديوان الرقابة المالية ارسل لهم كتاب رسمي يشير الى ان وزارة الموارد الطبيعية لاتسمح لهم التحقيق في موضوع العقود النفطية وعائداتها بهدف اخفائها واستمرار الفساد وان الحكومة لم ترسل مشروع الموازنة الى البرلمان منذ خمسة سنوات ،مما ادى الى انتشار الفساد في الاقليم .

الجلسة رقم (١٢)، بتاريخ (٢٠١٩/١٢/٢٤) .

ردا على نقطة نظام العضو (كاظم فاروق) حول عدم ارسال مشروع الموازنة الى البرلمان قالت رئيسة البرلمان انهم قاموا بارسال كتاب الى الحكومة وطالبوا الحكومة بتقديم توضيح حول عدم ارسال مشروع الموازنة الى البرلمان ،وان جزء من رد الحكومة يعزو ذلك الى ان هذا الموضوع مرتبط بمحادثات حكومة الاقليم مع الحكومة الاتحادية .

وانهم يرون بانه يستوجب عليهم ان يقوموا بالاشارة الى الاحصائيات والمعلومات حول نشاطات البرلمان خلال الدورتين الربيعية والخريفية في السنة الاولى من الدورة الخامسة ،حيث تم عقد ٢٦ جلسة اعتيادية وجلسة غير اعتياديةواحدة ، وتمت المصادقة على اربعة قوانين و١٦ قرار وتم اجراء القراءة الاولى ل٢٧ مشروع قانون وقرار وتم تقديم اربعة افكار من قبل اعضاء البرلمان .

وانه في وقت قريب من الان سيتم نشر معلومات كاملة ودقيقة حول نسبة الحضور في جلسات واجتماعات اللجان وسيتم ارسالها الى جميع الكتل وعرضها امام الراي العام.

وقالت بانه هنالك اعضاء قد تغيبوا عشرة جلسات من اصل(٢٦) جلسة خلال الدورتين المنعقدتين ولكن قرابة عشرين عضو قد حضروا جميع جلسات البرلمان واربعة اعضاء كانوا حاضرين في جميع الجلسات وجميع اجتماعات اللجان ،واننا في الدورة القادمة سنقوم باتخاذ الاجراءات النظامية بحق الاعضاء المتغيبين في جلسات البرلمان واجتماعات اللجان .

الجلسة رقم (١٣)، بتاريخ (٢٠٢٠/٠١/١٢) .

هنالك ظاهرة متكررة في جميع جلسات التصويت هي عدم التصويت على المقترحات المقدمة من قبل احد اعضاء البرلمان وقام ٣ اعضاء بدعمه ولهذا فانه عندما تم التصويت على مشروع قانون المواد المخدرة تم تثبيت عدد من النقاط في التقرير المشترك ، ولكن لم يحصل على اي صوت ،ومن جهتها تسائلت رئيسة البرلمان حول من الذي قام بتثبيت هذه المقترحات التي لم تحصل على اي صوت ؟.

من ثم طالب العضو (مم برهان) بالحصول على نسخة من النظام الداخلي الجديد للبرلمان والذي تم تعديله في (٢٠١٩/٠٩/٢٩) .

وبعد ذلك قال العضو (سوران عمر) انه بتاريخ (٢٠١٩/١٠/١٦) قامت هيئة النزاهة بارسال مشروع تعديل قانون هيئة النزاهة الى رئاسة البرلمان نطالب هيئة رئاسة البرلمان بتقديم توضيح حول لماذا لم يتم وضع هذا المشروع في برنامج عمل الجلسات .

ومن جهتها قالت رئيسة البرلمان نعم وصل المشروع الى البرلمان ولكن بسبب ان جميع الهيئات التي هي مرتبطة بالبرلمان تعاني من مشكلة انتهاء المدة القانونية لرؤساء هذه الهيئات اننا نفضل ان يتم مناقشة هذه القوانين بعد ان اختيار رؤساء جدد لهذه الهيئات .

بعد ذلك قال العضو (كاروان عبدالرحمن) انه بموجب الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من النظام الداخلي قام ٢١ عضوا في البرلمان بجمع التواقيع لاستجواب وزير المالية في البرلمان وانه تم ارسال المذكرة الى رئاسة البرلمان بتاريخ (٢٠١٩/١٢/٩)،وانه وفقا للفقرة (٣) من المادة (٧٠) اذا كان الوزير بحاجة الى توضيح او الى مزيد من الوقت يجب ان يقوم بالرد خلال مدة لاتتجاوز سبعة ايام وان هذه المدة انقضت ولم يحضر، ولذلك فاننا نطالب بتوضيح حول هذا الموضوع .

ومن جهتها قالت رئيسة البرلمان حول طلبك انهم سيقومون بارسال كتاب تاكيد.

وحول موضوع استجواب وزير المالية قال العضو (علي حمه صالح) يجب ارسال سؤال واذا تم الرد وان الرد كان غير مقنع بعد ذلك يتم الاستجواب فمن غير المنطقي البدء بعملية الاستجواب بدون هذه الاجراءات.

من جهتها قالت رئيسة البرلمان ان جميع الاجراءات الاستجواب قد تم استكمالها ولذلك قاموا بارسال طلب الاستجواب .

الجلسة رقم (١٤)، **بتاريخ** (٢٠٢٠/٠١/١٣).

في اطار مناقشات مشروع قانون الاصلاحات في الرواتب والتقاعد حدث سوء تفاهم بين عدد من اعضاء كتلتي (الجيل الجديد و الحزب الديمقراطي) وحدثت مشادة كلامية بين عضوين من الكتلتين مما ادى الى ايقاف الجلسة بشكل مؤقت، وبعد ذلك تم استئناف الجلسة وتنفيذ برنامج عمل الجلسة، وان (اوميد خوشناو) رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني طالب هيئة رئاسة البرلمان بتشكيل لجنة تحقيقية حول هذا الحادث .

بعد ذلك اشار العضو (كاوه عبدالقادر) في حديث لوسائل الاعلام ان رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية قد اجتمعوا بهدف مناقشة والاتفاق حول المادة السابعة في مشروع القانون والذي يشير الى تقاعد المناصب العليا وان رؤساء كتل الجيل الجديد والاتحاد الاسلامي قاطعوا الاجتماع.

وبعد ذلك قال العضو (د. ريبوار عبدالرحيم) بانه تم ارسال اسئلة الى وزير المالية منذ شهرين ولم يتم الاجابة على اسئلتنا واطالب بتقديم توضيح حول ذلك .

قالت رئيسة البرلمان نطالب سكرتيرة البرلمان بارسال كتاب تاكيد.

ومن ثم قال (آوات شيخ جناب) وزير المالية ردا على سؤال هذا العضو قال" ان صندوق المتقاعدين في اقليم كوردستان خالي من اي اموال وان الاموال الموجودة فيه قد تم استخدامها من قبل حكومة اقليم كوردستان لاغراض اخرى،وان هذا الصندوق تم تاسيسه في ٢٠٠٦ وانه شهريا يتم وضع ٦٪ من رواتب الموظفين ويتم وضعها فيه، ولكن بسبب عدم وجود الاموال قامت حكومة الاقليم باستخدام الاموال الموجودة في الصندوق لتسديد رواتب الموظفين" .

وخلال عملية اجراء القراءة الثانية لمشروع القانون طالب عدد من اعضاء البرلمان بان يشمل مشروع قانون الاصلاحات السلطة القضائية ايضا بسبب ان اعضاء هذه السلطة يتم احالتهم للتقاعد بكامل الرواتب والمخصصات وانهم يتقاضون ١٢ مليون دينار شهريا كراتب تقاعدي .

واشار عدد من اعضاء كتل المعارضة الى وجود فساد كبير في المنافذ الحدودية وطالب عدد اخر من اعضاء البرلمان بمنع هذا الكلام، ولكن رئيسة البرلمان قالت بان الحكومة موجودة بامكانها الدفاع عن نفسها .

ومن جهتها قال د. فالا فريد وزيرة الاقليم لشؤون البرلمان بانه هنالك مشاكل في المنافذ الحدودية وان الحكومة ستعمل على حل هذه المشاكل، وان مطالبة رئيسة البرلمان لنا باننا نرد على هذا الكلام هو خرق للنظام . ومن جهتها قالت رئيسة البرلمان بانها لاتعتقد بان ماقالته هو خرق للنظام البرلماني .

الجلسة رقم (١٥) ، **بتاريخ** (٢٠٢٠/٠١/١٦) .

في بداية الجلسة قال عدد من اعضاء البرلمان بانه وفقا للفقرة ٣ من المادة ٩١ في النظام الداخلي اعلنوا نقاط نظام وتسائلوا عن سبب تضمين مقترحاتهم في تقرير اللجنة .

وان لجان المالية والقانونية اشاروا الى ان اي مقترح لها تبعات مالية على الحكومة لم يتم تضمينها وقبل انتهاء الجلسة قامت كتل (الجيل الجديد، الجماعة الاسلامية ،الاتحاد الاسلامي) بمغادرة الجلسة ،وتمت المصادقة على مشروع قانون الاصلاحات بعد تصويت ٨٩ عضوا على القانون .

ومن جهته قال عبدالستار مجيد، رئيس كتلة الجماعة الاسلامية في مؤتمر صحفي ان كتلة الجماعة الاسلامية لم تعقد اي صفقات سياسية مخفية اوعلنية مع اي كتلة داخل البرلمان حول مشروع قانون الاصلاحات، وان ماتردد حول حدوث ذلك عار عن الصحة ،واشار الى ان كتلة الجماعة الاسلامية كانت لها مقترحات حول المواد الموجودة في القانون وخاصة موضوع تقاعد الرتب الخاصة والعليا ،وكنا نعتقد بان هذه المقترحات كانت اكثر عدالة .

وبعد ذلك اعلنت كتلة الجيل الجديد بان ماحدث في قاعة البرلمان هو سرقة للفقراء لصالح الاغنياء ،وقال كاظم فاروق بان سبب خروجهم من قاعة البرلمان ومعارضتهم لمواد القانون هي بسبب ان مشروع القانون يضمن منح اربعة ملايين دينار كراتب تقاعدي لاعضاء البرلمان .

وحول هذا الموضوع قال (ابوبكر هلدني) عضو كتلة الاتحاد الاسلامي انه غادر الجلسة لسببين السبب الاول كيفية ادارة الجلسة من قبل هيئة رئاسة البرلمان حيث تم منع مناقشة النقاط القانونية والتي هي من حقوق اعضاء البرلمان وقد تم بذل مساعي لتثبيت اهدافهم وتمرير القانون، وانهم طالبوا بتخصيص الاموال التي يتم اعادتها للحكومة لذوي الاحتياجات الخاصة والشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسيين ولكن لم يتم تثبيت هذه النقاط ،وقد تم تمرير هذا القانون عن طريق الكتل البرلمانية الموجودة في السلطة بعد التوقيع على اتفاقات سرية فيمابينهم ،وانه تم صياغة المواد الموجودة في القانون من قبل اللجان بشكل غير منظم ولم يتم تثبيت عشرات المقترحات في القانون والتي كانت في خدمة المواطنين ،ولم تتضمن اي من مقترحاتنا والتي حصلت على دعم كبير من قبل اعضاء البرلمان في القانون بحجة الاعباء المالية في الوقت الذي يجب على البرلمان ان لا يعطي التبريرات وانما يجب على البرلمان ان يلزم الحكومة .

وبعد التصويت على قانون الاصلاحات اشار المجلس الاعلى السياسي للجيل الجديد بانهم قرروا استبعاد العضوة شادي نوزاد من كتلة الجيل الجديد، وان المذكورة من جهتها اشارت بانها انشقت عن هذه الكتلة وانها قدمت طلب الى رئاسة البرلمان تطالب فيها ان تعمل كعضوة مستقلة.

في خارج البرلمان كان هنالك العديد من المواقف المعارضة للقانون من بينها جمال قاسم رئيس الاتحاد برلمانيي كوردستان والذي اشار في مؤتمر صحفي بانهم يدعمون مشروع الاصلاحات وخاصة في المصروفات والرواتب العامة والتي هي جزء من متطلبات الاصلاحات الاساسية العامة في جميع القطاعات على الرغم من ان الاصلاحات الحقيقية والاساسية هي في مجالات العائدات وخاصة في قطاعات النفط والاستثمار.

واكد ان الاصلاحات بحاجة الى تقوية المؤسسات وخاصة البرلمان من اجل مراقبة السلطة التنفيذية ومحاربة الفساد ولكن ماحدث انه تم توجيه الراي العام الى ان سبب كل المشاكل هي رواتب اعضاء البرلمان في الوقت الذي ان عدد من اعضاء البرلمان في الدورات السابقة لهم خلفيات سياسية ونضالية وقدموا خدمات كبيرة، ويجب الحفاظ على هيبة البرلمان وشخصية اعضاء البرلمان كي يتمكنوا من ممارسة نشاطاتهم ،وان الفقراء الذين يعملون في الاسواق يعتقدون بانه من غير المنصف ان يتقاضى عضو البرلمان ستة ملايين دينار ولكن اتسائل

لماذا الشخص يحصل على التحصيل العلمي ؟ ولماذا يقوم برفع مستواه ؟ كي يتمكن من ان يكون لـه مستقبل جيد.

وفي نفس اليوم قامت جماعة حملة العدالة من اجل اجراء اصلاحات في اقليم كوردستان بتنظيم تجمع امام البرلمان وطالبوا بان الاصلاحات يجب ان تبدا من الشخص الاول في اقليم كوردستان والى ادنى مرتبة ،وقاموا بارسال مذكرة الى البرلمان وطالبوا فيها بتخفيض رواتب المناصب العليا بنسبة ٥٠٪ وتنظيم التقاعد بشكل يتناسب مع عائدات البلد وعائدات الفرد، وان لاتزيد الرواتب التقاعدية عن ٣ مليون دينار ،والغاء النثرية وامتيازات المناصب العليا وان تكون الرواتب التقاعدية بناءا على الرواتب الاسمية وان لاتقل الرواتب التقاعدية عن ٥٠٠ الف دينار، وزيادة رواتب ذوي الاحتياجات الخاصة وشبكة الرعاية الاجتماعية بنسبة ١٠٠٪ ،وان يتم تعديل الامتيازات الممنوحة لذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسيين .

وطالبوا ايضا بنشر اسماء الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسيين والمناضلين كي تكون شفافة وان يتم تنقيتها من الاشخاص الغير المستحقين ،وان اعضاء البرلمان والوزراء الغير مشمولين بالسن القانونية للتقاعد يجب ايجاد فرص عمل تتناسب معهم بعد انتهاء مهامهم في البرلمان وفي الحكومة وان لايتم احالتهم للتقاعد.

حول رفض تقاعد اعضاء البرلمان قالت رئيسة البرلمان في يوم (٢٠٢٠/٠١/١٨) انه بموجب قانون التقاعد العراقي لايحق لاي شخص رفض راتبه التقاعدي والذي تم منحه بموجب القانون ولكن اذا تم تنظيم هذا الموضوع بنص قانوني في قانون اخر فان اي شخص مشمول بالقانون بامكانه وفقا للاجراءات قانونية رفض الراتب التقاعدي الخاص به .

وقالت انه يتم احالة الاشخاص للتقاعد الذين لم تتجاوز اعمارهم ٦٠ سنة في العراق و٦٣ سنة في اقليم كوردستان بشكل غير اجباري، واذا بلغ عمره ٤٥ سنة وكانت لديه خدمة ١٥ سنة يحق له تقديم التقاعد سواء في العراق او اقليم كوردستان بامكانهم التقاعد في حال رغبتهم بالاحالة الى التقاعد، ولكن القانون لايجبرهم على ذلك وبامكانهم العودة الى وظائفهم السابقة .

اما بالنسبة لاعضاء الدورات البرلمانية السابقة فانه وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٧ في قانون الاصلاحات بامكانهم الاستغناء على رواتبهم التقاعدية بغض النظر عن عدد سنوات خدمتهم واعمارهم وشهاداتهم ،ان هذا الاستغناء لايمنع ان يتم شمولهم فيما بعد بقانون الخدمة المدنية او العسكرية.

واشارت الى ان اي شخص في الدورات الخامسة والدورات السابقة ويرغبون بعدم احالتهم للتقاعد بموجب هذا القانون يحق لهم تقديم طلب الى رئاسة البرلمان خلال مدة لاتتجاوز ٣٠ يوما من بدء نفاذ هذا القانون في ديوان البرلمان .

الجلسة رقم (١٦)، **بتاريخ** (٢٠٢٠/٠١/٢٣) .

بناءا على طلب اعضاء برلمان كوردستان قام وفد اقليم كوردستان المفاوض الى الحكومة الاتحادية بالحضور في جلسة البرلمان بهدف عرض نتائج اجتماعاتهم مع الحكومة الاتحادية حول مشروع موازنة ٢٠٢٠ وملف النفط ،وان نائب رئيس البرلمان والذي كان يتراس الجلسة قال بانه بسبب ان المفاوضات بين الطرفين

مستمرة ولم تصل الى المرحلة التي نعلن فيها عن نتائجها ، ولذلك اطالب بان تكون الفقرة الاولى من برنامج عمل الجلسة سرية و تمت المصادقة على هذا المقترح من قبل (٧٣) عضوا وتم عقد الجلسة بشكل مغلق .

الجلسة رقم (١٧)، بتاريخ (٢٠٢٠/٠١/٣٠) .

قالت العضوة (سرجنار احمد) انه وفقا للفقرة الاولى من المادة ٦٦ من النظام الداخلي قمنا وعددنا ٢٢ عضوا في يوم (٢٠٢٠/٠١/١٦) برفع مذكرة الى رئاسة البرلمان طالبنا فيها بتخصيص جلسة خاصة من جلسات البرلمان بموضوع هجرة الشباب الى الخارج والتي تزداد يوما بعد يوم ولكن لحد الان لم يتم تحديد موعد الجلسة وان اليوم هو اخر يوم من ايام الفصل التشريعي واننا نطالب بتقديم توضيح حول ذلك .

من جهتها قالت رئيسة البرلمان بانه تم احالة المذكرة الى لجنة شؤون الجاليات الكوردية في الخارج كي نطلع على ماذا يجب ان نعمل،وانه متى ما قاموا بالرد علينا فاننا سنقوم بتخصيص جلسة حول هذا الموضوع.

وقال العضو (سوران عمر) انهم ايضا قاموا بتقديم مذكرتين الاول حول استضافة مجلس نفط والغاز في الاقليم وانكم اشرتم الى ان الطلب تم ارسالها ،ولكن لحد الان لم يتم الرد علينا والثانية حول المنافذ الحدودية ولم يتم الرد علينا ايضا .

ومن جهته قال العضو (ابو بكر هلدني) ان المذكرة التي اشارت اليها العضوة (سرجنار احمد) وانكم ذكرتم انه تم توجيهها ولكنها لم تصل الينا في لجنة شؤون الجاليات الكوردية في الخارج .

قالت رئيسة البرلمان انها قامت بكتابة التقرير وارسالها لكم.

وقام عدد من اعضاء البرلمان باتخاذ نقاط نظام بسبب عدم الرد على اسئلتهم ومذكراتهم .

واشارت رئيسة البرلمان الى انه حول الاسئلة والمذكرات بالتاكيد تم توجيها جميعها الى الحكومة وان هذا الامر يتكرر كثيرا وان الاسئلة لايتم الرد عليها ،ولكنكم بموجب النظام الداخلي بامكانكم ان تنتقلوا الى مرحلة الاستجواب او تقديم طلب تاكيد .

وقامت رئيسة البرلمان بقراءة اسماء اعضاء البرلمان والذين حضروا في جميع جلسات البرلمان واجتماعات اللجان والذين حضروا في اقل عدد من الجلسات واجتماعات اللجان واسماء الاعضاء الذين حصلوا على اكبر عدد من الاجازات .

في الختام قالت رئيسة البرلمان انه الاسئلة التي لم يتم الرد عليها وعددها ١٥٥ سؤال وبعد ان قاموا بارسال تاكيد للحكومة تم الرد على عدد كبير منها ،وانه في الوقت الحاضر لم يتم الرد على ٣٩ سؤال ونطالب سكرتيرة البرلمان بارسال تاكيد مرة اخرى للاجابة على هذه الاسئلة .

اللجان الدائمية:

ان عمل اللجان الدائمية هي العمود الفقري لعملية التشريع واصدار القوانين والرقابة على المؤسسات ،وانه خلال هذه الدورة انتقدت رئيسة البرلمان كثيرا عمل اللجان وخاصة حول كتابة التقاريرالمرسلة اليها حول مشاريع القوانين، وانه خلال جلسات البرلمان تمت الاشارة الى انتهاك اللجان الدائمية للنظام الداخلي من قبل رئيسة البرلمان واعضاء البرلمان وانه تمت الاشارة الى مهام هذه اللجان في ملحق هذا التقرير.

وانه خلال هذه الدورة تم ارسال ٥٣ مقترح قانون وقرار الى اللجان ولكن الموقع الالكتروني للبرلمان اشارت الى انه تم كتابة ٢٤ تقريرفقط ،وانه بموجب المادة ٣٦ من النظام الداخلي فان ١٠ اعضاء او كتلة برلمانية بامكانهم بعد مرور ٤٥ يوما من ارسال اللجنة ان تقوم بطلب توضيح من اللجنة حول سبب تاخير كتابة التقرير.

ووفقا للمادة ٤١ في النظام الداخلي ان كل لجنة دائمية بامكانها اجراء تحقيق ومتابعة واجراء زيارات ميدانية من اجل التحقق في تطبيق القوانين او لتحقيق مصلحة المواطنين في اطار اختصاصاتها ، بالاضافة الى مراقبة الانظمة والتعليمات الخاصة بتنفيذ القوانين الصادرة من اجل تسهيل تنفيذ القانون ومدى تطابقها مع الهدف الرئيسي من تنفيذ القانون، ويجب على اللجنة ان تقوم باعداد تقرير حول تحقيقاتها ومتابعاتها وارسالها الى رئاسة البرلمان، وان رئاسة البرلمان بامكانها اتخاذ مايلزم في ضوء هذا التقرير،وانه بالعودة الى القانون الصادرة يتضح لنا بان هذه اللجان لم تقم بتنفيذ هذه المهمة ،فعلى سبيل المثال قانون الصحافة في اقليم كوردستان رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ حيث انه خلال الدورة الخريفية المنعقدة تم انتهاك هذا القانون في عدد من القضايا الخاصة بالصحفيين حيث تم انتهاك هذا القانون وسجن الصحفيين ، وانتهاك القانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ الخاص بالمنظمات الغير الحكومية حيث ان وزارة المالية تتعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شركات تجارية ،وانتهاك قانون الحق الحصول على المعلومات رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ وعدم تفعيله من قبل البرلمان وعدم اصدار التعليمات من قبل رئاسة مجلس الوزراء ، بالاضافة الى عدد اخر من القوانين والتي يجب على اللجان الدائمية في البرلمان واعضاء البرلمان ان يقوموا بمتابعة تطبيقها وممارسة الضغوط لتطبيقها .

وبموجب المادة ٤٩ من النظام الداخلي فان اللجان الدائمية بامكانها خلال ٤٨ ساعة من بدء جلسة البرلمان ان تطالب رئيسة البرلمان ان تقوم بمناقشة ظاهرة او حادثة او اوضاع عامة وان يتم وضعها في برنامج عمل الجلسة ،ويحق لكل عضو في هذه اللجان تقديم فكرة شريطة ان لاتتجاوز مدتها ١٠ دقائق ،وانه في هذه الدورة قامت اللجان واعضاء البرلمان بتقديم عدد قليل من طلبات اضافة المواضيع وتقديم الافكار .

وحول عدم حضور اعضاء اللجان في الاجتماعات تمت الاشارة الى غيابات اعضاء اللجان .

ثانيا : الرقابة

ان مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية تمت الاشارة اليها في النظام الداخلي للبرلمان في عدد من مواد وفقرات واقسام النظام الداخلي ، نلاحظ من خلال تصريحات رئيسة البرلمان واعضاء البرلمان، انه على الرغم من ارسال ٢٦٠ سؤال الى الحكومة وطلب استجواب واحد لوزير المالية ،نستنتج ان جزء كبير من مهام البرلمان فيمايخص بممارسة الرقابة على الحكومة هي مهمشة او نلاحظ ان ان اللجان الرئيسية واعضاء البرلمان لم تقم بواجباتها فيما يخص بمراقبة تنفيذ القوانين فعلى سبيل المثال قانون الصحافة في اقليم كوردستان رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ حيث انه خلال الدورة الخريفية المنعقدة تم انتهاك هذا القانون في عدد من القضايا الخاصة بالصحفيين حيث تم انتهاك هذ القانون وسجن الصحفيين او انتهاك القانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ الخاص بالمنظمات الغير الحكومية وانتهاك قانون الحق الحصول على المعلومات رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ ،وان المواد التي تمنح اعضاء البرلمان واللجان الدائمية وهيئة رئاسة البرلمان مهمة الرقابة وهي المواد التالية :

المادة (٣٠): اولا : كل لجنة دائمية في اطار تنفيذ اعمالها بامكانها تشكيل لجان فرعية من اعضاء هذه اللجان.

المادة (٤٠): كل لجنة دائمية بامكانها تنظيم لجنة استماع حول اي موضوع بناءا على طلب ثلث اعضاء البرلمان ويكون هذا الموضوع مختص باختصاص هذه اللجنة لاحد المسؤولين او الكوادر الحكومية والقطاع الخاص والمختصين وممثلي منظمات المجتمع المدني او اي شخص اخر اذا اقتضت الضرورة ذلك ،وان كل عضو بامكانه حضور هذه الجلسة والمشاركة في المناقشات ويجب ان تقوم اللجنة بوضع ملخص الجلسة ونتائجها في تقرير وارسالها الى هيئة رئاسة البرلمان .

المادة (٤١): ان كل لجنة دائمية بامكانها اجراء تحقيق ومتابعة واجراء زيارات ميدانية من اجل التحقق في تطبيق قانون او لتحقيق مصلحة المواطنين في اطار اختصاصاتها ، بالاضافة الى مراقبة الانظمة والتعليمات الخاصة بتنفيذ القوانين الصادرة من اجل تسهيل تنفيذ القانون ومدى تطابقها مع الهدف الرئيسي من تنفيذ القانون، ويجب على اللجنة ان تقوم باعداد تقرير حول تحقيقاتها ومتابعاتها وارسال الى رئاسة البرلمان وان رئاسة البرلمان بامكانها تتخاذ مايلزم في ضوء هذا التقرير.

المادة (٤٢): اولا : ان اللجان بامكانها ان تطلب من رئاسة البرلمان اشراك الوزير المختص في اجتماعات اللجان وتقديم التوضيحات المطلوبة حول المواضيع المطروحة شريطة ان لا تتجاوز المدة ثلاثة ايام من تاريخ ارسال الدعوة.

ثانيا : ان اللجان الدائمية بامكانها اشراك الذين مناصبهم اقل من وزير في اجتماعات اللجان بعد ارسال طلب الى سكرتير البرلمان .

ثالثا : ان اللجان الدائمية بامكانهم عن طريق نائب رئيس البرلمان بتوجيه طلب الى المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ان يقوموا بتزويدهم بالمعلومات المطلوبة او الحضور في اجتماعات اللجنة .

المادة (٤٩):

اولا:

ان اللجان الدائمية او الخاصة بامكانها قبل ٤٨ ساعة من موعد عقد الجلسة ان يقدموا طلب الى رئاسة البرلمان من اجل مناقشة ظاهرة او حادثة او امر عام ويتم ادراجها في برنامج عمل الجلسة .

٢- كل عضو لجنة له الحق تقديم فكرة في جلسة من جلسات البرلمان، وان يقوم بتقديمها خلال ١٠ دقائق .

ثانيا :

في حالة وجود الحاجة لمناقشة المواضيع المذكورة في الفقرة الاولى بناءا على طلب اللجنة الدائمية او اعضاء البرلمان بحضور رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص او كلاهما.

المادة (٥٦): اولا: ان عضو البرلمان بامكانه استنادا الى احد مواد وفقرات الدستور والقوانين المعمول بها او احد المواد وفقرات النظام الداخلي يحق له تقديم طلب عن طريق نقطة نظام من رئيس البرلمان لمدة دقيقة واحدة دون مراعاة تسجيل الاسماء للحديث او تسلسل الاعضاء في الحديث .

المادة (٥٨): ان عضو البرلمان بامكانه ارسال الاسئلة المكتوبة او شفويا الى الحكومة عن طريق رئاسة البرلمان الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء او لتوضيح موضوع هو من اختصاص عضو البرلمان او ليس لديه معلومات حوله او يسعى للتحقيق فيه او معرفة راي الحكومة حوله .

المادة (٦٠): ثانيا : انه خلال مدة لاتتجاوز سبعة ايام من ارسال السؤال الى رئاسة البرلمان تقوم هيئة رئاسة البرلمان بارسال السؤال الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء الذين تم توجيه السؤال اليهم عن طريق رئاسة مجلس الوزراء .

ثالثا : يجب على الجهة التي تم ارسال الاسئلة لها خلال مدة لاتتجاوز سبعة ايام ان تقوم بالرد على هذا السؤال ،وفي جميع الاحوال يجب ان لاتتجاوز٢١ يوما .

المادة (٦٢):

اولا: رئيس مجلس الوزراء او الوزير بامكانه ان يرد على السؤال بشكل شفهي وبشكل مباشر او ان يطلب تاجيل الرد لمدة لاتتجاوز ١٥ يوما .

ثانيا : بالامكان الرد على السؤال الشفهي بشكل مكتوب خلال المدة المحددة .

المادة (٦٦):

اولا: ان (١٠) اعضاء بامكانهم تقديم طلب الى رئاسة هيئة البرلمان كي يتم مناقشة موضوع عام بين البرلمان والحكومة من اجل تحقيق مصلحة عامة .

ثالثا: يجب تحديد هذه الجلسة من قبل هيئة رئاسة البرلمان خلال مدة لاتتجاوز ١٤ يوما .

المادة (٦٨): المسائلة تعني مطالبة رئيس الوزراء او احد الوزراء تقديم توضيح حول برنامج الحكومة واسباب اصدار القرارات والتصرفات والاعمال والمرتبطة باختصاصتهم.

المادة (٦٩): ثالثا: لايتم مناقشة موضوع المسائلة الا بعد مرور سبعة ايام من تاريخ وصول الطلب الى رئيس مجلس الوزراء .

المادة (٧٠): ثانيا : يجب على الشخص الذي تم طلب مسائلته ان يرد على هذا الطلب خلال مدة لاتتجاوز ١٤ يوما من تاريخ وصول الطلب .

رابعا : ان هيئة رئاسة البرلمان تقوم بوضع موضوع المسائلة والرد عليه في اقرب برنامج عمل جلسات البرلمان ،واذا لم يتم الرد على طلب المسائلة في الوقت المطلوب فانه سيتم مناقشة موضوع المسائلة فقط الجلسة المخصصة .

ثالثا : المصادقة على الموازنة

- **مشروع قانون الموازنة**

احد المهام اساسية للبرلمان هو المصادقة على مشروع الموازنة السنوية ،انه بموجب النظام الداخلي للبرلمان يجب ان مجلس الوزراء ان يقوم بارسال مشروع قانون الموازنة المخمن في شهر تشرين الاول من كل سنة الى البرلمان (٧) ، و لكن لم يتم ارسال مشروع الموازنة منذ سبعة سنوات للبرلمان للفترة مابين (٢٠١٤–٢٠٢٠)

- **الحسابات الختامية :**

وفقا للفقرة الثانية من المادة ٩٨ من النظام الداخلي يجب على مجلس الوزراء ان يقوم بارسال الحسابات الختامية للسنة الماضية في شهر نيسان من كل عام للبرلمان ، لمعرفة كيفية صرف الموازنة ومجالات الصرف، ولكنه لم يتم ارسال الحسابات الختامية منذ تسعة سنوات للبرلمان (٢٠١١–٢٠١٩) .

(٧) – في الفقرة الاولى من المادة (٩٨) في النظام الداخلي اشارت الى، اولا : في بداية شهر تشرين الاول من كل عام يتم ارسال مشروع الموازنة للبرلمان.

النتائج

١- انه في حالة اجراء مقارنة اولويات الدورة الخريفية مع تشريع القوانين فاننا نلاحظ ان رئاسة البرلمان والكتل البرلمانية لم يبذلوا مساعي جدية لتشريع القوانين .

٢- تم انتهاك العديد من المواد وفقرات النظام الداخلي والخاصة بتشريع القوانين والرقابة واللجان الدائمية وادارة الجلسات .

٣- ان اعضاء البرلمان لم يبذلوا اي مساعي لاستجواب اي من الوزراء بسبب عدم الاجابة على اسئلتهم باستثناء طلب استجواب وزير المالية والذي لم يتم تنفيذه لحد الان .

٤- تعديل عدد من مواد وفقرات النظام الداخلي والذي ادى الى امتعاظ عدد من اعضاء البرلمان من كتل المعارضة والراي العام وخاصة الفقرة الخاصة بعدم اجراء قراءة اولى لاي مشروع قانون لها تبعات مالية على الحكومة .

٥- اجراء القراءة الاولى ل٢٢ مشروع قانون وقرار ولكن لحد الان تمت المصادقة على اربعة قوانين وثلاثة قرارات في الوقت الذي تم الاعلان عن ١٤٤ اولوية في الدورة الخريفية من قبل الكتل البرلمانية .

٦- ازالة الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من النظام الداخلي والذي ادى الى امتعاظ كتل المعارضة وجزء من الراي العام ،ويعتقدون بانها جزء من مؤامرة ضد كتل المعارضة .

٧- عدم ارسال مشروع موازنة ٢٠٢٠ الى البرلمان منذ ٧ سنوات من قبل الحكومات السابعة والثامنة والتاسعة ولم يتم ارسال الحسابات الختامية منذ تسعة سنوات .

٨- وفقا للفقرة ٣ من المادة ٥١ في النظام الداخلي انه يجب عقد جلسات البرلمان في ايام الثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع، ولكن خلال خمسة اشهر قام البرلمان بعقد ١٨ جلسة فقط خلال خمسة اشهر ، في الوقت الذي كان يفترض ان يقوم بعقد ٤٠ جلسة .

٩- ان عدد من اللجان الدائمية في البرلمان كانوا مقصرين في كتابة التقارير حول مشاريع القوانين والقرارات وان ذلك اثر على عملية تشريع القوانين ولكن هيئة رئاسة البرلمان لم تقم بتطبيق المادة ٣٧ في النظام الداخلي وان نائب رئيس البرلمان لم يقم بتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ١٩ في النظام الداخلي والتي عالجت مشكلة عدم فعالية اللجان .

١٠- اصبحت غيابات اعضاء البرلمان ظاهرة متكررة ولهذا تم نشر سجل عدم الحضور في جلسات البرلمان واجتماعات اللجان .

١١- تمت المصادقة على قانون الاصلاحات ولكن هنالك انتقادات موجهة للقانون من بينها عدم تحديد اقل راتب تقاعدي وتقاعد المناصب العليا .

التوصيات

١- النظام السياسي لها تاثير مباشرعلى طبيعة وكيفية ادارة اعمال البرلمان ،وان برلمان كوردستان في كتابة الدستور يجب ان يكون نظام الحكم برلماني وبعكسه فان البرلمان سوف لن يكون له تاثير على نظام الحكم في اقليم كوردستان .

٢- على الرغم من وجود العديد من الثغرات فيه ،ان تطبيق النظام الداخلي للبرلمان كما هو يضمن فعالية البرلمان من حيث تشريع القوانين والرقابة على المؤسسات ووضع الموازنة.

٣- ان احترام القوانين يجب ان يبدا من البرلمان وانه تم انتهاك القوانين في هذه الدورة وباشكال متعددة من بينها (قانون الصحافة في اقليم كوردستان وقانون محاربة العنف الاسري في الاقليم وقانون المنظمات الغير الحكومية وقانون حق الحصول على المعلومات وميثاق المشتركة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات الغير الحكومية وقرار دعم غرب كوردستان)وانه قام بالمصادقة على عدد من القوانين والتي لم تدخل حيز التنفيذ لحد الان مثل قانون صندوق كوردستان للعائدات النفطية والغازية .

٤- هنالك العديد من الاعمال والقوانين المهمة التي يجب العمل عليها و المصادقة عليها في الدورة الربيعية مثل مشروع قانون الموازنة وقانون الضمان الاجتماعي والصحي وتفعيل لجنة كتابة الدستور .

٥- اختيار اشخاص جدد لتولي رئاسة هيئات (حقوق الانسان والنزاهة والرقابة المالية ومفوضية الانتخابات)والمرتبطة بالبرلمان بسبب ان مدتهم القانونية قد انتهت .

٦- ان يلعب البرلمان دورا في حل المشاكل بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

٧- اصدار قانون جديد لانتخاب برلمان كوردستان وان يتم تطبيق مبدا الدوائر المتعددة وحل المشاكل بين قانون الانتخابات والنظام الداخلي .

٨- التصويت الالكتروني في جلسات البرلمان، وانه في الدورة الثالثة تم تخصيص موازنة كبيرة لتعمير البرلمان قاعة البرلمان وتم وضع نظام التصويت الالكتروني في قاعة البرلمان ولكن لحد الان هذا النظام لايعمل والذي يضمن دقة وسرية التصويت .

ملخص الدورة الخريفية المنعقدة

الجدول رقم (٨)

ت	العنوان	العدد	الملاحظات
١	عدد جلسات البرلمان والتي تم عقدها	١٨	
٢	عدد الجلسات المؤجلة	٣	عدد من الجلسات كانت مغلقة
٣	عدد فقرات برنامج عمل الجلسات	٤٣	
٤	عدد فقرات برنامج عمل الجلسات المنفذة	٤٣	
٥	عدد فقرات برنامج عمل الجلسات الغير منفذة	٠	
٦	عدد مشاريع القوانين والقرارات التي تم اجراء القراءة الاولى لها	٢٢	
٧	عدد القوانين المصادق عليها	٤	
٨	عدد القرارات المصادق عليها	٣	
٩	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين تم استضافتهم في البرلمان	٣	وفد حكومة الاقليم المفاوض *وزير الزراعة *وزير التجارة
١٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين تم استضافتهم في البرلمان ولم يحضروا	٢	*وزير المالية *مجلس النفط والغاز
١١	عدد اعضاء مجلس الوزراء والذين حضروا في البرلمان بناءا على طلبهم	١	*وزير الكهرباء
١٢	عدد طلبات استجواب اعضاء مجلس الوزراء	٠	
١٣	عدد اجتماعات اللجان	٢٢٣	
١٤	عدد التقارير المكتوبة من قبل اللجان حول مشاريع القوانين	٢٤	
١٥	عدد التقارير التي كان يفترض كتابتها من قبل اللجان حول مشاريع القوانين ولكن لم يتم كتابتها	٥٣	
١٦	عدد الاسئلة المرسلة الى الحكومة من قبل اعضاء البرلمان	٢٦٤	من المحتمل ان تكون اكثر
١٧	عدد الاسئلة التي تم الرد عليها	١٤٥	من المحتمل ان تكون اكثر
١٨	عدد الاسئلة التي لم يتم الرد عليها	١١٥	

اوضاع لجان البرلمان واعمالها ونشاطاتها خلال الدورة المنعقدة

الجدول رقم (٩)
لجنة الشؤون القانونية خلال الدورة الخريفية المنعقدة
(١ ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	بزار خالد عبدالله	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	عباس فتاح صالح	نائب رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٣	جلال محمد امين	مقرر اللجنة	حركة التغيير	١	–
٤	روباك احمد رحمن	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	–	–
٥	عبدالسلام عبدالله حسن	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٢	–
٦	روزان محمد كريم	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٧	خديجة عمر طه	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٨	كاوة عبدالقادر حسن	عضو اللجنة	الجيل الجديد	–	١
٩	سارا دلشاد ابوبكر	عضو اللجنة	حزب التنمية التركماني	–	–
١٠	روبينة اومليك عزيز	عضو اللجنة	تحالف الاتحاد القومي	–	–
١١	روزان ابراهيم علي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–

*ارشد حسين محمد، من كتلة الحزب الديمقراطي لم يعد عضوا في اللجنة، عدد الاجازات :١

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٢٦	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	٩	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	١٧	
٤	اجتماعات اللجنة	٢٥	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٢	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	–	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٥	*وزير التجارة والصناعة *وزير الاقليم لشؤون البرلمان *وزير الاقليم وسكرتير مجلس الوزراء *وزير الاقليم ، وزير الشهداء، سكرتير مجلس الوزراء *رئيس هيئة النزاهة
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (١٠)

لجنة المالية و الشؤون الاقتصادية خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ ايلول ٢٠١٩لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	زياد جبار محمد	رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٢	هيفيدار احمد سلمان	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	محمد سعد الدين انور	مقرر اللجنة	التنمية التركماني	٣	–
٤	ارشد حسين محمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٤	–
٥	ليزا فلك الدين كاكةيي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	بهجت علي ابراهيم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	نجاة شعبان عبدالله	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٨	بلين اسماعيل حاجي	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٩	سوران عمر سعيد	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	٤	–
١٠	شيركو جودت مصطفى	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	٢	–
١١	سركو ازاد حسين	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–

*– انه لحد الان لم يتم ازالة اسم (علي حمه صالح) من اللجنة ولم يتم اضافة بلين اسماعيل الى اللجنـة، وان علي حمه صالح عدد الاجازات :٣

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٣	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	١	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٢	
٤	اجتماعات اللجنة	١٥	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٣	
٦	المتابعة والتحقيق	٢	*مشاكل الكمارك وتسهيل التجارة *مدير عام البنوك في الاقليم
٧	الزيارات الميدانية	٢	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٦	*وزير الاقليم لشؤون البرلمان و وزيرالمالية والاقتصاد. *وزراء (الاقليم لشؤون البرلمان ، الداخلية، الشهداء). * سكرتير مجلس الوزراء * وزير الاقليم لشؤون البرلمان ، وزير المالية والاقتصاد، وزير الاقليم لشؤون المناطق المتنازع عليها ، سكرتير و رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء *وزراء(الاقليم لشؤون البرلمان، الشهداء، سكرتير مجلس الوزراء
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (١١)
لجنة البيشمركة خلال الدورة الخريفية المنعقدة
(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	ريفينك محمد محمد	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	عثمان كريم سوارة	نائب رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٣	رزكار محمد محمود	مقرر اللجنة	حركة التغيير	–	–
٤	سروان محمد علي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	حكمت محمد ابوزيد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	بزار خالد عبدالله	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٧	سعيد مصطفى تترخان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٨	جمال حويز مصطفى	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٣	–
٩	بالانبو محمد علي	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
١٠	ابوبكر عمر عبدالله	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	–	–
١١	بابير كاملا سليمان	عضو اللجنة	سردم	–	–

*– ان روميو حزيران نيسان، لم يعد عضوا في اللجنة ، عدد الاجازات :١ و عدد الغيابات :١

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٣	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	٢	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	١	
٤	اجتماعات اللجنة	١٠	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٨	
٦	المتابعة والتحقيق	١	*استشهاد اثنين من عناصر البيشمركة في قوات ٧٠
٧	الزيارات الميدانية	٧	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٢	*وزير الاقليم لشؤون البرلمان و سكرتير مجلس الوزراء . *وزير الاقليم لشؤون البرلمان ، وزير الشهداء والمؤنفلين، سكرتير مجلس الوزراء.
٩	تشكيل اللجان الفرعية	٢	* اعداد مشروع قانون المواد المخدرة *وفاة (مجيد هروتي)

الجدول رقم (١٢)

لجنة الداخلية والامن والمجالس المحلية خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	شاخوان رؤوف مصطفى	رئيس اللجنة	حركة التغيير	–	–
٢	بالانبو محمد علي	نائب رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٣	حكمت محمد ابوزيد	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	رزكار عيسى سوار	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٥	نزار ملا عبدالغفار	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٦	محسن حسين مصطفى	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	ارشد حسين محمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٨	هاوري بنا محمد	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٩	عبدالناصر احمد علي	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
١٠	ياسين خزر طه	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
١١	كاوه عبدالقادر حسن	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–

* تم انتخاب رئيس اللجنة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ ، وتم تشكيل اللجنة في الجلسة رقم (٧) بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣)

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٤	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	١	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٣	
٤	اجتماعات اللجنة	١٠	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	–	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	–	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٣	*وزير وزير الاقليم لشؤون البرلمان *وزير الاقليم لشؤون البرلمان و سكرتير مجلس الوزراء . *وزير الاقليم لشؤون البرلمان ، وزير الشهداء والمؤنفلين، سكرتير مجلس الوزراء .
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (١٣)

لجنة الزراعة والري خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	عبدالستار مجيد قادر	رئيس اللجنة	الجماعة الاسلامية	–	–
٢	شوان كريم محمد	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	سفين آغا عمر	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	كولستان باقي سليمان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	احسان محمد سليم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	هيرش حسن حمد	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٧	عثمان كريم سوارة	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٨	ياسين خزر طه	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٩	سيبان سالم حسن	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	١
١٠	هلز احمد محمد	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	١	–
١١	جنان جبار بويا حسيني	عضو اللجنة	الاتحاد القومي الكلداني	–	–

*– ان صباح محمود لم يعد عضوا في اللجنة و عدد الاجازات :١

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٣	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	١	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٢	
٤	اجتماعات اللجنة	٩	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٢	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	–	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	١	*وزيرالزراعة والمصادر المائية
٩	تشكيل اللجان الفرعية	١	زيارة ميدانية للمنافذ الحدودية

الجدول رقم (١٤)

لجنة التربية والتعليم العالي و البحث العلمي خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	عبدالسلام عبدالله حسن	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	مسلم عبدالله رسول	نائب رئيس اللجنة	الجماعة الاسلامية	–	–
٣	كلاويز عوبيد عثمان	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	حسيبة سعيد ابراهيم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٥	كولستان باقي سليمان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٦	شمول اشتي صابر	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٧	راهي رهبر ابراهيم	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٣	–
٨	اشنا عبدالله قادر	عضو اللجنة	حركة التغيير	–	١
٩	زيدان رشيدخان اودل	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
١٠	هلز احمد محمد	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	١	–
١١	فريد يعقوب ايليا كوركيس	عضو اللجنة	الرافدين	١	–

*– ان شادي نوزاد لم تعد عضوة في اللجنة، وعدد الاجازات :٢

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	١	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	٠	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	١	
٤	اجتماعات اللجنة	١٣	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٣	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	٤	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٢	*وزير التربية والتعليم *وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٩	تشكيل اللجان الفرعية	٢	*لايجاد حلول لمشاكل التعليم باللغة السريانية في محافظة دهوك *متابعة عدد من الشكاوى ضد الجامعات .

الجدول رقم (١٥)

لجنة شؤون الصحة والبيئة و حق المستهلك خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	صباح محمود محمد	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	شايان كاكة صالح محمد	نائب رئيس اللجنة	حركة التغيير	١	–
٣	روزان ابراهيم علي	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	زانا خالد اسماعيل	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٢	–
٥	كلاويز عبيد عثمان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٦	بختيار شكري سليمان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٧	لقمان حمد حاجي	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٥	–
٨	شنو اشقي سورجي	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٤	–
٩	جلال محمد امين	عضو اللجنة	حركة التغيير	٢	–
١٠	كاظم فاروق نامق	عضو اللجنة	الجيل الجديد	٣	–
١١	مسلم عبدالله رسول	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	٢	١

*– ان رؤزان ابراهيم لم تعدعضوة في اللجنة ، عدد الاجازات :١

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٤	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	١	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٣	
٤	اجتماعات اللجنة	١٥	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٨	
٦	المتابعة والتحقيق	١	*اوضاع الادوية
٧	الزيارات الميدانية	٣	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٢	*وزير الاقليم لشؤون البرلمان * وزير الصحة
٩	تشكيل اللجان الفرعية	١	*اوضاع الادوية

الجدول رقم (١٦)

لجنة شؤون الشهداء وضحايا الابادة الجماعية والسجناء السياسيين خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	سوسن محمد ميرخان	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	زيان طاهر احمد	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	هزان حسن احمد	مقرر اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٤	بهمن عبدالله احمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	١
٥	ادريس اسماعيل عبوش	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	لنجة ابراهيم عبدالرحمن	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	روزان محمد كريم	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٨	شاخوان رؤوف مصطفى	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٩	دياري انور حمه رحيم	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–
١٠	عثمان علي اسماعيل	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	–	–
١١	فاهيك كمال صوغون	عضو اللجنة	الارمن	٢	–

*–ان هؤلاء الاعضاء لم يعدوا اعضاء في هذه اللجنة (سروان محمد، عدد الاجازات :١و عدد الغيابات :٢)، (عبدالناصر احمد علي، عدد الاجازات :٢)، (رزكار محمد، عدد الاجازات :٢)، (هورامان حمه شريف، عدد الاجازات :٢ وعدد الغيابات :٥).

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٢	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	٢	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٠	
٤	اجتماعات اللجنة	١٣	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٩	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	١	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٤	*وزيرالشهداء والمؤنفلين *وزيرالاقليم لشؤون البرلمان و سكرتير مجلس الوزراء . *وزير الاقليم لشؤون البرلمان ، وزير الشهداء والمؤنفلين، سكرتير مجلس الوزراء. *وزير الاقليم لشؤون البرلمان و وزير الشهداء والمؤنفلين
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (١٧)

لجنة العلاقات الخارجية خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	ريبوار عبدالرحيم عبدالله	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	كاروان عبدالرحمن عبدالله	نائب رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٣	ابوبكر عمر عبدالله	مقرر اللجنة	الاتحاد الاسلامي	–	–
٤	زيان طاهر احمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	زيا حميد شريف	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	ادريس اسماعيل عبوش	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	١
٧	شيرين يونس عبدالله	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٨	بلين اسماعيل حاجي	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٩	سيروان فرج محمد	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–
١٠	محمد سعد الدين انور	عضو اللجنة	حزب التنمية التركماني	١	١

*– ان هؤلاء الاعضاء لم يعدوا اعضاء في هذه اللجنة : (اشنا عبدالله، الاجازات :٢) (جيا حميد، الغيابات :١)، (سلمى فاتح الاجازات :١ وعدد الغيابات :٢)، (عبدالستار مجيد، الاجازات :١ وعدد الغيابات :١).

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	١١	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٥	
٦	المتابعة والتحقيق	١	زيارة الدول الاخرى بشكل غير قانوني
٧	الزيارات الميدانية	٤	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	١	مسؤول دائرة العلاقات الخارجية
٩	تشكيل اللجان الفرعية	١	السفر بشكل غير قانوني عن طريق المطارات

الجدول رقم (١٨)

لجنة المناطق الكوردستانية خارج الاقليم خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	جوان يونس محمود	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	جمال حويز مصطفى	نائب رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٣	عبدالناصر احمد علي	مقرر اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
٤	مم اسكندر مم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٥	هدية مراد حيدر	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	ليزا فلك الدين صابر	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	شيرين امين عبدالعزيز	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٨	كوران عمر علي	عضو اللجنة	حركة التغيير	–	–
٩	سيروان فرج محمد	عضو اللجنة	الجيل الجديد	–	–
١٠	محي الدين حسن يوسف	عضو اللجنة	ازادى	–	–
١١	روبينة اومليك عزيز	عضو اللجنة	تحالف الاتحاد القومي	–	–

*– ان سفين آغا عمر لم يعد عضوا في اللجنة و الاجازات :١

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	٨	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	١٤	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	–	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	١	*وزير الاقليم لشؤون المناطق الكوردستانية خارج الاقليم
٩	تشكيل اللجان الفرعية	١	*اوضاع نازحي شنكال والاطفال الذين فقدوا ذويهم

الجدول رقم (١٩)

لجنة الطاقة والموارد الطبيعية والصناعة والتجارة خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	علي حمه صالح طه	رئيس اللجنة	حركة التغيير	–	–
٢	كوليزار رشيد حاجي	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	سركو ازاد حسين	مقرر اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٤	بيشوا طاهر مصطفى	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	جهاد حسن ابراهيم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٢	–
٦	بختيار شكري سليمان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	ريبوار عبدالرحيم عبدالله	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٣	–
٨	كاروان عبدالرحمن عبدالله	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٩	سوران عمر سعيد	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	٤	–
١٠	شيركو جودت مصطفى	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	٣	–
١١	جنان جبار بويا	عضو اللجنة	الاتحاد القومي الكلداني	–	–

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٦	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	١	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٥	
٤	اجتماعات اللجنة	١٠	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٥	
٦	المتابعة والتحقيق	١	*عدم توزيع النفط الابيض على المواطنين
٧	الزيارات الميدانية	٣	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	–	
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (٢٠)

لجنة البلديات والنقل والسياحة خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	لقمان حمد حاجي	رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
٢	رزكار عيسى سوار	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	نزار ملا عبدالغفار	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٤	نجاة شعبان عبدالله	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	زيدان رشيدخان اودل	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٦	محي الدين حسن يوسف	عضو اللجنة	ازادي	–	–
٧	زيكري احمد اسماعيل	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
٨	رزكار محمد محمود	عضو اللجنة	حركة التغيير	–	–
٩	سيبان سالم حسن	عضو اللجنة	الجيل الجديد	–	–
١٠	سرجنار احمد محمود	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	٢	–
١١	كلارا عوديشو يعقوب	عضو اللجنة	كلداني	١	–

*–بهجت علي لم يعد عضوا في اللجنة و عدد الاجازات :١.

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٢	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	٢	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٠	
٤	اجتماعات اللجنة	١٥	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٨	
٦	المتابعة والتحقيق	٧	
٧	الزيارات الميدانية	٥	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٢	*وزير الاقليم لشؤون البرلمان ونائب وزير البلديات
٩	تشكيل اللجان الفرعية	١	*لمعالجة مشكلة مقاييس مياه المنازل

الجدول رقم (٢١)

لجنة الاعمار والاستثمار خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	هاوري بنا محمد	رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
٢	بهجت علي ابراهيم	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	زاهر محمد علي	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	بهمن عبدالله احمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٥	شوان كريم محمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	سفين آغا عمر آغا	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	شمول اشتي صابر	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٨	دابان محمد حسين	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٩	هورامان حمه شريف	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	–	–
١٠	مزدة محمود محمد	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–

* تم انتخاب رئيس اللجنة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ ، وتم تشكيل اللجنة في الجلسة رقم (٧) بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣) .وان عثمان علي اسماعيل لم يعد عضوا في اللجنة وعدد الاجازات :١

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	٦	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٢	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	٤	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	–	
٩	تشكيل اللجان الفرعية	٢	* زيارة الجامعات والمعاهد والتي حصلت على اجازاتها من هيئة الاستثمار و وزارة الاعمار *انشاء وحدات السكنية لذوي الدخل المحدود

الجدول رقم (٢٢)

لجنة الثقافة و المجتمع المدني والرياضة والشباب خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	سلمى فاتح توفيق	رئيس اللجنة	الاتحاد الوطني	١	١
٢	جلال محمد عبدالله	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	٣	١
٣	محسن حسين	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٤	بيشوا طاهر مصطفى	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	كوليزار رشيد حاجي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	١
٦	فيصل عباس عولا	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٤	–
٧	كوران عمر علي	عضو اللجنة	حركة التغيير	–	–
٨	مم برهان قانع	عضو اللجنة	الجيل الجديد	٢	–
٩	روباك احمد رحمن	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	٥	–
١٠	ازاد اكرم بهرام	عضو اللجنة	ميلت	١	١

*– ان سعيد مصطفى لم يعد عضوا في اللجنة و الاجازات :٢ وعدد الغيابات :٢ ، ومسلم عبدالله لم يعد عضوا في اللجنة والاجازات:١ .

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٢	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	٢	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٠	
٤	اجتماعات اللجنة	١٤	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	١٦	
٦	المتابعة والتحقيق	٢	*من اجل صرف مبلغ ٢٠ مليار لمدينة السليمانية بسبب اختيارها عاصمة الثقافة *كيفية صرف مبلغ ٥ ملايين دولار لمدينة اربيل بعد اختيارها عاصمة السياحة العربية
٧	الزيارات الميدانية	٤	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	٢	*وزير التجارة والصناعة *رئيس هيئة حقوق الانسان
٩	تشكيل اللجان الفرعية	١	*تعديل قانون المنظمات الغير الحكومية

الجدول رقم (٢٣)
لجنة النزاهة خلال الدورة الخريفية المنعقدة
(١ايلول ٢٠١٩ لغاية٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	شيرين امين عبدالعزيز	رئيس اللجنة	حركة التغيير	١	–
٢	سعيد مصطفى تترخان	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	هيفيدار احمد سلمان	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	اوميد عبدالرحمن حسن	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٤	–
٥	ليلى عبدالجبار حدو	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	ويسي سعيد ويسي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٧	شنو اشقي عبدالله	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
٨	دابان محمد حسين	عضو اللجنة	حركة التغيير	٢	–
٩	مزدة محمود محمد	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–
١٠	سرجنار احمد محمود	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	٣	–

* – ان رؤبينة اومليك عزيز لم تعد عضوة في اللجنة، الاجازات :٢

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	١٢	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	١	
٦	المتابعة والتحقيق	٤	* من اجل صرف خمسة ملايين دولار لمحافظة اربيل لاختيارها عاصمة السياحة العربية . * اختفاء مبلغ ٢٦١ مليؤن دينار في كلية التربية في قضاء آكري. * مشكلة مقاييس مياه المنازل . * اختفاء مبلغ ٢ مليؤن دينار في دائرة تنفيذ السليمانية
٧	الزيارات الميدانية	١٥	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	١	وزير شؤون البرلمان و نائب وزير البلديات .
٩	تشكيل اللجان الفرعية	٤	*مشكلة مقاييس مياه المنازل . *طلبات المواطنين * زيارة دائرة تحقيق السليمانية التابعة لهيئة النزاهة ومكاتب رانية وحلبجة

الجدول رقم (٢٤)

لجنة شؤون البرلمان والشكاوى خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	اسماعيل علي طه	رئيس اللجنة	الاتحاد الاسلامي	–	–
٢	جيا حميد شريف	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	ريفينك محمد محمد	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	سروان محمد علي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	١
٥	خديجة عمر طه	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٦	سوسن محمد ميرخان	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	هزان حسن احمد	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
٨	راهي رهبر سيد ابراهيم	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	–	١
٩	شايان كاكة صالح محمد	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
١٠	هيمداد صباح بلال	عضو اللجنة	الجبهة التركمانية	–	–
١١	فريد يعقوب ايليا كوركيس	عضو اللجنة	الرافدين	١	١

تم انتخاب رئيس اللجنة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ ، وتم تشكيل اللجنة في الجلسة رقم (٧) بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣) .

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	٦	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	١	
٦	المتابعة والتحقيق	١	متابعة موضوع اعمار البيوت والشقق التابعة للبرلمان وكيفية صرف الاموال المخصصة لها
٧	الزيارات الميدانية	–	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	–	
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (٢٥)

لجنة الاوقاف والشؤون الدينية خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	هورامان حمه شريف	رئيس اللجنة	الجماعة الاسلامية	–	–
٢	احسان محمد سليم	نائب رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٣	ويسي سعيد ويسي	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٤	جهاد حسن ابراهيم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٥	هدية مراد حيدر	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٦	زاهر محمد علي	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	فيصل عباس عولا	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٨	هيرش حسن حمد	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	١	–
٩	كاظم فاروق نامق	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–
١٠	اسماعيل علي طه	عضو اللجنة	الاتحاد الاسلامي	–	–
١١	كلارا عوديشو يعقوب	عضو اللجنة	المجلس الشعبي الكلداني الاشوري السرياني	١	–

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	٨	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	١	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	٣	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	١	*وزير الاوقاف والشؤون الدينية
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (٢٦)

لجنة الشؤون الاجتماعية و الدفاع عن حقوق الانسان خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	روميو حزيران نيسان	رئيس اللجنة	الاتحاد القومي الكلداني	–	–
٢	كوليستان سعيد محمد	نائب رئيس اللجنة	حركة التغيير	١	–
٣	بدرية اسماعيل محمود	مقرر اللجنة	الجماعة الاسلامية	٢	–
٤	حسيبة سعيد ابراهيم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٥	ليلى عبدالجبار حدو	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٦	زانا خالد اسماعيل	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٣	–
٧	مم اسكندر مم	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	٣	–
٨	شيرين يونس عبدالله	عضو اللجنة	حركة التغيير	١	–
٩	زيكري احمد اسماعيل	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	–	–
١٠	شادي نوزاد وهاب	عضو اللجنة	الجيل الجديد	١	–
١١	هيمداد صباح بلال	عضو اللجنة	الجبهة التركمانية	٢	–

ان كل من: (احسان محمد الاجازات :١ وعدد الغيابات :٤.)، (جوان يونس، الاجازات:١)، (سلمى فاتح، والاجازات:٢).

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	٣	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	١	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	٢	
٤	اجتماعات اللجنة	١٦	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٨	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	١٢	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	١	* وزير الاقليم لشؤون البرلمان *رئيس هيئة حقوق الانسان
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الجدول رقم (٢٧)

لجنة الدفاع عن حقوق المرأة خلال الدورة الخريفية المنعقدة

(١ايلول ٢٠١٩ لغاية ٢٩شباط ٢٠٢٠)

ت	الاسم	المنصب	كتلة	الاجازات	غيابات
١	لنجة ابراهيم عبدالرحمن	رئيس اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٢	شادي نوزاد وهاب	نائب رئيس اللجنة	الجيل الجديد	١	–
٣	جوان يونس محمود	مقرر اللجنة	الحزب الديمقراطي	١	–
٤	جلال محمد عبدالله	عضو اللجنة	حركة التغيير	٢	–
٥	سلمى فاتح تؤفيق	عضو اللجنة	الاتحاد الوطني	٢	–
٦	كولستان سعيد محمد	عضو اللجنة	الحزب الديمقراطي	–	–
٧	بدرية اسماعيل محمود	عضو اللجنة	الجماعة الاسلامية	٢	–

*في يوم ٢٠١٩/١١/٢٠ تم اختيار رئيس هذه اللجنة ، وتم تشكيل هذه اللجنة بتاريخ (٢٠١٩/١١/١٣) في الجلسة رقم (٧)، وان اشنا عبدالله قادر، لم تعد عضوة في اللجنة و الاجازات:٣ .

ت	موضوع	عدد	ملاحظات
١	مشاريع قوانين المرسلة اليها	–	
٢	مشاريع القوانين التي تم كتابة التقارير حولها	–	
٣	مشاريع القوانين والتي لم يتم كتابة التقارير حولها	–	
٤	اجتماعات اللجنة	٧	
٥	اجتماعات اللجان للاستماع	٤	
٦	المتابعة والتحقيق	–	
٧	الزيارات الميدانية	٢	
٨	مشاركة الوزراء في اجتماعات اللجان	–	
٩	تشكيل اللجان الفرعية	–	

الملحق رقم (١)
نص كلمة رئيسة البرلمان في جلسة افتتاح الدورة الخريفية

في الجلسة الافتتاحية للدورة الخريفية والتي عقدت في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاحد الموافق ١/٩/٢٠١٩ قامت الدكتورة ريواز فائق رئيسة البرلمان بالقاء كلمة بهذه المناسبة اشارت فيه الى ان الدورة الخريفية المنعقدة في السنة الاولى من الدورة البرلمانية الخامسة قد بدات، وتم منح الثقة للحكومة التاسعة في اقليم كوردستان بتاريخ ١٠-٧-٢٠١٩ وان النقطة الجوهرية والمميزة لهذه الدورة انها ستكون دورة التشريع الاولى من حيث عملية التشريع والرقابة ومتابعة التحضيرات لاعداد الموازنة الاقليم ،والتي هي من المهام الحقيقية والمختلفة للبرلمان واعضاء البرلمان ، ولذلك من المهم ان يكون لنا رؤية تشريعية واضحة لهذا الفصل التشريعي ، بالاضافة الى مهمة الرقابة على الحكومة والتي تتم بالتزامن مع عملية تشريع القوانين في اطار القوانين والنظام الداخلي للبرلمان ، كون ان هذين المهمتين تكملان بعضهما البعض وبشكل عام وقبل عرض برنامج ورؤيتنا لهذا الفصل التشريعي من المهم ان نبلغ الجميع بان جميع مشاريع القوانين والقرارت والتي تم ارسالها الى البرلمان سيتم العمل على اصدارها وستكون ضمن برنامج عملنا .

وانه من مجموع ٣٤ مشروع قانون وقرار تم ارسالها الى رئاسة برلمان الاقليم ،وانهم تعاملوا معها بالشكل التالي :

اولا:- تمت المصادقة على (٣) مشاريع قوانين وقرارات.

ثانيا :- تم ارسال (١٤) مشروع قانون وقرار الى الحكومة بهدف الموافقة على تبعاتها المالية كي تتم اجراء القراءة الاولى لها بموجب الفقرة الرابعة من المادة ٧٩ من النظام الداخلي .

ثالثا :- ان مشروعين قانونين اثنين لم يكن فيهما اي شرط من شروط مشاريع القانون ،وتم اعادتها الى الاعضاء الذين وقعوا عليها بموجب الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ من النظام الداخلي.

رابعا :- تم ارسال مشروع قانون واحد الى الحكومة للحضور في اجتماع اللجان المختصة بموجب الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من النظام الداخلي .

خامسا : ستة مشاريع قوانين وقرارات جاهزة لاجراء القراءة الاولى لها في الاجتماع المشترك بين هيئة رئاسة البرلمان واللجنة القانونية بموجب المادة ٧٩ في النظام الداخلي .

سادسا : تم تقديم مشروعين قانونين اثنين باللغة العربية، وتم ارسالها الى لجنة شؤون البرلمان كي تم ترجمتها الى اللغة الكوردية استنادا الى احكام قانون اللغات الرسمية في اقليم كوردستان رقم (٦)لسنة ٢٠١٤.

سابعا :- تم رفض مشروع قانون واحد من قبل اللجنة القانونية بموجب الفقرة الاولى من المادة ٨٠ في النظام الداخلي .

ثامنا : لم يتم ارسال مشروعين قانونين اثنين الى اللجنة القانونية لتقييمها واتخاذ القرار حولها.

تاسعا : تم ارسال مشروع قانون واحد الى اللجنة القانونية ولكن لحد الان لم يتم ارسالها الى رئاسة البرلمان لاجراء القراءة الاولى لها.

عاشرا : ان مشروعين قانونين اثنين تم ارسالها من قبل عدد من اعضاء البرلمان، ولكن الحكومة قامت بارسال هذين المشروعين الى البرلمان في الدورة الرابعة ، وتم اعادتهما الى الحكومة في الدورة الخامسة بناءا على طلب الحكومة .

ان هدفنا من عرض هذا التصنيف من اجل اطلاعكم واطلاع الراي العام انه يتم الاهتمام بمشاريع القوانين المقدمة من قبل اعضاء البرلمان وملتزمين باحكام النظام الداخلي فيما يخص بمشاريع القوانين والقرارات، وان رئاسة البرلمان واللجنة القانونية واللجان المختصة قد اجتمعت اكثر من مرة ، وكان هنالك تنسيق فيما بيننا خلال عطلة الفصل التشريع من اجل حسم موضوع مشاريع القوانين .

وقالت ايضا انه باعتبارنا رئيس للبرلمان قمنا بوضع خطة وعلى عدة مستويات من اجل توجيه نشاطاتنا وتركيزها في هذه النقاط :-

اولا: بالاضافة الى مساعينا للتنسيق وتوثيق العلاقات مع جميع الكتل الكوردستانية في البرلمان العراقي هنالك مساعي سياسية واستخدام الحقوق الدستورية والقانونية من حيث منع مشاريع القوانين التي تتعارض مع المبادئ الدستورية واسس النظام الفدرالي مثل مشروع قانون الخدمة المدنية ومثيلاتها ،ومن جهة اخرى سنقوم عن طريق المحكمة الاتحادية بتقديم الطعن في هذه القوانين والتي تتعارض مع المبادئ والاسس والتي تعمل تؤدي الى تقليل او الغاء السلطات الدستورية لاقليم كوردستان وتم تمريرها من بينها الادارة المالية الاتحادية والتي تمت المصادقة عليها في سنة ٢٠١٩.

ثانيا: ان برلمان كوردستان تحث جميع الاطراف لتوحيد صفوفها والتنسيق من اجل حل مشاكل كركوك وجميع المناطق المتنازع عليها وحثهم على الاستعداد لانتخابات مجالس المحافظات وعملية الاحصاء السكاني والمقرر اجرائها من قبل الحكومة الاتحادية بالاضافة الى ذلك تقدم دعمها السياسي للتفاوض بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية باتجاه اجراء مفاوضات متكافئة وايجاد حلول منطقية للمشاكل من اجل تحقيق مصلحة المواطنين وتامين الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ثالثا: بهدف تامين الظروف السياسية المناسبة لاستئناف لجنة اعداد الدستور واجراء الاستفتاء حولها ،وقمنا بزيارة جميع الاطراف السياسية والاحزاب في اقليم كوردستان وسنستمر في ذلك بهدف تحقيق الاجماع السياسي والوطني حول مشروع دستور اقليم كوردستان والتي ستؤدي الى جمع جميع الافكار المختلفة وحماية الحقوق والحريات العامة لذلك يجب من اجل تحقيق ذلك يجب ان يكون هنالك اجماع وطني مسبق حولها .

رابعا : ان حكومة اقليم كوردستان قامت باعلان برنامجها امام البرلمان وان تنفيذ هذ البرنامج بحاجة الى تشريع القوانين والتي تتضمن مابين ١٤-١٦ مشروع قانون وقرار، ومن اهمها مشروع قانون الاصلاحات في مجال العائدات والمصروفات والوظيفة العامة والتقاعد والاصلاحات في القطاع الصحي والادوية والمواد الغذائية عن طريق قانون المؤسسة الوطنية للادوية والاغذية وحماية حقوق المريض وحصانة الاطباء والعاملين في القطاع الصحي ومشروع قانون حماية المصادر المائية في اقليم كوردستان ومشروع قانون تعديل قانون الاستثمار ومشروع قانون الضمان الزراعي ومشروع قانون العمل والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص ومشروع قانون النظام المصرفي الحديث .. الخ

وبسبب ان البرلمان مسؤول عن تامين الارضية التشريعية لتنفيذ هذا البرنامج كما هي وان هذا البرنامج معظمها ذات بعد برلماني، وفي نفس الوقت ان ترجمة الخطوط العامة الى قوانين ستؤدي الى تسهيل عملية الرقابة بسبب ان الحكومة مسبقا الزمت نفسها بتنفيذ مشاريع القوانين والتي سيتم ارسالها للبرلمان ، وبعد ان تخضع لعملية التطوير من قبل اعضاء البرلمان عن طريق ابداء الاراء والملاحظات سيتم المصادقة عليها ،وسيتم مطالبة حكومة اقليم كوردستان بشكل رسمي بارسال هذه المشاريع الى البرلمان كي تكون لها الاولية في الفصل التشريعي الجديد

خامسا : استنادا للقوانين المعمول بها في اقليم كوردستان والنظام الداخلي ان احد الاعمال والنشاطات الرئيسية للبرلمان هي المصادقة على الموازنة العامة للاقليم ،وفي نفس الوقت احد تعهدات الحكومة ولذلك اننا نتوقع بان تقوم حكومة اقليم كوردستان ان تعمل من اجل اعداد مشروع قانون الموازنة وارسالها للبرلمان كي تتم المصادقة عليها في اسرع وقت ممكن وخاصة ان اخر مرة تم ارسال مشروع قانون الموازنة في اقليم كوردستان كان في عام ٢٠١٣ وبعد ذلك تم التعامل مع العائدات والمصروفات بشكل غير منظم .

استنادا للقوانين المعمول بها في اقليم كوردستان والنظام الداخلي فان اعضاء الكتل البرلمانية يحق لها تقديم مشاريع القوانين والقرارات كونها لها تماس مع المؤسسات الرسمية والمواطنين ولها اطلاع احتياجات اقليم كوردستان من الناحية التشريعية

وحاجة والنقوصات من حيث القوانين، ولذلك نطالبهم بايجاد النقاط المشتركة في مشاريعهم من اجل تحقيق تكامل النظام التشريعي في اقليم كوردستان في القطاعات الحيوية وتعديل القوانين المعمول بها والتنسيق فيمابينهم وخاصة في مجال تنظيم المنافذ الحدودية واللامركزية الادارية والمالية وتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وتامين فرص العمل للشباب ولخريجي الجامعات وحماية البيئة في اقليم كوردستان ومنع الاتجار واستخدام المواد المخدرة عن طريق تشريع قانون خاص واي مجال اخر يكون ذات اهمية .

في الختام نطالب جميع اعضاء البرلمان والكتل البرلمانية التعاون والتنسيق فيما بينهم من اجل اصدار قانون مستقل باسم قانون مهام ومكونات البرلمان في هذه الدورة من اجل تنظيم سلطات ومسؤوليات ومكونات وشؤون البرلمان، من منظور مبدا تقسيم السلطات وخصوصية السلطة القانونية .

من ثم الفقرة الرابعة من برنامج عمل الجلسة تضمنت كلمات رؤساء الكتل البرلمانية من اجل عرض اولوياتهم التشريعية في الدورة التشريعية الجديدة ،ويحق لكل رئيس كتلة عرض برنامجه خلال ٣ دقائق وبناءا على المقترح المقدم من قبل اوميد خوشناو رئيس كتلة الحزب الديمقراطي تم البدء بعرض برنامج الاولويات في هذه الدورة من قبل كتل المعارضة .

وكما هو موجود في برنامج عمل الجلسة اننا قمنا بوضع الكلمات الخاصة بتحديد الاوليات التشريعية للكتل البرلمانية في الدورة الخريفية .

- **قال كاظم فاروق رئيس كتلة الجيل الجديد،** : ان مهمة البرلمان هي التشريع والرقابة والموازنة ، ومن غير المعقول ان لايعلم البرلمان كمية الاموال التي تحصل عليها الحكومة وكيف صرفها . اي انه يجب :

١-ارسال مشروع الموازنة للبرلمان

٢-العمل من اجل اعادة اموال التي ادخارها في نظام الادخارالاجباري.

٣- ايجاد فرص العمل عن طريق مشروع قانون نقوم بارسالها للبرلمان بالتنسيق مع الحكومة كي يتم الاستفادة من طاقات الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد في القطاع العام والخاص .

٤-وجود مشاكل كثيرة في المدارس والجامعات وانه في الدورة السابقة قمنا بتقديم مشروع قانون لاعادة نظام مخصصات الطلبة في الجامعات والمعاهد.

٥-وفقا لتقرير الختامي لشركة ديلوت فان حكومة اقليم كوردستان تحصل شهريا على ٧٠٠ مليون دولار من عائدات النفط بالاضافة الى الموازنة المرسلة من الحكومة الاتحادية .

***قال عبدالستار مجيد، رئيس كتلة الجماعة الاسلامية** : باننا ملتزمين بتعهداتنا والتي قطعناها للمواطنين خلال حملة الانتخابات، واننا نسعى الى الاهتمام بحياة الموظفين والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة في الدورة الخريفية،ومن خلال متابعتنا لنشاطات الحكومة سنستمر وسنتخذ كافة الاجراءات من اجل مراقبة تنفيذ برنامج عمل الحكومة والتي تم قرائتها في البرلمان

وانه من اولوياتنا الاساسية :-

١- اعادة الاموال المدخرة في نظام الادخار الاجباري لرواتب الموظفين وقمنا بتقديم مشروع حول هذا الموضوع .

٢- لدينا مشروع واننا نعتبر انفسنا اصحاب مشروع الاصلاحات والتي تم تقديمها سابقا واننا سنقوم بالتنسيق مع الكتل الاخرى بتقديم مشروع قانون الاصلاحات في التقاعد العسكري والمدني والتي قمنا بتقديمه في الدورة السابقة ،وتم اجراء القراءة الاولى

له ولكن مع ذلك فاننا نعتقد بان الاصلاحات الحقيقية يجب ان تكون في العائدات وخاصة في النفط والغاز والكمارك والعائدات الاخرى ،والتي هي مصدر الفساد اذا لم يتم اجراء اصلاحات فيها .

٣- تعديل انفاذ قانون التقاعد العراقي الموحد والذي هو قريب من مبدا العدالة .

٤- اصدار القوانين هو امر مهم ولكن تنفيذها ايضا هو امر مهم جدا وانه بسبب عدم تطبيق القوانين فان اقليم كوردستان يعاني من الفوضى ، لذلك من المهم تطبيق قانون الاعدام في الجرائم العمدية،فعلى سبيل المثال قيام شخصين بقتل والدهم ،وقيام طفلين بقتل طفل اخر بالحجارة وقيام رجل زوجته بستة طلقات امام المحكمة وقيام رجل بقتل شخص من اجل سرقة ٢٤٠ الف دينار .

٥- احترام القوانين الصادرة من قبل البرلمان وتنفيذها من قبل الحكومة .

٦- يجب عدم الاساءة الى اي دين وخاصة الدين الاسلامي وان ذلك جريمة وان قانون العقوبات العراقي قام بوضع عقوبة لها ،ويجب على حكومة اقليم كوردستان ان لاتسمح بحدوثها وان تقوم بمعاقبة مرتكبيها،حيث هنالك اشخاص لايزال مصيرهم مجهولا بسبب اسائتهم لرئيس حزب فكيف يتم قبول اساءة للاسلام والذات الالهية ولذلك نطالب حكومة اقليم كوردستان والسلطة القضائية باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين .

***قال شيركؤ جودت، رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي،**انه من منظور الاسس القرانية والتي تدعو الى العمل الصالح والنهي عن العمل السيء قمنا باعداد خطتنا ،ومن هنا نذكر الجميع بانه وفقا لبحث تم اعداده ان ٣٠٪ من القوانين الصادرة من قبل البرلمان تم تنفيذها ،ولذلك نامل بتنفيذ حملة وطنية لتنفيذ القوانين وانه لدينا خطة للرقابة قبل ان يكون لدينا خطة لتشريع القوانين في مجالات (الموازنة واعادة الاموال المدخرة في نظام الادخارالاجباري في اقليم كوردستان والزراعة وصندوق العائدات النفطية والعاملين وفق نظام العقود وقطاع الكهرباء) واداء الحكومة بشكل عام وحول خطتنا في مجال التشريع، لدينا المشاريع التالية :

١- برنامج متكامل لحل مشكلة ٢٥٠ الف شخص من الاشخاص الذين يحصلون على رواتب دون وجه حق او الذين يحصلون على اكثر من راتب واحد او الرواتب التقاعدية الغير قانونية وتنظيم المخصصات، والتي ستعيد تقريبا ١٠٠ مليار دينار الى الخزينة الحكومية وقمنا بتقديمها ،ونامل ان يتم توحيدها ضمن القانون المقدم من قبل الحكومة .

٢- قانون الانسانية والتي قمنا بتقديمها ،والتي تعالج اشكالية انهيار المبادئ الاخلاقية والانسانية ،والتي تعود الى اكثر من ١٠٠ سنة والتي يجب اعادة بنائها في العملية التربوية والمواطن الكوردي.

٣- تعديل قانون الاستثمار والتي ادت الى الحاق اضرار تقدر ب٤٣ مليار دولار باقليم كوردستان وتم تقديمها من قبلنا .

٤- قانون الاطفال المفقودين في حلبجة وخدمتهم .

٥- قانون الضمان الصحي

٦- قانون العمل والذي يحل اشكالية المتقاعدين في القطاع الخاص .

٧- تعديل قانون الضرائب والدخل .

٨- اصدار قانون (من اين لك هذا) والتي تستند الى المبدا القرأني لمحاسبة الاثرياء في القطاع الخاص والموظفين القطاع الحكومي لمعرفة كيف حصلوا على هذه الثروات .

٩- قانون غسيل الاموال والتي تم ارسالها الى خارج الاقليم بشكل غير قانوني وقد قمنا بتقديمها .

*** قال د.محي الدين، رئيس كتلة ازادي،** ان اولوياتنا في هذه الدورة تتلخص في التقاط التالية:-

١- تمرير قانون الاصلاحات على الرغم من انه نعتقد بانه يجب تغيير اسم القانون الى تعديل وتصحيح المخصصات بدلا من الاصلاحات بسبب ان الاصلاحات هي عملية مستمرة ولايمكن القيام بها عن طريق قانون واحد ،حيث ان الاصلاحات يجب ان تشمل العديد من المجالات من بينها المالية والادارية والاقتصاد والعدل ومحاربة الفساد وتقوية الرقابة .

٢- مشروع موازنة اقليم كوردستان

٣- كتابة دستور اقليم كوردستان.

٤- اصدار قانون الضمان الصحي.

٥- تعديل قانوني حقوق المعقلين السياسيين وقانون الاستثمار .

٦- تفعيل قانون مجلس الخدمة.

٧- العمل على وضع قانون للخدمة العسكرية الالزامية في الاقليم .

***قال اوميد خوشناو، رئيس كتلة الحزب الديمقراطي** ، ان اولوياتنا على المستوى القانوني والتمثيل والرقابة تتضمن النقاط التالية :-

١- تنفيذ الاتفاق بين مكونات الحكومة والتنسيق مع كتلهم في البرلمان .

٢- مشروع الاصلاحات

٣- مشروع قانون تقاعد قوات الاسايش والداخلية والبيشمركة

٤- مشروع قانون المنافذ الحدودية .

٥- مشروع قانون القطاع الصحي وحقوق المريض والاطباء والضمان الصحي .

٦- دعم الشفافية وتطبيق مبدا العدالة .

٧- العمل من اجل سن دستور اقليم كوردستان

٨- تعويض ضحايا الابادة الجماعية

٩- دعم قانون الاستثمار المقدم من قبل الحكومة .

١٠- دعم خطوات الحكومة من اجل حل المشاكل بين الاقليم والحكومة الاتحادية .

١١- السعي من اجل فتح حسابات خاصة بالموظفين من اجل ضمان حقوقهم المالية ورواتبهم.

١٢- الاستماع الى طلبات وملاحظات مواطني اقليم كوردستان بشكل اكبر .

١٣- الرقابة على الحكومة وتنفيذ برنامج عملها.

١٤- دعم كل مشروع قانون ومقترح مقدمة من قبل اي كتلة شريطة ان تكون في خدمة مواطني اقليم كوردستان.

***قال جمال حويز، رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني** ،انه كما هو معلوم للجميع بان مواطني اقليم كوردستان خلال السنوات الماضية تعرضوا لتحديات كبيرة ومفاجئة مثل الحرب ضد تنظيم داعش وقدوم النازحين، وان هذه الازمات ادت الى نشوء العديد من الازمات مثل نظام الادخار الاجباري وتوقف العديد من المشاريع الخدمة ولذلك فاننا نسعى بالتعاون مع الكتل البرلمانية الاخرى تعويض مواطني اقليم كوردستان عن الاضرار التي لحقت بهم عن طريق اصدار العديد من القوانين من بينها:

١-اعادة تفعيل لجنة كتابة الدستور.

١- الزام حكومة اقليم كوردستان باعادة اموال نظام الادخار الاجباري للموظفين من خلال قانون خاص بهذا الموضوع .

٢- تمرير قانون الاصلاحات في الرواتب والمخصصات والمتقاعدين للموظفين المدنيين وقوات الاجهزة الامنية والداخلية .

٣- تعيين الموظفين العاملين على شكل عقود.

٤- منح قوات البيشمركة رواتب وامتيازات مساوية للجيش العراقي

٥- اصدار قانون الضمان الاجتماعي والصحي وحق المريض.

٦- تعيين الاوائل في الجامعات والمعاهد.

٧- ايجاد مصادر دخل اخرى وبديلة عن النفط عن طريق الاهتمام بقطاع الزراعة والمناطق السياحية .

٨- منح رواتب وامتيازات لذوي الشهداء والمؤنفلين والمناضلين والمعتقلين السياسيين مساوية لاقرانهم في الحكومة العراقية.

٩- توفيرالمخصصات لطلاب الجامعات والمعاهد.

***قال علي حمه صالح، رئيس كتلة حركة التغيير**، في اطار الاتفاقات التي قامت حركة التغيير بالتوقيع عليها للمشاركة في حكومة الاقليم، وان روح هذه الاتفاقات هي الاصلاح في مجالات المالية والاقتصادية والسياسة والقانون والادارة، وان كتلة حركة التغيير قامت بصياغة برنامج عملها بهذا الشكل :

١- دعم قانون الاصلاحات في الرواتب والمصروفات والمخصصات والامتيازات والتي من المقرر ارسالها للبرلمان في شهر ايلول .

٢- ان الاصلاحات ليست في المصروفات ولكنها ستكون في العائدات ايضا ولذلك فانه يجب على الحكومة اصدار عدد من القرارات من بينها الخاصة بالضرائب حيث انه هنالك ٢٣ الف شركة عاملة في اقليم كوردستان، وان اغلبيتهم متهربين من الضرائب وخاصة الشركات الكبيرة .

٣- اصدار قانون خاص بالمنافذ الحدودية وتنظيمها وخاصة انه هنالك عدد من الشركات الخاصة التي تقوم باستحصال الاموال في المنافذ الحدودية عن طريق ثمان طرق مختلفة .

٤- المؤسساتية في قطاع النفط عن طريق انشاء صندوق العائدات النفطية وانشاء شركة كوردستان لتسويق النفط وشركة كوردستان لتصفية النفط ومشتقاته وشركة نفط كوردستان الوطنية .

٥- اعادة النظر بعقود الخدمات الموقعة مع الشركات والتي ادت الى الاضرار بمواطني اقليم كوردستان والعائدات العامة واثراء عدد من الاشخاص مثل عقود كاتب العدل وارقام السيارات وجمع النفايات والمياه والتي لم يتم التوقيع عليها بصورة قانونية ،ويجب ان تكون جميع العقود فيها حقوق عامة قبل ان يتم التوقيع عليها ،وان ديوان الرقابة المالية تقوم بالتوقيع عليها بهدف منع اهدارالاموال في اقليم كوردستان .

٦- اصدار قانون الحمايات في اقليم كوردستان بسبب انه فقط حمايات البرلمان تم تنظيمها بقانون خاص .

٧- يجب الالتفات الى عدد من الفئات في المجتمع من بينها المنتفعين من شبكة الحماية الاجتماعية والنساء اللواتي لا معيل لهم واللواتي تم حجب رواتبهم والتي تبلغ ١٠٠ الف دينار شهريا منذ خمسة سنوات،ومخصصات طلبة الجامعات والمعاهد .

٨- ارسال قانون الموازنة والتي يتم اعدادها من قبل وزارة المالية بهدف توضيح المصروفات والعائدات .

٩- دعم اتفاق متوازن مع الحكومة الاتحادية وخاصة بالمجالات المتعلقة بالمالية والنفط والاراضي والبيشمركة ومجموع الثروات البشرية .

١٠- بالاضافة الى عدد من المشاريع القوانين والقرارات والتي هي جاهزة وسيتم تقديمها في الايام القادمة:-

- انفاذ قانون العمل العراقي
- اعادة اموال النظام الادخار الاجباري مع مراعاة واقع الظروف المالية لاقليم كوردستان .

- تعيين الاوائل في الجامعات والمعاهد من اجل تشجيع التعليم وايجاد فرص التعيين للعاملين على شكل عقود والمتطوعين.
- انشاء الهيئة الوطنية للمفاوضات
- منع التنظيمات الحزبية داخل قوات البيشمركة والاجهزة الامنية .
- تفعيل قانون التقاعد الموحد رقم (١٤)لسنة (٢٠١٤).
- التنمية وحماية الاسرة .

قانون الدعاء العام .

قانون الضمان الاجتماعي

قانون منع التجاوزات في اقليم كوردستان

انشاء الهيئة الوطنية للسلامة وجودة المنتجات المحلية والواردات في اقليم كوردستان

محاربة المواد المخدرة

قانون الضمان الصحي.

***قال رؤميو هكاري، رئيس كتلة تحالف الاتحاد القومي ،** اننا نمثل الشعب الكلداني الاشوري السرياني وانه بالاضافة الى عملنا باعتبارنا اعضاء في البرلمان ندافع عن المكونات الاخرى والتي تختلف من حيث القومية والدين في اقليم كوردستان ،وفي الوقت نفسه نعمل وندافع عن حقوق جميع المواطنين،ولذلك فاننا نعتقد بانه يجب منح الاولوية لعدد من القوانين المهمة والتي نطالب بها منذ سنوات عديدة في اقليم كوردستان .

١- اصدار قانون الاصلاحات في الرواتب والمخصصات ورواتب ذوي الاحتياجات الخاصة والذين لامعيل لهم وذوي الدخل المحدود .

٢- تشكيل لجنة جديدة لصياغة الدستور واننا كمكون نعتبر بان كتابة دستور امر مهم لضمان حقوقنا.

٣- ندعم حل المشاكل بين الاقليم والحكومة المركزية كون ان حل هذه المشاكل تؤدي الى حل عدد من مشاكل المواطنين .

٤- اصدار عدد من القوانين الخاصة بتقديم الخدمات في مناطق تواجد المكونات والتي لم تصل الخدمات اليها .

٥- واننا في برلمان كوردستان قمنا بتحديد يوم ٣ آب كيوم للابادة التي تعرض لها اخواننا الايزيديين ،واننا نعتقد بانه يجب اختيار يوم لضحايانا في الحرب ضد تنظيم داعش.

*قال **محمد سعد الدين، رئيس حزب التنمية التركماني،** ان موضوع الاصلاحات اصبح موضوع الاهم لدى المواطنين واهم اهداف جميع الاطراف والهدف المشترك للحكومة والبرلمان وجميع القوى السياسية وبذلك فاننا ندعم مشروع الاصلاحات ،وانه بالاضافة الى اننا سنقوم بالتصويت على القانون ولكن يجب ان يكون لدينا موقف وارادة في تطبيق قانون الاصلاحات والتي تؤدي الى تحسين اوضاع المواطنين وضمان حقوق الموظفين وتطوير النظام الاداري في اقليم كوردستان، وحث الحكومة ودعمها في اعداد مشروع الموازنة السنوية ودعم المطالب والمقترحات والتي تدعو الى كتابة دستور لاقليم كوردستان والتي تصوغ نظام الحكم في اقليم كوردستان والتي تضمن حقوق جميع الاطراف والمكونات في اقليم كوردستان، وان تضمن الحق وان تشارك في اختيار ممثليهم ورئاساتها ويجب ان يضمن جميع الحقوق القومية والسياسية والادارية للقوميات والمكونات الدينية والمذهبية المختلفة ،والعمل على تحقيق مبدا التعايش السلمي بين المكونات المختلفة في اقليم كوردستان والتنظيم العلمي للثقافة واللغات المختلفة واهمية اصدار قانون الاكاديمية التركمانية السريانية والتي تمت الاشارة اليها في قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ ،واننا نطالب هيئة رئاسة البرلمان وجميع الكتل البرلمانية ان يدعمونا في اصدار قرار الاعياد الرسمية للقومية التركمانية ،وفي الختام اننا ندعم خطوات حكومة اقليم كوردستان في تنظيم الشؤون الادارية والمالية في اقليم كوردستان والاستمرار في دعم اي مشروع وطني في الاقليم .

*قال بابير كاملا، رئيس كتلة قائمة سردم، حول اولوياتهم في هذه الدورة قال انهم يدعمون اصدار القوانين التالية:

١- قانون الاصلاحات والتي لها بعد وطني والتي تؤدي الى زيادة العائدات وتؤدي الى التنمية الاقتصادية شريطة المصادقة عليها بموافقة جميع الاطراف .

٢- اصدار قانون الموازنة والتي تسند على حصة اقليم كوردستان في الموازنة العراقية وعائدات اقليم كوردستان .

٣- تعديل قانون الاستثمارات والتي اصبحت مصدرا لاهدار المال العام والاراضي والفساد .

٤- ندعم تعديل قانون تقاعد قوات الامن والداخلية .

٥- تعديل قانون وزارة التربية والتي تتبنى النظام السويدي في التعليم والتي لم تكن ايجابية.

٦- تنظيم وحدة الحمايات في اقليم كوردستان والتي يبلغ عددهم اكثر من ستين الف شخص.

٧- اصدار قرار ملزم ويضمن اعادة اموال نظام الادخار الاجباري للموظفين .

٨- السيطرة وتنظيم نظام السوق الحر والتي ادت انتشار اللاعدالة ودخول البضائع الغير صالحة وانتهاك حقوق المواطنين عن طريق تطبيق نظام مختلط او نظام يضمن العدالة للجميع.

٩- ضبط الحدود لمنع انتشار المخدرات وانتشارها والتي اصبحت مشكلة كبيرة في المجتمع .

*قال ازاد كورجي، رئيس كتلة ميلت، اننا في الدورة الخريفية اولوياتنا هي بالشكل التالي:-

١- صياغة مشروع دستور اقليم كوردستان وضمان حقوق القوميات فيها.

٢- ارسال مشروع موازنة اقليم كوردستان للبرلمان والمصادقة عليها وان يتم تخصيص جزء منها للنشاطات الثقافية للمكونات .

٣-العمل على تنويع مصادر الدخل في اقليم كوردستان ودعم قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والقطاع الخاص .

١- اعادة النظر بنظام وقوانين وزارات التربية والثقافة والرياضة واتباع نظام متطور في اقليم كوردستان يتلائم مع التطورات الحالية مع مراعاة ظروف اقليم كوردستان والاهتمام بتربية وثقافة المكونات.

٢- الاهتمام بالمشاريع الخدمية مثل الماء والطرق والصحة .

٣- تعديل النظام الداخلي لبرلمان اقليم كوردستان .

٤- المصادقة على قانون برلمان اقليم كوردستان وقانون الانتخابات في اقليم كوردستان

٥- المصادقة على قانون الاصلاحات .

٦- تعديل قانون مجال المحافظات وتوسيع اللامركزية الادارية .

٧- تنظيم العلاقات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية استنادا لمبادئ الدستور وضمان حقوق شعب كوردستان في الموازنة الاتحادية.

٨- اعادة النظر بقوانين القطاع الصحي مثل الضمان الصحي وحق المريض .

٩- يجب على البرلمان ان يدعم الحكومة في تطبيق برنامجه الحكومي .

١٠- الاهتمام بقانون المكونات .

*قال فريد يعقوب، رئيس كتلة الرافدين، نامل ان نتمكن خلال هذه الدورة من حل العديد من القضايا المهمة والتي تهم المواطنين والذين قاموا بمنحنا الثقة ومن اهم هذه الامور :-

١- قانون الاصلاحات

٢- اعادة اموال نظام الادخارالاجباري للموظفين .

٣- تعديل النظام التربية.

٤-اصدار قوانين في قطاعات الصحة والضريبة .

٦- اننا كمكون كلداني سرياني آشوري نطالب برلمان الاقليم بالعمل على ضمان حقوقنا عن طريق قانون خاص ومعالجة جميع المشاكل والتي نعاني منها كمكون من بينها التعايش السلمي ونامل تحقيق هذا التعايش السلمي بشكل واقعي وفعلي عن طريق معالجة مشاكلنا واشراكنا بشكل حقيقي في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٧- وضع قانون جديد للانتخابات وسجل ناخبين جديد.

٨- نطالب الحكومة بتوفير الخدمات للقرى والارياف وخاصة في منطقة نهيلي والتي تعاني من نقص في الخدمات .

٩- العمل على معالجة الاوضاع الامنية والخدمية لقرانا في المناطق الحدودية والتي تعاني من مشكلة التنقل،واعادة الحياة الى مناطق نروا وريكان وجميع القرى والتي يتم قصفها من قبل تركيا.

***قال هيمداد صباح، رئيس كتلة الجبهة التركمانية،** قال بانهم يعتقدون بانه يجب العمل على هذه المشاريع:

١- يجب على البرلمان ان يعمل من اجل الدفاع عن حقوق المواطنين وتحسين اوضاعهم المعيشية والخدمات عن طريق اصدار القوانين والرقابة .

٢- المصادقة على قانون الاصلاحات بالتعاون مع الحكومة .

٣- العمل على تنفيذ طلبات وحقوق المكونات في اقليم كوردستان بشكل افضل.

٤- نطالب رئاسة البرلمان واعضاء البرلمان ان يدعمونا في تحديد يوم قومي للتركمان في اقليم كوردستان .

٥- نامل انه خلال هذه الدورة تعميق مبدا الاخاء والتعايش بين مكونات القومية والدينية من اجل تحقيق المصلحة العامة .

٦- اننا ندعم جميع الخطوات التي توفر الخدمات للمواطنين عن طريق الاصلاحات والرفاة للمواطنين.

***قالت كلارا عوديشو، رئيسة كتلة المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري**

يجب علينا ان نعمل من خدمة اقليم كوردستان وضمان حقوق المكونات والتعايش السلمي وخدمة مواطني اقليم كوردستان وتحقيق مبدا العدالة والمساواة وحقوق الانسان ودعم حكومة اقليم كوردستان وتطبيق برنامج عمل الحكومة وخاصة قانون الاصلاحات وان برنامج عمل الحكومة قد اولت اهتمام كبير بالمكونات القومية والدينية بما فيها الشعب الكلداني الاشوري السرياني .وان اولوية برنامج عملنا هو :-

١- العمل على تعجيل عدد من المواد في قانون رقم (٥) لسنة (٢٠١٥) الخاصة بحقوق المكونات ووضع الاليات المناسبة لتطبيقها ووضع العقوبات المناسبة في حالة عدم تطبيقها .

٢- ان اي تعديل في المواد الدستوري او قانون الانتخابات او قانون البرلمان يجب مراعاة المكونات فيها وان يتم تمثيلهم فيها وموافقتهم عليها .

٣- وضع الية من اجل اختيار المناصب والتي يحصل عليها مكوننا بالتنسيق مع الحكومة.

٤- وضع الية مع حكومة الاقليم لمعالجة مشكلة التجازات على الارضي التي يمتلكها شعبنا واصدار قانون لحماية الاراضي التي يمتلكها سكان اقليم كوردستان الاصليين .

٥- تعديل عدد من قوانين قانون المدني العراقي والتي لاتتلائم مع المبادئ والمعايير الدولية وحقوق الانسان ولاتتلائم مع الاوضاع في اقليم كوردستان.

٦- تفعيل قانون مجلس الوزراء العراقي رقم ٨٦ والخاص بتعويض سكان اقليم كوردستان .

٧- العمل على صياغة دستور دائم في اقليم كوردستان وتثبيت المادة ٣٥ في الدستور والتي تشير الى الشعب الكلداني السرياني الاشوري كمكون واحد.

٨- تطوير ووضع نظام تربوي متطور في اقليم كوردستان والتي تهتم بالامورالتاريخية والعلمية وتعمل على ترسيخ مبادئ التعايش السلمي في اقليم كوردستان .

٩- اختيار يوم من قبل برلمان اقليم كوردستان باعتبارها يوم للابادة التي تعرض لها الشعب الكلداني السرياني الاشوري في سهل نينوى من قبل تنظيم داعش الارهابي

- **قال فاميك كمال، رئيس كتلة الارمن،** ان اولوياتنا في الدورة التشريعية الحالية هي :-

١-المصادقة على قانون الاصلاحات .

٢- المصادقة على دستور اقليم كوردستان

٣-ارسال مشروع الموازنة للبرلمان والمصادقة عليها .

٤-اصدار قانون بالبيئة في اقليم كوردستان .

٥-ايجاد فرص العمل للخريجين في اقليم كوردستان .

في الختام اشارت رئيسة البرلمان بانها تطالب جميع الكتل البرلمانية بارسال مشاريع القوانين والتي اشرتم اليها، وتعتبرونها مهمة بدون شرحها الى رئاسة البرلمان وان هيئة رئاسة البرلمان قررت ان تقوم بوضع المشاريع المشتركة للكتل البرلمانية في برنامج عمل الفصل التشريعي الحالي ،وان لاتتجاوز نهاية الاسبوع الحالي كوننا سنقوم بتحديد المشاريع المشتركة وسنقوم بنشرها في الموقع الالكتروني للبرلمان .

الملحق رقم (٢)

برلمان اقليم كوردستان يقدم عددا من التوصيات حول الاوضاع في غرب كوردستان

وقد اقترحت العديد من التوصيات وموقف برلمان اقليم كوردستان حول الاوضاع في غرب كوردستان والتي تضمنت ١٢ توصية وقد تمت الموافقة علية من قبل ٩٦ عضو من اصل ٩٧ عضوا كانوا حاضرين في الجلسة والتي كانت بالشكل التالي:

١. يعارض برلمان كوردستان الحرب والاقتتال الدائر في غرب كوردستان ويطالب بالإسراع في إيقاف العمليات العسكرية واللجوء بدلاً عنها إلى خيار الحل السلمي والحوار من أجل إنهاء الخلافات.

٢. الإدانة الشديدة للهجمات والزحف العسكري واستهداف المواطنين، وانها تدعو إلى الحفاظ على أرواح وممتلكات المدنيين والمؤسسات المدنية.

٣. استنادا الى الاتفاقيات الدولية، يدعو برلمان كوردستان المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والدولية إلى تكثيف المساعي والضغوط السياسية والدبلوماسية لغرض إنهاء القتال والعمليات العسكرية في غرب كوردستان ، في سبيل حماية الأمن والسلام العالميين.

٤. تكليف حكومة إقليم كوردستان بالعمل في حدود الممكن على مساعدة المنظمات الدولية لاستقبال وإيواء اللاجئين الذين قد يتوجهون إلى إقليم كوردستان نتيجة المعارك الحالية في مختلف مناطق غرب كوردستان

٥. دعت رئيس إقليم كوردستان ومؤسسة رئاسة إقليم كوردستان، إلى تكثيف المساعي الدبلوماسية والتنسيق مع الحكومة الاتحادية، إلى المزيد من العمل على توحيد مواقف الأطراف السياسية في إقليم كوردستان باتجاه دعم الخيار السلمي.

٦. دعوة الحكومة الاتحادية العراقية إلى مساعدة مؤسسات حكومة إقليم كوردستان من خلال تخصيص جزء من ميزانية الطوارئ لنجدة وإيواء النازحين، لأن مساعدة هؤلاء تلقي بعبء إضافي على إقليم كوردستان.

٧. دعوة جميع القنصليات والبعثات الدبلوماسية للدول في إقليم كوردستان إلى إطلاع حكوماتها على تفاصيل الوضع الراهن في غرب غرب كوردستان وآثاره المحلية والإقليمية والدولية، والسعي والضغط دبلوماسياً لإيقاف العمليات الحربية والدمار الذي يلحق بالمدنيين ويؤدي إلى نزوحهم، ودعوة الأطراف المتصارعة إلى الحوار والحلول السلمية. كما ندعو القنصليات والبعثات الدبلوماسية إلى مساعدة حكومة إقليم كوردستان في إغاثة النازحين واللاجئين ومساعدتهم.

٨. اعلان برلمان كوردستان عن بدء حملة وطنية لجمع المساعدات والدعم للنازحين والمتضررين من أبناء غرب كوردستان ، ويدعو شعب إقليم كوردستان إلى مساعدة النازحين واللاجئين من خلال المنظمات المحلية والدولية ومؤسسات حكومة إقليم كوردستان.

٩. يشعر برلمان كوردستان بالقلق الشديد من الأحداث ومن قيام الفصائل المسلحة المتطرفة بتكرار ما فعلته في عفرين من انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال معادية للإنسانية ونهب وسلب أموال وممتلكات المواطنين والتغيير الديموغرافي لمناطق أخرى من غرب كوردستان . لذا يجب أن تنصب كافة الجهود على منع تلك الفصائل المسلحة من تكرار سيناريو عفرين في رأس العين وتل أبيض وكوباني وغيرها.

١٠. من حق الشعب الكوردي وسائر مكونات الشعب السوري ، أن تكون حقوقهم القومية وحقوق المواطنة والمساواة والعدالة في الواجبات والحقوق مصونة في الدستور السوري الجديد.

١١. يدعو برلمان كوردستان كل القوى الكوردستانية في غرب كوردستان إلى نبذ الصراعات الحزبية والآيديولوجية ضيقة الأفق والدخول في مرحلة جديدة من العمل المشترك والنضال الجبهوي على أساس المصالح العليا لشعب غرب كوردستان وعلى أساس السلم والديمقراطية والحوار والتعايش والوقوف في وجه الإرهاب، وفتح صفحة جديدة في كفاح شعب غرب كوردستان.

١٢. يلفت برلمان كوردستان أنظار المجتمع الدولي إلى حقيقة أن الأحداث الأخيرة في غرب كوردستان وسحب قوات التحالف الدولي والهجوم العسكري وزعزعة الاستقرار في مناطق من غرب كوردستان ، ستؤدي إلى إجهاض كل مكاسب الحرب ضد الإرهاب وهزيمة داعش وتمهد لبروز داعش وجماعات إرهابية أخرى من جديد، وبذلك سيكون السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي في خطر من جديد.

برلمان اقليم كوردستان

٢٠١٩/١٠/١٥

الملحق رقم (٣)

" رسالة الى برلمان اقليم كوردستان واعضاء برلمان الاقليم، والذين شاركوا في جلسة اليوم بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ .

في البدء اشكركم لموقفكم لتقديم الدعم وحماية غرب كوردستان وانا ارغب في ان اقول لكم بانكم لاتمثلون فقط جنوب كوردستان ولكنكم تمثلون الاجزاء الاخرى من كوردستان، واننا نعتبركم ممثلين لنا ، ونؤكد لكم باننا سوف لن نقول للاجيال القادمة بانكم تجاهلتم الهجوم التركي على غرب كوردستان والتي تسعى الى احتلالها وتغييرها ديمغرافيا وابادة الشعب الكوردي ولكننا سنقول لهم بانكم نسيتم ذلك ولكننا نعلم جيدا بان سكان جنوب كوردستان لم ينسوا ان تركيا تسعى الى القيام بهذه الجريمة النكراء ضد وطننا .

مع ذلك فانه هنالك عدة اسئلة تساورني لماذا لم يتم ذكر اسم تركيا في اي من التوصيات الـ ١٢ التي اصدرها برلمان كوردستان هل تخشون قيام تركيا باغلاق منفذ ابراهيم الخليل او تخشون قيام تركيا بشن هجوم على جنوب كوردستان وتقوم باحتلالها ؟؟ في الوقت الذي قام سكان جنوب كوردستان باعلان حملة لمقاطعة المنتجات التركية على الرغم من اننا نعتقد بان تركيا سوف لن تتوقف باحتلال غرب كوردستان ولكنها ستقوم بعد ذلك بفرض حصار على جنوب كوردستان، وان تركيا تقوم باحتلال جزء من اراضي اقليم كوردستان وتمتلك قواعد عسكرية كثيرة في الاقليم .

على الرغم من ان جميع الكتل البرلمانية كان لهم موقف موحد في دعم غرب كوردستان وان ذلك امر مفرح ونامل ان يتم تنفيذ النقاط التي تم الاتفاق عليها وخاصة ممارسة الجهود الدبلوماسية لايقاف الغزو التركي والابادة الجماعية والتي يتعرض لها شعبنا ، ولكن اطالبكم بان تبلغوا جميع الدول باننا في غرب كوردستان لسنا بحاجة الى المياه والطعام ولكننا متعطشين للحرية .

مع جزيل الشكر

جاويدان كمال ٢٠١٩/١٠/١٥

من منشورات معهد بةي للتربية والتنمية

اولا : باللغة الكوردية :

١- خستنەڕووی ١٠١ گیروگرفتی پەروەردەیی لەپێناو چارەسەرکردنیان، نامەیەکی کراوە بۆ بەڕێز وەزیری پەروەردە، هەولێر، ٢٠١٤.

٢- گرفتەکانی خوێندنی بالآو گەڕان بەدوای چارەسەردا، خستنە ڕووی (١٤٠) گرفت، لە نامەیەکی کراوەدا بۆ بەڕێز وەزیری خوێندنی بالآ، هەولێر، ٢٠١٤.

٣- دیاردەی وازهێنان لە خوێندن لە هەرێمی کوردستاندا، گرفت و چارەسەر، هەولێر، ٢٠١٤.

٤- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی اولا، (٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٤/١١/٦)، هەولێر، ٢٠١٤.

٥- کاری هاوبەشی نێوان ڕێکخراوەکانی الجماعه الاسلامیه گەی مەدەنی و دامودەزگەکانی خوێندنی بالآ لە هەرێمی کوردستان، هەولێر، ٢٠١٥.

٦- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی پانیا ، (٢٠١٤/٩/١-٢٠١٥/٢/٢٨)، هەولێر، ٢٠١٥.

٧- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی پالپا، (٢٠١٥/٣/١- ٢٠١٥/٨/٣١)، هەولێر، ٢٠١٥.

٨- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی چوارەم، (٢٠١٥/٩/١- ٢٠١٥/١١/١٢)، هەولێر ، ٢٠١٥.

٩- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی پێنجەم، (٢٠١٥/٩/١-٢٠١٦/٢/٢٩)، هەولێر ، ٢٠١٦.

١٠- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی شەشەم، (٢٠١٦/٣/١- ٢٠١٦/٨/٣١)، هەولێر ، ٢٠١٦.

١١- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی حەوتەم، (٢٠١٦/٩/١-٢٠١٧/٢/٢٨)، هەولێر ، ٢٠١٧.

١٢- چاودێری کردنی پەرلەمان لە ڕوانگەی اعچاو کتلی پەرلەمانی کوردستانەوە، ڕاپۆرتی هەشتەم، هەولێر، ٢٠١٧.

١٣- تۆماری دەنگدەرانی هەرێمی کوردستان لەنێوان بێگەردی و ساختەکاریدا ، ڕاپۆرتی نۆیەم، هەولێر، ٢٠١٧.

١٤- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی دەیەم، (٢٠١٧/٣/١- ٢٠١٧/١١/١٥)، سلیمانی، ٢٠١٧.

١٥- ڕەوشی خوێندنی پیشەیی لە پارێزگاکانی سلیمانی و هەڵەبجە، سلیمانی، ٢٠١٧.

١٦- خوێندنی ناحکومی لەنێوان کوالیتی و بازرگانیدا، سلیمانی، ٢٠١٧.

١٧- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی یانزەهەم، (٢٠١٧/١١/٦- ٢٠١٨/٣/٦)، هەولێر، ٢٠١٨.

١٨- چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی دوانزەهەم، (٢٠١٨/٣/٦- ٢٠١٨/١١/٦)، هەولێر، ٢٠١٨.

١٩- پەروەردە لەبەردەم ئالنگاری و گرفتی چارەنەکراوادا، هەولێر، ٢٠١٩.

٢٠- خوێندنی بالآ لەبەردەم ئالنگاری و گرفتی چارەنەکراوادا، هەولێر، ٢٠١٩.

٢١- ڕاپۆرتی چاودێری بۆ هەڵبژاردنی خولی پێنجەمی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی اولا، دەنگدانی تایبەت، سلیمانی، ٢٠١٨.

٢٢- ڕاپۆرتی چاودێری بۆ هەڵبژاردنی خولی پێنجەمی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی پانیا ، دەنگدانی گشتی، سلیمانی، ٢٠١٨.

٢٣- هەڵسەنگاندنێك بۆ کارەکانی خولی چوارەمی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی سیانزەهەم، (٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٨/١١/٦)، هەولێر، ٢٠١٩.

٢٤- پرۆژەی چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی اولا لە خولی پێنجەم، (٢٠١٨/١١/٦-٢٠١٩/٨/٣١)، هەولێر، ٢٠١٩.

٢٥- پرۆژەی چاودێریی و هەڵسەنگاندنی کارەکانی پەرلەمانی کوردستان، ڕاپۆرتی اولا لە خولی پێنجەم، (٢٠١٩/٩/١-٢٠٢٠/٢/٢٩)، هەولێر، ٢٠٢٠.

ثانيا : باللغة العربية :

١-مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الاول، (٢٠١٣/١١/٦-٢٠١٤/١١/٦)، اربيل، ٢٠١٤.

٢-مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثاني،(٢٠١٤/٩/١-٢٠١٥/٢/٢٨)، اربيل، ٢٠١٥.

٣–مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثالث، (٢٠١٥/٣/١– ٢٠١٥/٨/٣١)، اربيل، ٢٠١٥.
٤–مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الرابع، (٢٠١٥/٩/١– ٢٠١٥/١١/١٢)، اربيل ، ٢٠١٥.
٥–مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الخامس، (٢٠١٥/٩/١–٢٠١٦/٢/٢٩)، اربيل ، ٢٠١٦.
٦– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير السادس، (٢٠١٦/٣/١– ٢٠١٦/٨/٣١)، اربيل ، ٢٠١٦.
٧– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير السابع، (٢٠١٦/٩/١–٢٠١٧/٢/٢٨)، اربيل ، ٢٠١٧.
٨– الرقابة علي البرلمان من وجه نظر نواب برلمان كوردستان، التقرير الثامن، اربيل ، ٢٠١٧.
٩–سجل الناخبين في اقليم كوردستان بين النقاء والاحتيال ، التقرير التاسع، اربيل ، ٢٠١٧.
١٠– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير العاشر، (٢٠١٧/٣/١– ٢٠١٧/١١/١٥)، السليمانية، ٢٠١٧.
١١– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الحادي عشر، (٢٠١٧/١١/٦– ٢٠١٨/٣/٦)، اربيل ، ٢٠١٨.
١٢– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثاني عشر، (٢٠١٨/٣/٦– ٢٠١٨/١١/٦)، اربيل ، ٢٠١٨.
١٣– تقرير الرقابة علي انتخابات الدورة الخامسة لبرمان كوردستان، التقرير الاول، التصويت الخاص، السليمانية، ٢٠١٨.
١٤– تقرير الرقابة علي انتخابات الدورة الخامسة لبرمان كوردستان، التقرير الثاني، التصويت العام، السليمانية، ٢٠١٨.
١٥– تقيم اعمال الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان، التقرير الثلاثة عشر، (٢٠١٣/١١/٦–٢٠١٨/١١/٦)، اربيل ، ٢٠١٩.
١٦– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الاول للدورة الخامسة، ، (٢٠١٨/١١/٦–٢٠١٩/٨/٣١)، اربيل ، ٢٠١٩.
١٧– مراقبة وتقيم اعمال برلمان كوردستان، التقرير الثاني للدورة الخامسة، ، (٢٠١٩/٠٩/١–٢٠٢٠/٠٢/٢٩)، اربيل ، ٢٠٢٠.

ثالثا: باللغة الانكليزية :

1- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The first report,(6/11/2014-6/11/2014), Erbil, 2014.
2- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Second report, (1/9/2014-28/2/2015), Erbil, 2015.
3- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Third Report, (1/3/2015-31/8/2015), Erbil, 2015.
4- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Fourth Report, (1/9/2015-12/11/2015), Erbil,2015.
5- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Fifth report, (1/9/2015-29/2/2016), Erbil,2016.
6- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Sixth Report, (1/3/2016-31/8/2016), Erbil,2016.
7- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Seventh Report, (1/9/2016-28/2/2017), Erbil,2017.
8- Monitoring parliament by members in kurdistan Parliament, Eighth report, Erbil,2017.
9- Voters Registration Records between Transparency and Fraud, , Ninth Report, Erbil,2017.
10- Monitoring parliament by members in kurdistan Parliament, Tenth report, (1/3/2017-15/11/2017), Sulaymaniyah,2017.
11- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Eleventh report, (6/11/2017-6/3/2018), Erbil,2018.
12- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Twelfth report, (6/3/2018-6/11/2018), Erbil,2018.
13- Monitoring Report on The Fifth Session of the Parliament of Kurdistan, , first report, Sulaymaniyah,2018.
14- Monitoring Report on The Fifth Session of the Parliament of Kurdistan, , Second report, Sulaymaniyah,2018.
15- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, Thirteenth report, (6/11/2013-6/11/2018), Erbil, 2019.
16- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The first report,(6/11/2018-31/8/2019), Erbil, 2019.
17- Monitoring and Evaluating, For the Kurdistan Parliaments Work, The second report,(1/9/2019-29/2/2020), Erbil, 2020.

PAY INSTITUTE
For Education & Development

معهد پەی للتربية والتنمية

نبذة حول المعهد:

معهد بةي للتربية والتنمية هي احدى منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان العراق، تم منحها رخصة العمل في ٢٦-١١-٢٠١٣ من قبل دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان كمنظمة غير حكومية غير ربحية تعمل في اقليم كوردستان.

ان منظمة بةي تعمل بنظرة متفائلة من اجل تحقيق المصلحة العامة ومن اجل الحكم الرشيد ،وان منظمة بةي تسعى من خلال البحوث العلمية والاستراتيجية ان تشارك وبشكل صحيح في تحسين الاوضاع التربوية والقانونية والصحية والاقتصادية في جميع القطاعات المختلفة لنظام الحكم في اقليم كوردستان، وكي تكون داعم حقيقي وجسر للتواصل بين منظمات المجتمع المدني من اجل بناء مجتمع مدني سعيد في اقليم كوردستان.

نبذة حول مشاريع المعهد :

١- مشروع الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي في اقليم كوردستان.

٢- مشروع الرقابة على اعمال برلمان اقليم كوردستان .

٣- مشاريع الرقابة على اعمال وزارة التربية : ان هذا المشروع قام بنشر اربعة تقارير.

٤- مشروع لمراقبة اعمال وزارة التعليم العالي.

٥- مشروع الرقابة على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء.

من منشورات معهد پەی للتربية والتنمية
الرقم (٥٥)

www.payied.org